The Islamic University of Gaza

Deanship of Research & Graduate Studies

Faculty of Usoul Eddeen

Master of Hadith Sharif and its sciences

الجامعـــــــة الإســـلاميــة بغـــزة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

كليـــة أصـــــــــــول الديـــن

ماجستير الحديث الشريف وعلومـــه

الأحاديث المعلة بنفي السماع والاختلاف على الراوي عند الإمام الدارقطني في كتابه العلل

The Defected Hadiths by Denying Hearing and the Difference over the Narrator by Al-Darqatni in His book 'Al-Ilal'

إِعدَادُ البَاحِثَة

علياء سعيد عبد الهبيل

إِشرَافُ

الأستاذ الدُكتُور

إسماعيل سعيد رضوان

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالًا لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي الحديث الشريف وعلومه بِكُليةِ أصول الدين فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

شوال/ 1444هـ – إبريل/ 2023م

إقـرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

الأحاديث المعلة بنفي السماع والاختلاف على الراوي عند الإمام الدارقطني في كتابه العلل

The Defected Hadiths by Denying Hearing and the Difference Over the Narrator By Al-Darqatni in His book 'Al-Ilal'

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism، and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالبة:	**علياء سعيد عبد الهبيل**	**Student's name:**
التوقيع:	علياء سعيد الهبيل	**Signature:**
التاريخ:	2023/5/9	**Date:**

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
Islamic University of Gaza

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي: ١١٥٠

الرقم Ref. س.غ/٣٥/.....
التاريخ Date ٢٠٢٣/٠٣/٢٧م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **علياء سعيد العبد الهبيل** لنيل درجة الماجستير في كلية **أصول الدين**/ قسم **الحديث الشريف وعلومه** وموضوعها:

الأحاديث المعلة بنفي السماع
والاختلاف على الراوي عند الإمام الدارقطني في كتابه العلل

The Defected Hadiths by Denying Hearing and the Difference over 'the Narrator by Al-Darqatni in His book 'Al-Ilal

وبعد المناقشة التي تمت اليوم **الاثنين ٥ رمضان ١٤٤٤هـ** الموافق **٢٠٢٣/٠٣/٢٧م** الساعة **الحادية عشرة صباحاً**، في **قاعة مؤتمرات مبنى اللحيدان** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. د. إسماعيل سعيد رضوان	**مشرفاً ورئيساً**
د. يوسف محيي الدين الأسطل	**مناقشاً داخلياً**
د. وليد أحمد عويضة	**مناقشاً خارجياً**

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية أصول الدين/قسم الحديث الشريف وعلومه.**

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. يوسف ابراهيم الجيش

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين محمد ﷺ وعلى أله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

بفضل الله ومنته أنهيت العمل في رسالة الماجستير وعنوانها: "**الأحاديث المعلة بنفي السماع والاختلاف على الراوي عند الإمام الدارقطني في كتابه العلل**".

هدف الدراسة: جمع نماذج من الأحاديث التي أعلّها الإمام الدارقطني بنفي السماع في كتابه العلل الواردة في الأحاديث النبوية ودراستها دراسة تطبيقية.

منهج الدراسة: اعتمدتُ المنهج الاستقرائي الناقص في كتاب العلل للدارقطني، ثم المنهج التطبيقي التحليلي في دراسة الأحاديث.

أهم نتائج الدراسة:

1- أنَّ الإمام الدارقطني إمامٌ في علم العلل، ويُعدُّ كتابه من أجلّ الكتب التي أُلفت في هذا الفن، فهو موسوعة في هذا العلم؛ لكثرة الأحاديث التي تناولها، وكثرة الطرق التي ذكرها لكل حديث، ولكثرة الفوائد التي ضمّنها أثناء بيانه للعلل، كما اشتمل كتاب العلل على طرق وروايات عدّة لم أعثر عليها في كتب السنة، مما يجعل هذا الكتاب موسوعة حديثية مهمة.
2- يُعدُّ التصريح بالسماع من أقوى القرائن الدالة على اتصال الإسناد ومِنْ ثَمَّ صحته، وعلى نقيض ذلك، يُعدُّ نفي السماع دليلًا قاطعًا على انقطاعِ الإسناد ومِن ثم ضعفه.

أهم توصيات الدراسة:

1- الاهتمام بعلم العلل خاصة نفي السماع بين الرواة.
2- الاهتمام بكتب السنة بأنواعها، فهي مليئة بالروايات المفيدة في الترجيح عند الاختلاف.
3- الاستفادة من الدراسات المعاصرة، التي اعتنت بعلة نفي السماع.

الكلمات المفتاحية: نفي السماع – دراسة تطبيقية –العلل – الدارقطني.

Abstract

The researcher followed the full inductive approach to Al-Daraqutni's book of ‘Al-Ilal’ [Book of Defects]، and the applied analytical approach in the study of hadiths. The most important results of the study were the following:

1- Imam Al-Daraqutni is an imam in the science of defects، and his book is considered one of the books written in this art، as it is an encyclopedia in the science of defects، for the large number of hadiths that the book dealt with، and the large number of methods the book mentioned for each hadith. The book is also significant because of the large number of benefits that it included during its explanation of the defects. The book of *Al-Ilal* also included many methods and narrations that the researcher did not find in the Sunnah books، which makes this book a hadith encyclopedia.

2- The statement of hearing is considered one of the strongest pieces of evidence، indicating the connection of the chain of transmission and hence its validity، among the narrators. On the contrary، the denial of hearing is considered conclusive evidence of the interruption of the chain of transmission and hence its weakness.

The most important recommendations of the study are the following:

1- Paying attention to the science of defects، especially the denial of hearing among the narrators.

2- Paying attention to all kinds of books of the Sunnah، as they are full of useful narrations in giving weight when there is disagreement.

3- Benefiting from contemporary studies، which focused on the reason for denying hearing.

Keywords: Denial of Hearing - Applied Study - Al-Ilal – Al-Daraqutni

قال الله تعالى:

﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

[المجادلة: 11]

الإهداء

- إلى من اصطفاهم الله وأكرمهم واتخذهم شهداء.
- إلى أسرانا البواسل في سجون الاحتلال.
- إلى والديَّ اللذين رافقاني بدعائهما في كل نجاحاتي.
- إلى من ملأ حياتي بالتحدي وبحب العلم صديق قلبي، عِزي وسندي وسر نجاحي زوجي الحبيب.
- إلى أبنائي الأعزاء الذين تحملوا الكثير بسبب انشغالي.
- إلى إخواني وأخواتي الأقربين إلى قلبي.
- إلى أهلي وأحبابي وكل من ذكرني بدعوة.
- إلى شيوخي الأفاضل الذين ما توانوا عن مساعدتي.
- إلى طلبة العلم الشرعي...

إلى هؤلاء جميعًا، أهدي هذا العمل.

الشكر والتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وبعد:

فإني أشكر الله على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله فله الحمد أولًا وأخيرًا، ثم أشكر أولئك الذين مدوا لي يد المساعدة خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم أستاذي الفاضل المشرف على البحث الأستاذ الدكتور/ **إسماعيل سعيد رضوان**، الذي لم يدخر جهداً في نصحي وإرشادي، فله من الله الأجر، ثم مني كل التقدير، حفظه الله ومتعه بالصحة والعافية ونفع بعلمه.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل للمناقشين الكريمين، كل من:

الدكتور الفاضل/ **يوسف محيي الدين الأسطل** حفظه الله.

الدكتور الفاضل/ **وليد أحمد عويضة** حفظه الله.

اللذين تفضلا بمناقشة هذه الرسالة داعيةً المولى عز وجل أن يتقبل عملهما.

وأتقدم بالشكر الجزيل أيضًا للقائمين على كلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية، وعلى رأسهم عميد الكلية الأستاذ الدكتور/ **رائد طلال شعث**، ورئيس قسم الحديث الشريف وعلومه الدكتور/ **يوسف محيي الدين الأسطل**، وإلى الهيئتين التدريسية والإدارية في الكلية لما يبذلونه من اهتمام بطلبة العلم الشرعي، جعل الله ذلك في ميزان حسناتهم.

الباحثة/ علياء سعيد الهبيل

قائمة المحتويات

إقرار .....أ

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير .....ب

ملخص الرسالة.....ت

Abstract.....ث

اقتباس ..... ج

الإهداء ..... ح

الشكر والتقدير ..... خ

قائمة المحتويات.....د

المقدمة.....1

أولًا: أهمية البحث وبواعث اختياره.....2

ثانيًا: أهداف البحث 2

ثالثًا: منهج البحث وطبيعة العمل فيه 2

رابعًا: الدراسات السابقة 4

خامسًا: خطة البحث.....5

الفصل الأول: مفهوم نفي السماع، والتعريف بالإمام الدارقطني وكتابه العلل.....8

المبحث الأول: مفهوم نفي السماع 9

المطلب الأول: تعريف نفي السماع. 9

أولًا: نفي.....9

ثانيًا: السماع.....10

المطلب الثاني: أنواع نفي السماع. 11

أولًا: نفي المعاصرة 11

ثانيًا: نفي اللقاء 12
ثالثًا: نفي السماع الصريح 12
رابعًا: نفي السماع المحتمل 13
خامسًا: نفي السماع المُتَوَهَّم بالعنعنة 13
سادسًا: نفي السماع المقيد 14
المطلب الثالث: وسائل العلماء في الكشف عن نفي السماع. 14
المطلب الرابع: قرائن الترجيح عند تعارض نفي السماع وإثباته..... 16
المبحث الثاني التعريف بالإمام الدارقطني وكتابه العلل..... 18
المطلب الأول: التعريف بالإمام الدارقطني..... 18
أولًا: حياته الشخصية (اسمه، نسبه، لقبه، كنيته، مولده، وفاته)..... 18
ثانيًا: حياته العلمية (طلبه للعلم، حفظه، رحلاته، شيوخه، تلاميذه، ثناء العلماء عليه)..... 19
المطلب الثاني: التعريف بكتاب العلل للدارقطني ومنهجه فيه 22
أولًا: التعريف بكتاب العلل للإمام الدارقطني. 22
ثانيًا: منزلة كتاب العلل. 22
ثالثًا: منهج الإمام الدارقطني العام في كتابه العلل. 23
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية من كتاب العلل للدارقطني 28
مسند عثمان بن عفانﷺ وفيه حديث واحد..... 29
مسند علي بن أبي طالبﷺ وفيه ستة أحاديث..... 33
مسند سعد بن أبي وقاصﷺ وفيه حديث واحد..... 69
مسند سعيد بن زيد ﷺ وفيه حديث واحد..... 74
مسند عبد الله بن مسعودﷺ وفيه حديثان..... 78
مسند معاذ بن جبلﷺ وفيه حديثان..... 91
مسند أبي الدرداءﷺ وفيه حديث واحد..... 98

مسند أبي ذر(جندب بن جنادة)ﷺ وفيه ثلاثة حاديث 102
مسند أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيّ وَاسْمُهُ نَضْلَةُ بْنُ عُبَيْدٍ ﷺوفيه حديث واحد 117
مسند أبي موسى الأشعري(عبد الله بن قيس) ﷺ وفيه حديث واحد.....122
مسند أبي هريرة ﷺ وفيه أربعة أحاديث 128
مسند أنس بن مالك ﷺ وفيه ستة أحاديث 150
مسند عبد الله بن عمر ﷺ وفيه ثلاثة أحاديث 179
مسند جابر بن عبد الله ﷺ وفيه حديث واحد.....191
مسند الجارود ﷺ وفيه حديث واحد 196
مسند عائشة ﷺ وفيه ثلاثة أحاديث 202
مسند فريعة بنت مالك ﷺ وفيه حديث واحد 215
الخاتمة 221
أولًا: النتائج 221
ثانيًا: التوصيات 222
المصادر والمراجع 223
الفهارس العامة 240
أولًا: فهرس الآيات القرآنية 241
ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة 242
ثالثًا: فهرس الرواة والأعلام المترجم لهم 244

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ باللهِ من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله...أما بعد:

فإن علم الحديث من أشرف العلوم وأفضلها إذ العلم إنما يَشرُفُ بِشَرَفِ موضوعه، وأشرف الكلام بعد كلام الله تعالى هو كلام رسوله ﷺ، وأحد هذه العلوم وأدقها وأعظمها هو علم العلل، الذي يُعد أحد مباحث علوم الحديث ذات المكانة العالية قديمًا وحديثًا؛ لأنه من أشد العلوم غموضًا، فلا يدركه إلا من رُزِقَ سعة الرواية وكان مع ذلك حاد الذهن، ثاقب الفَهم، دقيق النظر، قال عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيّ: "لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَ عِنْدِي"[1]، وقد قيَّض الله ﷻ لهذا العلم من الأمة رجالًا أفذاذًا حملوا الأمانة على عاتقهم فاهتموا بالحديث الشريف وصانوه من أن تشوبه الشوائب وميَّزوا صحيحه من سقيمه وأحد هؤلاء الجهابذة الإمام الفذ أبو الحسن الدارقطني –رحمه الله–، الذي عمل على ذكر العلة في حديث رسول الله ﷺ وتوضيحها، ولما كان قبول الحديث أو ردَّه يعتمد على أمور أهمها اتصال السند اهتم العلماء قديمًا وحديثًا بالتحقق من السماع ونفيه بين الرواة وهو أمر بالغ الأهمية عظيم الأثر، قال شُعْبَة بن الحجاج: "لَوْ أَتَيْتُ مُحَدِّثًا عِنْدَهُ خَمْسَةُ أَحَادِيثَ لَأَصَبْتُ فِيهَا ثَلَاثَةً لَمْ يَسْمَعْهَا"[2]،

وهذا البحث تناول موضوع علَّة نفي السماع، وسميتُهُ: **(الأحاديث المعلة بنفي السماع والاختلاف على الراوي عند الإمام الدارقطني في كتابه العلل)** وقد بلغت مواضع نفي السماع في كتاب العلل للدارقطني 129موضعًا، واقتصرت الدراسة على ثمانية وثلاثين حديثًا، مما كانت علته المباشرة نفي السَّماع، أسأل الله تعالى أن يلهمني سبيل الرشاد وأن يوفقني لما فيه الخير والسداد، قال تعالى: ﴿ **وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ** ﴾ [هود: 88].

([1]) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي (ج2/295)، ح1900.

([2]) المرجع السابق (ج2/295)، ح1898.

أولًا: أهمية البحث وبواعث اختياره:

تكمن أهمية البحث وبواعث اختياره فيما يلي:

1- أنَّ معرفة العلل من أجلّ أنواع علوم الحديث وأدقها، وثمرته الرئيسة حفظ السنة النبوية.

2- يُعدُّ كتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني -رحمه الله- من أهم كتب العلل الزاخرة بالرواية والدراية المتعلقة بتبيان اتصال الأسانيد وانقطاعها.

3- أهمية إثبات السماع أو نفيه في اتصال الإسناد وعدمه، ومن ثم في قبول الحديث أو رده.

4- أنَّ التعرف على علَّة نفي السماع من علوم الحديث وأدواته، والاطلاع على أقوال الأئمة الجهابذة في ثبوت السماع أو نفيه مع الممارسة العملية والتطبيقية تورث الباحث خبرة ودراية واسعة في هذا التخصص الدقيق.

ثانيًا: أهداف البحث:

1- إبراز مكانة الإمام الدارقطني، وبيان سعة علمه في علل الحديث، واهتمامه بعلة نفي السماع بين الرواة، وبيان مكانة كتابه العلل الواردة في الأحاديث النبوية.

2- جمع نماذج من أقوال الإمام الدارقطني ونُقُوله في موضوع نفي السماع في كتابه العلل ودراسة الرواة الذين صدر بحقهم هذا الحكم.

3- تبيين طرق اكتشاف علَّة نفي السماع عند الإمام الدارقطني، وقرائن الترجيح عند تعارض إثبات السماع ونفيه.

ثالثًا: منهج البحث وطبيعة العمل فيه:

اعتمدتُ المنهج الاستقرائي الناقص لكتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية في جمع الأحاديث المعلَّة بنفي السماع من كتاب العلل للدارقطني، ثم المنهج التحليلي التطبيقي في التحقق من عدم السماع والحكم على المرويات، من خلال:

1- منهجي في الدراسة:

أ- جمعتُ نماذج من الأحاديث التي أعلها الإمام الدارقطني بعلَّة نفي السماع في كتابه العلل ودرستها دراسة تطبيقية، وقد بلغت أحاديث الدراسة ثمانية وثلاثين حديثًا.

ب- رتبتُ أحاديث الدراسة على مسانيد الصحابة حسب ورودهم في كتاب العلل للدارقطني.

ت- قدمتُ مسانيد العشرة المبشرين بالجنة، ثم ذكرت بَقيَّة مسانيد الرجال من الصحابة، ثم النساء.

ث- رقمتُ الأحاديث ترقيمًا تسلسليًا.

ج- ذكرتُ السؤال عن الحديث ومتنه كما هو في كتاب العلل للدارقطني.

ح- سردتُ كلام الدارقطني المتعلق بالحديث مع الاقتصار على موضع الاختلاف على الراوي المتعلق بعلة نفي السماع، موضوع الدراسة.

خ- وضعتُ عنوان: تحديد أوجه الخلاف، قمت فيه بتحديد أوجه الخلاف على الراوي المختلف عليه في الحديث.

د- وضعتُ عنوان: تخريج أوجه الخلاف، وقمت فيه بتخريج أوجه الخلاف على الراوي المختلف عليه.

ذ- وضعتُ عنوان: دراسة أوجه الخلاف، وقمت فيه بدراسة حال رواة تلك الأوجه عن الراوي المختلف عليه.

ر- وضعتُ عنوان: الترجيح بين الروايات، وقمت فيه بالترجيح بين الأوجه بحسب الحديث، وذلك حسب قرائن الترجيح.

ز- وضعتُ عنوان: الحكم على الحديث، وقمت فيه بالحكم على الحديث من وجهه الراجح.

س- ختمتُ دراسة كل حديث بخلاصة بينت فيها سبب إعلال الدارقطني للحديث بعلة نفي السماع بين الرواة، ومستنده في ذلك، حسب ما توصلت إليه من نتائج خلال الدراسة.

2- منهجي في التخريج:

أ- تخريج الأحاديث من الكتب التسعة والتوسع عند الحاجة.

ب- إذا لم أجد تخريجًا لرواية ذكرها الدارقطني، أكتفي بعزو الحديث إليه.

ت- توثيق تخريج الأحاديث بذكر اسم الكتاب والمؤلف والكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث.

ث- توثيق تخريج أوجه الخلاف في متن البحث، وتوثيق الأحاديث الواردة خلال الدراسة في الحاشية السفلية.

3-منهجي في ترجمة الرواة:

أ- الترجمة للراوي من كتب التراجم بذكر اسمه ونسبته وكنيته وأقوال علماء الجرح والتعديل فيه.

ب- إذا تكرر ورود الراوي المترجم له مرة أخرى، أكتفي بالإشارة إلى موضع الترجمة الأولى.

ت- الترجمة للرواة في سياق الدراسة في الحاشية السفلية، أما الترجمة لرواة أوجه الخلاف في متن البحث.

4- منهجي في خدمة البحث:

أ- ضبط الأعلام، والكلمات التي تحتاج إلى ضبط من مظانها.

ب- بيان غريب الحديث من كتب غريب الحديث واللغة.

ت- التعريف بالبلدان من كتب معاجم البلدان.

ث- التوثيق باختصار في الحواشي السفلية بذكر الكتاب والمؤلف والجزء والصفحة، والتوسع بذكر الكتاب والمؤلف وسنة النشر والطبعة والبلد في فهرس المصادر والمراجع.

رابعًا: الدراسات السابقة:

تَبَيَّنَ لي بعد البحث بوسائل متعددة، من خلال سؤال الأساتذة المشتغلين بهذا العلم والبحث في الشبكة العنكبوتية، عدم وجود دراسة لعلة نفي السماع بين الرواة في كتاب علل الدارقطني، مع وجود بعض الأبحاث حول موضوع نفي السماع والتي استفدتُ منها في الدراسة النظرية، ومن هذه الدراسات:

1- **نفي السماع عند المحدثين ودراسة تطبيقية لحالات نفي سماع التابعين من الصحابة،** عارف صالح صدقي أحمد محمد، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك،2006م.

2- **معرفة نفي السماع بين الرواة عند الإمام أبي زرعة الرازي،** نادر سعيد محمد أسعد، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، (مجلة27، عدد3)، 2019م.

3- **نفي الدراية بالسماع عند البخاري في تاريخه الكبير، دراسة نقدية تطبيقية،** صبحي بن زكي حمودة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، (مجلة29، عدد4)، 2021م.

4- **الضوابط المعتبرة في نفي سماع الرواة من شيوخهم،** عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين الحازمي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، (مجلة5، عدد5)، 2020م.

5- **نفي النقاد سماع الرواة من الشيوخ، دراسة تطبيقية على أسانيد في صحيح الإمام البخاري**، نافذ حسين عثمان حماد، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، (مجلة11، عدد1)، 2003م.

6- **نفي سماع الرواة من الشيوخ في كتاب السنن الكبرى للإمام البيهقي، دراسة نقدية**، معاذ حاتم إسماعيل ريان، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة، 2019م.

7- **سماع الإمام الحسن البصري من سيدنا الإمام علي بين النفي والإثبات، عرض ونقد**، محمد أحمد محمد كمال الدين، مجلة كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، (عدد37، جزء4)، 2019م.

8- **نفي السماع في الإسناد بين الرواة للدلالة على الوهم عند الأئمة النقاد**، سامي رياض بن شعلال، مجلة المعيار، (عدد41)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2016م.

9- **من نفى ابن معين سماعهم في رواية ابن محرز عنه، دراسة نقدية تحليلية**، خالد بن محمد بن عيضة الدهماني، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية بالمدينة المنورة، (مجلة54، عدد197)، 2021م.

10- **كشف اللثام عن سماع عروة من أبيه الزبير بن العوام رضي الله عنه**، بدوى فوزى محمد بدوى، مجلة كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، جامعة الأزهر، (عدد35، جزء2)، 2017م.

وجميع هذه الأبحاث لم تتطرق إلى الأحاديث التي أعلَّها الدارقطني بعلّة نفي السماع في كتابه العلل.

خامسًا: خطة البحث: يتكون البحث من فصلين وخاتمة، وهي كالآتي:

الفصل الأول

مفهوم نفي السماع، والتعريف بالإمام الدارقطني وكتابه العلل

المبحث الأول: مفهوم نفي السماع بين الرواة، وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: مفهوم نفي السماع.
- المطلب الثاني: أنواع نفي السماع.

- المطلب الثالث: وسائل العلماء في الكشف عن نفي السماع.
- المطلب الرابع: قرائن الترجيح عند تعارض نفي السماع وإثباته.

المبحث الثاني: التعريف بالإمام الدارقطني وكتابه العلل وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: التعريف بالإمام الدارقطني.
- المقصد الأول: حياته الشخصية.
- المقصد الثاني: حياته العلمية.
- المطلب الثاني: التعريف بكتاب العلل للدارقطني ومنهجه فيه
- المقصد الأول: التعريف بكتاب العلل للإمام الدارقطني.
- المقصد الثاني: منهج الإمام الدارقطني في كتابه العلل.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية من كتاب العلل للدارقطني مرتبة على مسانيد الصحابة حسب ورودها في الكتاب.

- مسند عثمان بن عفان ﷺ، وفيه حديث واحد.
- مسند علي بن أبي طالب ﷺ، وفيه ستة أحاديث.
- مسند سعد بن أبي وقاص ﷺ، وفيه حديث واحد.
- مسند سعيد بن زيد ﷺ، وفيه حديث واحد.
- مسند عبد الله بن مسعود ﷺ، وفيه حديثان.
- مسند معاذ بن جبل ﷺ، وفيه حديثان.
- مسند أبي الدرداء ﷺ، وفيه حديث واحد.
- مسند أبي ذر (جندب بن جنادة)ﷺ، وفيه ثلاثة أحاديث.
- مسند أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ (نَضْلَةَ بْنَ عُبَيْدٍ) ﷺ، وفيه حديث واحد.
- مسند أبي موسى الأشعري (عبد الله بن قيس)ﷺ، وفيه حديث واحد.
- مسند أبي هريرة ﷺ، وفيه أربعة أحاديث.
- مسند أنس بن مالك ﷺ، وفيه ستة أحاديث.

- مسند عبد الله بن عمر ﷺ، وفيه ثلاثة أحاديث.
- مسند جابر بن عبد الله ﷺ، وفيه حديث واحد.
- مسند الجارود ﷺ، وفيه حديث واحد.
- مسند عائشة ﷺ، وفيه ثلاثة أحاديث.
- مسند فريعة بنت مالك ﷺ، وفيه حديث واحد.

الفصل الأول

مفهوم نفي السماع، والتعريف بالإمام الدارقطني وكتابه العلل

المبحث الأول

مفهوم نفي السماع

المطلب الأول: تعريف نفي السماع.

يتكون مصطلح نفي السماع من لفظتين وسوف أتناول معناهما لغةً:

أولًا: نفي:

قال ابن فارس[1]: " النُّونُ وَالْفَاءُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصَيْلٌ يَدُلُّ عَلَى تَعْرِيَةِ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ وَإِبْعَادِهِ مِنْهُ"[2]، وقال ابن منظور[3]: "نفَى الشيءُ يَنْفِي نَفْيًا: تنَحَّى، ونَفَيْتُه أَنَا نَفْيًا"[4]، وقال الأزهري[5]: "نَفَيْت الرَّجُلَ وغيرَه نَفْيًا، إذا طَرَدْته، فَهُوَ مَنْفِيّ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿**أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ**﴾ [الْمَائِدَة:33][6]، قال ابن منظور: أَيْ: يُطْرَدوا، نَفَيْتُ فُلانًا، أَيْ: طَرَدْتهُ، ونَفَتِ الريحُ التُّرَابَ نَفْيًا ونَفَيَانًا: أَطارته، والنَّفِيُّ: مَا نَفَتْه، وَفِي الْحَدِيثِ: "الْمَدِينَةُ كالكِيرِ تَنْفِي خَبَثَها"[7]، أَي تُخْرِجُهُ عَنْهَا، وَهُوَ مِنَ النَّفْي الإِبْعادُ عَنِ الْبَلَدِ، يُقَالُ: نَفَيْته أَنْفِيه نَفْيًا إِذا أَخرجته مِنَ الْبَلَدِ وَطَرَدْتَهُ [8].

بعد استعراض بعض أقوال العلماء في تعريف "النفي" يمكن القول بأن النفي لغة: هو كلمة تطلق على خلاف الإيجاب والإثبات.

---

(1) هو أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ).

(2) مقاييس اللغة، ابن فارس (ج456/5).

(3) هو محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: 711هـ).

(4) لسان العرب، ابن منظور (ج336/15).

(5) هو محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ).

(6) تهذيب اللغة، الأزهري (ج341/15).

(7) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل المدينة، باب فضل المدينة وأنها تنفي الناس، (ج20/3)، ح1871.

(8) لسان العرب، ابن منظور (ج338/15).

ثانيًا: السماع:

أصلها من الثلاثي سَمَعَ، قال ابن فارس: "السِّينُ وَالْمِيمُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ إِينَاسُ الشَّيْءِ بِالْأُذُنِ، مِنَ النَّاسِ وَكُلِّ ذِي أُذُنٍ"[1]، والسمع: حس الأذن[2].

ثالثًا: نفي السماع اصطلاحًا:

عبر العلماء عن نفي السماع بين الرواة بألفاظ متعددة، لكن وصف ذلك بنفي السماع لم يكن عندهم، إلى أن صرح به العلائي[3] في كتابه جامع التحصيل، ففي ترجمة بَشِيْرُ بنُ نَهِيْكٍ[4]، قال العلائي: "حكى الترمذي في العلل عن البخاري أنه قال: "بَشِيْرُ بنُ نَهِيْكٍ لا أرى له سماعًا من أبي هريرة، وما ذكره الترمذي ليس فيه إلا نفي السماع"[5]، وفي ترجمة عبد الكريم ابن أبي المخارق[6]، قال العلائي: "وأما البخاري فنفى سماعه منه مطلقًا"[7]، أي سماع عبد الكريم من حسان بن بلال[8]، وقد عرفه بعض المعاصرين منهم:

الدكتور سعيد بواعنة حيث قال: "هو الإشارة والإفادة، بعدم سماع راوٍ من راوٍ، إما بلفظ صريح، أو بقرينة دالة على انتفاء السماع، بين راويين على نحوٍ يحكم بانقطاع الإسناد، وعدم اتصاله"[9]،

---

(1) مقاييس اللغة، ابن فارس (ج102/3).

(2) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ج511/1).

(3) هو صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: 761هـ).

(4) هو بَشِيْرُ بنُ نَهِيْكٍ أَبُو الشَّعْثَاءِ البَصْرِيُّ العَالِمُ، الثِّقَة، سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج480/4).

(5) جامع التحصيل، العلائي (ص150).

(6) عبد الْكَرِيم بن أبي مُخَارق الْمعلم كنيته أَبُو أُميَّة وَاسم أبي مُخَارق قيس من أهل الْبَصْرَة مَاتَ سنة سبع وَعشْرين وَمِائَة وَكَانَ فَقِيها يُفْول بالإرجاء وَكَانَ كثير الْوَهم فَاحش الْخَطأ فِيمَا يرْوى فَلَمَّا كثر ذَلِك فِي رِوَايَته بَطل الِاحْتِجَاج بأخباره، المجروحين، لابن حبان (ج144/2)، وقد روى الإمام مالك عن عبد الكريم في الموطأ، ومالك معروف أنه لا يروي إلا عن ثقة، ويبدو أنه ثقة عنده.

(7) جامع التحصيل، العلائي (ص229).

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص 157)، رقم1196.

(9) عبارات نفي السماع عند البخاري، دراسة نظرية تطبيقية في كتابه التاريخ الكبير"، محمد بواعنة (ص695).

وقال الدكتور صبحي حمودة: "هو التأكيد على انقطاع الإسناد؛ لعدم ثبوت سماع الراوي من شيخه، بأي من طرق التحمل الصريحة، أو غير الصريحة أو بقرينة تدل على نفي السماع"[1].

قلت: نفي السَّماع اصطلاحًا: هو الإشارة والإفادة بعدم سماع راوٍ من شيخه، إما بلفظ صريح أو بقرينة تدل على نفي السماع.

المطلب الثاني: أنواع نفي السماع.

تعدَّدت أنواع نفي السماع عند المحدثين بحسب الألفاظ التي يطلقونها من أجل نفي سماع راوٍ من راوٍ آخر، وذلك من خلال القرائن التي تتوفر لديهم للحكم بنفي السماع أو إثباته، ومن هذه الأنواع:

أولًا: نفي المعاصرة:

تعريفه لغةً: عاصرت فلانًا معاصرةً وعِصارًا: أي كنت أنا وهو في عصر واحد، أي أدركت عصره[2].

أما اصطلاحًا: أن يكون الراوي قد أدرك شيخه، وكان سنه عند وفاة شيخه يتيح له السماع وطلب العلم[3]، ولم يستعمل العلماء التصريح بلفظ نفي المعاصرة، بل كانوا يعبرون عن ذلك بنفي الإدراك، خاصة نفي إدراك زمان الشيخ، ومثاله ما قاله الجُورقاني: عبد الله بن محمد بن عقيل لم يَرَ فاطمة بنت رسول الله ﷺ ولم يدرك زمانها"[4]، وما قاله شعبة: "لم يدرك أبو البَخْتَري[5] عليًا ولم يره"[6]،

---

(1) منهج الإمام البخاري في إثبات السماع ونفيه في التاريخ الكبير، صبحي حمودة (ص24).

(2) تاج العروس، للزبيدي (ج3/ 407).

(3) الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد، مجموعة من الباحثين، "د. سلطان العكايلة وغيره" (ص293).

(4) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الجورقاني (ج2/77)، ح446.

(5) أَبُو البَخْتَرِيّ الطَّائِيُّ مَوْلاَهُمْ سَعِيْدُ بنُ فَيْرُوْزٍ، الكُوْفِيُّ، الفَقِيْهُ، أَحَدُ العُبَّادِ، كثير الإرسال عن عمر وعلي وابن مسعود وحذيفة وغيرهم، جامع التحصيل، العلائي (ص182).

(6) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج6/292).

وما قاله يحيى بن معين: "قتادة لم يدرك سِنان بن سلمة[1] ولا سمع منه شيئًا"[2]، أما نفي الرؤية فليس دليلًا على نفي المعاصرة؛ لأنَّ الراوي وشيخه قد يتعاصران ولا تحصل الرؤية لكون كل منهما في بلد، أو لكون الراوي أعمى لا يبصر.

ويُعدُّ نفي المعاصرة من أقوى الأدلة على نفي سماع راوٍ من راوٍ، فكيف لمن لم يعش في زمن راوٍ أن يَثبت له سماعًا منه، فيمكن القول أن نفي المعاصرة هو: الإقرار والتأكيد بعدم ثبوت سماع راوٍ من راوٍ آخر، للجزم بأنهما لم يعيشا في زمنٍ واحد.

ثانيًا: نفي اللقاء:

اللقاء لغة: الملاقاة وتوافي الاثنين متقابلين، وَلَقِيتُهُ لَقْوَةً، أَيْ مرة واحدة وَلِقاءَةً، وَلَقِيتُهُ لُقْيًا وَلُقْيانًا، وَاللُّقْيةُ فُعلَةٌ من اللِّقَاءِ[3].

اصطلاحًا: هو عدم اجتماع الراوي بمن روى عنه، فالراوي قد يكون أدرك زمان من روى عنه وعاصره، ولكنهما لم يلتقيا، إما لبعد موطنيهما وعدم رحلة أحدهما إلى بلد الآخر، أو ثبوت رحلة أحدهما في زمان لم يكن فيه الآخر موجودًا في المكان ذاته، بل قد يكونا في مكان واحد ولم يلتقيا، ومن ذلك ما قاله ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: هِلَالُ بن يَساف[4] عن عمر مرسل، لم يلقه[5].

ثالثًا: نفي السماع الصريح:

تعريفه: هو الجزم بعدم السماع بين راويين لقاؤهما ممكن لكن السماع بينهما لم يحصل جزمًا، ومما لا شك فيه أن من أقوى عبارات الجزم بنفي السماع تصريح الراوي بنفسه أو تصريح أيٍ من العلماء المُعتد بقولهم، مثل قولهم: لم يسمع فلان من فلان، أو حدث عن فلان

---

(1) سِنان بن سلمة بن الْمُحَبِّقِ الْهُذَلِيُّ، كُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقِيلَ: أَبُو حَبْتَرٍ، أَحَدُ الشُّجْعَانِ الْمَذْكُورِينَ، قِيلَ: إِنَّهُ وُلِدَ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَسَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ سِنَانًا، وَقَدِ اسْتَعْمَلَهُ زِيَادُ بْنُ عُبَيْدٍ سَنَةَ خَمْسِينَ عَلَى غَزْوِ الْهِنْدِ.، وَلَهُ رِوَايَةٌ يَسِيرَةٌ، رَوَى لَهُ النَّسَائِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا، فَهُوَ مُرْسَلٌ (تاريخ الإسلام للذهبي 938/2)،
قلت: الحديث الذي أشار الذهبي إلى أن النسائي أخرجه مرسلاً هو: "عن سِنان بن سلمة، أن رجلاً من المهاجرين تصدق بأرض له عظيمة على أمه، فماتت وليس لها وارث غيره، فأتى النبي ﷺ فقال: إن أمي كانت من أحب الناس إليَّ، وأعزهم عليَّ..." الحديث، السنن الكبرى، النسائي (ج100/6)، ح6278.

(2) التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة (ج42/1).

(3) مقاييس اللغة، ابن فارس (ج261/5).

(4) هِلالُ بْنُ يَسَافَ، أَبُو الْحَسَنِ الأَشْجَعِيُّ، الْكُوفِيُّ، مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، تاريخ الإسلام، الذهبي (ج1181/2).

(5) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص229)، رقم 858.

ولم يسمع منه، إلى غير ذلك من العبارات الصريحة في نفي السماع، قال الحاكم: "فَلْيَعْلَمْ صَاحِبُ الْحَدِيثِ أَنَّ الْحَسَنَ البصري لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَا مِنْ جَابِرٍ، وَلَا مِنَ ابْنِ عُمَرَ، وَلَا مِنَ ابْنِ عَبَّاسٍ شَيْئًا قَطُّ، وَأَنَّ الْأَعْمَشَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَنَسٍ، وَأَنَّ الشَّعْبِيَّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ صَحَابِيٍّ غَيْرِ أَنَسٍ، وَأَنَّ الشَّعْبِيَّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ"[1].

رابعًا: نفي السماع المحتمل:

يعُد هذا النوع من أدنى مراتب نفي السماع؛ لاحتمال السماع بين الراوي وشيخه، لكن الأدلة والقرائن التي بين يدي الناقد توحي بترجيح عدم السماع، كقولهم: لا أعلم سماع فلان من فلان، ولا أدري سمع أم لم يسمع، ولا يعرف لفلان سماع من فلان، وغير ذلك من العبارات، قال ابن أبي حاتم: " عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدَةَ الرَّبَذِيُّ[2] أخو موسى بن عبيدة وهو ابن عبيدة بن نشيط مولى لبني عامر بن لؤي روى عن عقبة بن عامر وسهل بن سعد، لا أدري سمع منهما أم لا"[3]، وقال: "سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ لَا أَدْرِي سَمِعَ الشَّعْبِيُّ مِنْ سَمُرَةَ أَمْ لَا لِأَنَّهُ أُدْخِلَ بينهما رَجُلٌ"[4].

خامسًا: نفي السماع المُتَوَهَّم بالعنعنة:

تعريف العنعنة: من عنعن الحديث إذا رواه بـ (عن) من غير بيان التحديث، أو الإخبار، أو السماع، ويلحق بالمعنعن المؤنن[5].

إنَّ اتصال سند الحديث شرط من شروط صحته، والأصل أن التصريح بالسماع من الراوي الثقة مُعتَبر، وكذلك الحال فيما يُرْوَى من الأسانيد ويكون "معنعنًا" أو "مؤننًا" فإنه معتبر كذلك إذا كان الراوي ثقة، بريئًا من التدليس، ولكن رغم التصريح بالسماع، ورغم المعاصرة الأكيدة بين الراوي والمروي عنه وسلامة الراوي من التدليس رغم كل هذا قد يكشف النقاد من أهل صنعة العلل أن الإسناد منقطع، ولا حقيقة لهذا السماع[6]، ومثاله: ما ذكروا لأحمد قول من

---

(1) معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري (ص111).

(2) الرَبَذى: بفتح الراء والباء المعجمة بواحدة وفي آخرها ذال منقوطة هذه النسبة إلى الرَّبَذَة وهي من قرى المدينة على طريق الحجاز، إذا رحلت من فيد إلى مكة نزلت بها غير مرة، وبها قبر أبى ذر الغفاريّ ﷺ، وكان يسكنها وتوفي بها. الأنساب، للسمعاني (ج72/6).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج101/5).

(4) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص160)، رقم594.

(5) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي (ج159/1).

(6) المرجع السابق (ج139/1).

قال: عن عراك بن مالك سمعت عائشة، فقال: هذا خطأ، وأنكره وقال: عراك من أين سمع عائشة؟ إنما يروى عن عروة، عن عائشة"[1].

سادسًا: نفي السماع المُقَيّد:

تعريفه: هو أن الراوي لم يسمع ممن روى عنه بعض الأحاديث، وسمع منه أحاديث أخرى، فنفي سماعه منه مقيّد بالأحاديث التي لم يسمعها فقط، وإلا فأصل سماعه منه ثابت، وهذا النوع مقيد ببعض الأحاديث وليس مطلقًا، ومثاله: قال شعبة: "لم يسمع حُميد الطويل من أنس إلا أربعة وعشرين حديثًا، والباقي سمعها من ثابت البُناني"[2].

المطلب الثالث: وسائل العلماء في الكشف عن نفي السماع.

استخدم العلماء عددًا من الوسائل، من أجل إثبات سماع الرُّواة من بعضهم البعض و نفيه، ومن هذه الوسائل[3]:

- **أولاً:** أن يُصرح الراوي بنفسه، أو أحد أبنائه، بسماعه أو نفي سماعه من شيخه، قال ابن أبي حاتم: "عن هُشيم قال: قال لي الْحجَّاج بن أَرْطَاة[4]: سمعتَ من الزهري؟ قلت: نعم، قال: لكني لم أسمع منه شيئًا"[5].
- **ثانيًا:** معرفة سِنِّي وفاة الرواة وولادتهم، قال ابن أبي حاتم: " سَمِعْتُ أَبِي وَسَأَلْتُهُ عَنْ خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ[6] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُتَّصِلٌ فَقَالَ: قَدْ أَدْرَكَ أَبَا هُرَيْرَة وَلَا يذكر سَماعًا"[7]، وقال

(1) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص162).

(2) المرجع نفسه (ج848/2).

(3) انظر: منهج الإمام البخاري في إثبات السماع ونفيه في كتاب التاريخ الكبير، رسالة دكتوراه، د. صبحي حمودة (ص:33).

(4) هو أَبُو أَرْطَاةَ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ قَاضِي الْبَصْرَةِ، قال الذهبي: "كان من بحور العلم، تُكلم فيه لِبَأْوٍ–أي الكِبر والفخر–فيه، ولتدليسه، ولِنقص في حفظه، ولم يُترك"، سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج69/7). وقال ابن حجر: "أحد الفقهاء، كثير الخطأ والتدليس"، تقريب التهذيب، (ص152)، رقم1107.

(5) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص47).

(6) خَالِدُ بنُ مَعْدَانَ بنِ أَبِي كَرِبٍ الكَلاَعِيُّ، الإِمَامُ، شَيْخُ أَهْلِ الشَّامِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ الكَلاَعِيُّ، الحِمْصِيُّ، قال خالد بن معدان: أدركت سبعين من أصحاب النبي ﷺ، سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج537/4).

(7) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص53).

أيضًا: "سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: طَاووسُ[1] لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُثْمَانَ شَيْئًا وَقَدْ أَدْرَكَ يَعْنِي زَمَنَ عُثْمَانَ لِأَنَّهُ قَدِيمٌ"[2].

- **ثالثًا:** معرفة مواطن الرواة، والبلاد التي ارتحلوا إليها، لمعرفة إمكانية السماع، كقول عبد الله بن أحمد بن حنبل: لم يسمع أبي من شُعَيْبُ بنُ حَرْبٍ[3] ببغداد، إنما سمع منه بمكة"[4]، وقيل ليحيى بن معين: "مِسْعَرُ بْنُ كِدَام سمع من إياس بن سلمة بن الأكوع شيئًا؟ فقال: لا، لم يسمع مِسْعَر في غير الكوفة شيئًا قط، إنما سماعه ممن قدِم عليهم الكوفة، هذا رجل آخر، يقال له: ابن الأكوع، ليس هو إياس بن سلمة"[5].
- **رابعًا:** مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه، كأن يصرح راوٍ بسماع أحد الرواة من شيخه، فيما ينفي هذا السماع مَن هو أوثق منه، سئل أحمد بن حنبل عن البهي[6]: هل سمع من عائشة -رضي الله عنها-؟ قال: ما أرى في هذا شيئًا، إنما يروي عن عروة، وقال في حديث زائدة عن السدي عن البهي قال: حدثتني عائشة"[7].
- **خامسًا:** أن يروي الراوي عن راوٍ من غير واسطة، ويروي مرة أخرى بواسطة، ومن ذلك: ما رواه تمتام عن جعفر بن محمد بن جعفر المدائني، عن أبيه، عن هارون الأعور، عن أبان بن تغلب، عن الحكم، عن مجاهد، عن ابن عمر، أن عمر قال لرسول الله: "لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى...الحديث"[8]، قال الدارقطني: "قال ذلك: تمتامٌ، عن جعفر المدائني، عن أبيه، ورواه غيره عن جعفر، فلم يذكر فيه ابن عمر، وقال تمتامٌ: حدثنا به جعفرٌ مرتين على الوجهين[9].

أي: حدث به مرة فذكر في إسناده ابن عمر، وحدث به مرة أخرى فلم يذكره.

---

(1) هو طاووس بن كيسان اليمانى، أبو عبد الرحمن الحميرى مولاهم، الفارسى، يقال اسمه ذكوان وطاووس لقب، قال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص281)، رقم 3009.

(2) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص99).

(3) شُعَيْبُ بنُ حَرْبٍ أَبُو صَالِحٍ المَدَائِنِيُّ، الإِمَامُ، القُدوَةُ، العَابِدُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو صَالِحٍ المَدَائِنِيُّ، المُجَاوِرُ بِمَكَّةَ مِنْ أَبْنَاءِ الخُرَاسَانِيَّةِ، سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج188/9).

(4) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (ج330/10).

(5) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (ص127-128).

(6) عَبْدُ اللَّهِ البهيُّ، مَوْلَى مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ، أبو محمد، يقال: اسم أبيه يسار، قال ابن حجر: صدوق يخطئ، تقريب التهذيب (ص330)، رقم3723.

(7) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي (ص2189).

(8) معجم ابن الأعرابي (ص188)، ح326.

(9) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج72/2)، ح116.

- **سادسًا:** أن يروي الراوي بصيغة تُوهم السماع، وهو لم يسمع منه، سُئِل الدارقطني عن حديث، رواه الحسن البصري عن المغيرة، فقال: "الحسن لم يسمع هذا من المغيرة، وإنما سمعه من حمزة ابن المغيرة، عن أبيه"[1].
- **سابعًا:** التوقُّف في الحكم على الراوي، عند الجهل بحاله، أو الجهل بسنة ميلاده أو وفاته، أو كليهما، بحيث لا يتمكَّن الناقد من الحكم بإثبات السماع أو نفيه، ومن الأمثلة على ذلك: قال يحيى بن معين: "روى الزهري عن شيخ، يقال له: جرير بن أبي عطاء، قيل ليحيى: من جرير هذا؟ قال: لا أدري"[2]، وقال عبد الله بن أحمد: "سألته عن عبد الرحمن بن عائذ، الذي روى عنه ابن أبي خالد؟ قال: لا أدري من هو؟[3].

المطلب الرابع: قرائن الترجيح عند تعارض إثبات السماع ونفيه.

يعتمد علماء الحديث على عدد من القرائن للترجيح بين الروايات عند اختلافها، فيرجحون بسبب هذه القرائن أحد الوجوه أو الروايات على غيرها، ورغم أن المثبت مقَّدم على النافي؛ لزيادة علم المثبت، إلا أن الحكم بذلك ليس على إطلاقه، بل لابد أن تحتف القرائن من أجل الحكم على ذلك، ولم أعثر على أيٍ من العلماء تحدث عن القرائن التي تستخدم عند تعارض إثبات السماع ونفيه، لكن من خلال الاطلاع على كتب العلل وترجيحات العلماء يمكن القول: هناك بعض الأمور، على الناقد أن يراعيها عند تعارض إثبات السماع ونفيه، وهي:

أولًا: المعرفة الجيدة بحال الراوي، خاصة معرفة أهو مدلس أم لا، لما يترتب على ذلك من حكم على روايته إن كان معنعنًا وهو مدلس.

ثانيًا: الشك من الناقد، هل ثبت السماع لراوٍ أم لم يثبت، كقولهم: لم يتبيَّن سماعه، أو لا أدري سمع أم لم يسمع، قال أبو حاتم الرازي: "لا أدري سمع الشعبي من سَمُرَة أم لا، لأنه أُدْخِل بينه وبينه رجل"[4].

---

(1) المرجع السابق (ج105/7).

(2) تاريخ ابن معين رواية الدوري (ج99/3).

(3) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (ج323/1).

(4) المراسيل، لابن أَبي حاتم (ص160).

ثالثًا: وجود رواية أخرى يروي فيها الراوي عن شيخه بالواسطة، مثال ذلك قول ابن حبان: "علي ابن عَلقمة الأنماري[1]، يروي عن علي بن أبي طالب أصله من اليمن، سكن الكوفة روى عنه سالم بن أبي الجعد، منكر الحديث، ينفرد عن علي بما لا يشبه حديثه، فلا أدري سمع منه سماعًا أو أخذ ما يروي عن غيره، والذي عندي ترك الاحتجاج به، إلا فيما وافق الثقات من أصحاب علي في الروايات"[2].

رابعًا: العلم بأن هذا الراوي لم يدرك شيخه، الذي حدث عنه، أو بُعد البلدين بين المتعاصرين، مع العلم بعدم اللقاء بينهما، قال الدارقطني: "لا يثبت سماع سعيد من أبي الدرداء، لأنهما لم يلتقيا"[3].

خامسًا: قياسًا على قرائن الترجيح عند التعارض بين الجرح والتعديل، يمكن أخذ ما يأتي عند تعارض إثبات السماع مع النفي: كثرة المثبتين للسماع، وأن يكون المثبت معاصرًا للراوي، أو أن يكون من بلده، وكذا قوة العبارة في إثبات السماع، وأن يكون لدى المثبت أو النافي قرينة أو حجة تُثبت قوله.

---

(1) عَلِيُّ بْنُ عَلْقَمَةَ الْأَنْمَارِيُّ كُوفِيٌّ، روى له التِّرْمِذِيّ، والنَّسَائي فِي "الخصائص" حديثًا واحدًا عَنْ علي: لما نزلت ﴿**يا أيها الَّذِينَ آمنوا إِذَا ناجيتم الرسول**﴾، قال البخاري: "حديثه فيه نظر"، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (ج71/21).

(2) المجروحين، لابن حبان (ج109/2).

(3) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج203/6)، ح1070.

المبحث الثاني

التعريف بالإمام الدارقطني وكتابه العلل

المطلب الأول: التعريف بالإمام الدارقطني.

أولًا: حياته الشخصية (اسمه، نسبه، لقبه، كنيته، مولده، وفاته):

1-اسمه ونسبه ولقبه وكنيته:

علي بن عمر بن أَحمد بن مهدي بن مَسْعُود بن النُّعْمَان بن دِينَار بن عبد الله الإِمَام الْجَلِيل أَبُو الْحسن الدارقطني[1] البغدادي الْحَافِظ، الْمَشْهُور الِاسْم، صَاحب المصنفات، إِمَام زَمَانه وَسيد أهل عصره وَشَيخ أهل الحَدِيث[2].

2-مولده:

ولد سنة 305هـ، وقيل 306هـ، والأول أصح؛ لأنه ثبت بقوله هو عن نفسه[3].

3-وفاته:

توفي يوم الأربعاء لثمان ليال خلون من شهر ذي القعدة، من سنة 385هـ، ودفن في مقبرة باب الدير[4]، بالقرب من بغداد، وكان قد بلغ من العمر ثمانين سنة[5].

---

(1) الدارقطني: هذه النسبة إلى دار القطن، وهي كانت محلة ببغداد كبيرة خربت الساعة، قال السمعاني: كنت أجتاز بها بالجانب الغربي، وأراني صاحبنا الشيخ سعد الله بن محمد المقري، مسجده في دار القطن. الأنساب، للسمعاني (ج5/ 273).

(2) انظر ترجمة الإمام الدارقطني: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج34/12)، رقم6404، تاريخ دمشق، ابن عساكر (ج93/43)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج499/16)، رقم332، تاريخ الإسلام، الذهبي (ج101/27)، طبقات الشافعية الكبرى، السبكي (ج462/3)، البداية والنهاية، ابن كثير (ج362/11).

(3) سؤالات السُلمي للدارقطني (ج12/1).

(4) مقبرة باب الدير: توجد في منطقة دير الثعالب، قال عنه الحموي: دير مشهور، بينه وبين بغداد ميلان أو أقل، معجم البلدان، ياقوت الحموي (ج502/2).

(5) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج494/13).

ثانيًا: حياته العلمية (طلبه للعلم، حفظه، رحلاته، شيوخه، تلاميذه، ثناء العلماء عليه).

1-طلبه للعلم:

كان طلب الدارقطني للعلم من الصِّغر، وكَتَبَ الحديث مبكرًا، حيث كان في العشرين من عمره، فقد قال أبو الفتح بن أبي الفوارس: " كنَّا نَمُر إلى ابن منيع والدارقطني صبي يمشي خلفنا بيده رغيف عليه كامخ[1]، فدخلنا إلى ابن منيع ومنعناه فقعد على الباب يبكي"[2]، وقال الدارقطني عن نفسه: "كتبت في أول سنة خمس وعشرين وثلاثمائة"[3].

2-حفظه:

قال ابن كثير: "كان الدارقطني من صغره موصوفًا بالحفظ الباهر؛ جلس مرة في مجلس إسماعيل الصفار[4]، وهو يملي على الناس الأحاديث، والدارقطني ينسخ في جزء حديث، فقال له بعض المحدثين في أثناء المجلس: "إن سماعك لا يصح وأنت تنسخ"، فقال الدارقطني: "فهمي خلاف فهمك، أتحفظ كم أملى حديثًا؟" فقال: "لا"، فقال: "إنه أملى ثمانية عشر حديثًا إلى الآن، فالحديث الأول منها عن فلان عن فلان، ثم ساقها كلها بأسانيدها وألفاظها، فتعجب الناس منه"[5].

3-رحلاته:

لما كانت الرحلة لطلب العلم سُنة العلماء، ارتحل الإمام الدّارقطني إلى عدة بلدان لطلب العلم، وكان كلما ورد بلدًا ليسمع من أهلها الحديث توافد الطلاب والعلماء ليسمعوا منه، فرووا عنه وسمعوا منه الكثير، وتذاكر معهم الحديثَ ومسائلَه ورجاله، حتى كان يعزّ على أهل البلد المزور فراقه، ويظهر هذا الأمر واضحًا في زيارته للكوفة ومصر.

أما البلدان والأماكن التي زارها فقد ذكرت مفرقة في مواضع ترجمته، وهي كالتالي:

---

(1) الكامَخُ: نوع من الْأدم، المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده المرسي (ج546/4)، مادة كمخ.

(2) تاريخ دمشق، ابن عساكر (ج98/43)، رقم4988، سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج452/16)، رقم 332).

(3) سؤالات البرقاني للدارقطني (ج48/1).

(4) هو: اسماعيل بن محمد بن اسماعيل بن صالح أبو علي الصَّفار، النحوي، توفي سنة341هـ (تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج301/7).

(5) البداية والنهاية، ابن كثير (ج460/15).

بغداد–الكوفة–البصرة– واسط– دمشق– الشام– مصر– مكة والمدينة المنورة(عندما حجّ)– خوزستان– فلسطين والرملة وغيرها[1].

قال أبو القاسم الأصبهاني: "دخل الدّارقطني الشام ومصر على كبَر السنّ، وحجّ واستفاد وأفاد"[2].

4–شيوخه:

للإمام الدارقطني شيوخ كثير نذكر منهم: أَبَو بَكْر بْن أَبِي داود (ت:316هـ)، أَبَو الْقَاسِم البَغوي (ت:317هـ)، وبدر بْن الهيثم القاضي (ت:317هـ)، والفضل بْن أَحْمَد الزبيدي (ت:317هـ)، وأَحْمَد بْن إِسْحَاق بْن البهلول (ت:318هـ)، وعبد الوهاب بْن أَبِي حية (ت:319هـ)، وأبو عُمَر مُحَمَّد بْن يُوسُف القاضي (ت:320)، وأَحْمَد بْن الْقَاسِم أخو أَبِي الليث الفرائضي (ت:320هـ)، ويوسف بْن يعقوب النيسابوري (توفي بعد: 320هـ)، ومُحَمَّد بْن نوح الجنديسابوري[3](ت:321هـ)، وأحمد بْن عيسى بْن السكين البلدي (ت:323هـ)، وإِسْمَاعِيل بْن الْعَبَّاس الوراق (ت:323هـ)، وإِبْرَاهِيم بْن حماد القاضي (ت:323هـ)، وعَبْد اللَّه بْن مُحَمَّد بْن سَعِيد الْجَمَّالُ (ت:323هـ)، وأبو طالب أحمد بن نصر الحافظ (ت:323هـ)، وخلقٌ كثيرٌ من هذه الطبقة ومن بعدهم[4].

5–تلاميذه:

للإمام الدارقطني تلاميذ كثير منهم: حمزة بْن مُحَمَّد بْن طاهر (ت:424هـ)، أبو بكر الْبَرْقَانِيُّ[5] (ت:425هـ).

---

(1) الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية، عبد الله الرحيلي (ص37).

(2) سير السلف الصالح، أبو القاسم الأصبهاني (ص1161).

(3) جنديسابور: هذه النسبة إلى بلدة من بلاد كور الأهواز–وهي خوزستان، يقال لها جنديسابور، وهي مشهورة معروفة، كان بها جماعة من العلماء والمحدثين قديما وحديثا، منهم أبو الحسن محمد بن نوح بن عبد الله الجنديسابوري، سكن بغداد، وكان ثقة مأمونا، أثنى عليه أبو الحسن الدارقطنيّ، الأنساب، للسمعاني (ج349/3) بتصرف.

(4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج24/12).

(5) البرقاني: بفتح الباء المنقوطة بواحدة وسكون الراء المهملة وفتح القاف هذه النسبة الى قرية من قرى كاث بنواحي خوارزم وخربت أكثرها وصارت مزرعة، الأنساب، للسمعاني (ج168/2).

وأَبُو نعيم الأصبهاني[1](ت:430هـ)، وأبو القاسم بْن بِشْران (ت:430هـ)، والعتيقي (ت:441هـ)، وعبد العزيز الأزجي (ت:444هـ)، والقاضي أَبُو الطيب الطبري (ت:450هـ)، والجوهري (ت:454هـ)، والأزهري (ت:370هـ)، وأبو بكر بْن بِشْران (ت:484هـ)، وجماعة غيرهم[2].

6-ثناء العلماء عليه:

قال الخطيب البغدادي[3]: "كان فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال وأحوال الرواة، مع الصدق والأمانة، والفقه والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب"[4]، وقال عبدُ الغَنِّي بن سعيد[5]: "أحسن الناس كلامًا على حديث رَسُول الله ثلاثة: "علي بن المديني في وقته، وموسى بن هارون في وقته، وعلي بن عُمَر الدَّارَقُطنِّي في وقته"[6].

(1) الأصبهاني: قال السمعاني: هذه النسبة إلى أشهر بلدة بالجبال، وإنما قيل له بهذا الاسم على ما سمعت بعضهم أنها تسمى بالعجمية سباهان وسباه العسكر وهان الجمع وكان جموع عساكر الأكاسرة تجتمع إذا وقعت لهم واقعة في هذا الموضع مثل عسكر فارس وكرمان وكور الأهواز والجبال فغرب وقيل أصبهان، خرج منها جماعة من العلماء في كل فن قديمًا وحديثًا وصنف في تاريخها كتب عدة قديما وحديثا، الأنساب، للسمعاني (ج285/1).

(2) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج24/12).

(3) أَحْمَدُ بْنُ عَلِيّ بْنِ ثَابِتِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَهْدِيٍّ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ الْحَافِظُ، الإِمَامُ فِي الصَّنْعَةِ وَاحِدُ عَصْرِهِ فِي الْحِفْظِ، (ت:463هـ).

(4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج34/12)، ترجمة6404.

(5) عَبْدُ الغَنِيّ بنُ سَعِيْدِ بنِ عَلِيّ بنِ سَعِيْدِ بنِ بِشْرِ بنِ مَرْوَانَ الأَزْدِيّ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، النَسَّابَة، مُحَدِّثُ الدِّيَار المِصْرِيَّةِ، أَبُو مُحَمَّدٍ الأَزْدِيُّ، المِصْرِيُّ، صَاحِبُ كِتَابِ المُؤتَلَفِ وَالمُخْتَلَفِ، تاريخ الإسلام، الذهبي (ج268/17).

(6) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج36/12).

المطلب الثاني: التعريف بكتاب العلل للدارقطني ومنهجه فيه

أولًا: التعريف بكتاب العلل للإمام الدارقطني.

1- قصة تأليف الكتاب:

قال الْبَرْقَانِيُّ[1]: كان أَبُو منصور ابْن الْكَرْجِيُّ[2]،[3] يريد أن يصنف مسندًا معللًا، فكان يدفع أصوله إِلَى الدَارَقُطنِي، فيعلم له على الأحاديث المعللة، ثم يدفعها أَبُو منصور إِلَى الوراقين، فينقلون كل حديث منها فِي رقعة، فإذا أردتُ تعليق كلام الدارقطني على الأحاديث، نظر فيها أَبُو الحسن، ثم أملى عليَّ الكلام من حفظه، فيقول: حديث الأعمش، عَن أَبِي وائل، عَن عَبْد اللَّه بْن مسعود الحديث الفلاني، اتفق فلان وفلان على روايته، وخالفهما فلان، ويذكر جميع ما فِي ذلك الحديث، فأكتب كلامه فِي رقعة مفردة، وكنت أقول له: لم تنظر قبل إملائك الكلام فِي الأحاديث؟ فقال: أتذكر ما فِي حفظي بنظري، ثم مات أَبُو منصور والعلل فِي الرقاع، فقلت لأبي الحسن بعد سنين من موته إني قد عزمت أن أنقل الرقاع إِلَى الأجزاء وأرتبها على المسند، فأذن لي فِي ذلك، وقرأتها عليه من كتابي، ونقلها الناس من نسختي[4].

ثانيًا: منزلة كتاب العلل:

يُعدُّ الإمام الدارقطني من أعلم الناس في علم العلل، كما يعتبر كتابه من أجل الكتب التي أُلفت في هذا الفن، فهو موسوعة في علم العلل؛ لكثرة الأحاديث التي تناولها، فقد بلغ عدد السؤالات في الكتاب أربعة آلاف ومائة وثمانية وعشرون سؤالًا، وكثرة الطرق التي ذكرها لكل حديث، فيكاد يستوعب جميع طرق الحديث الذي يُسأل عنه، ولكثرة الفوائد التي ضمّنها أثناء بيانه للعلل، من حيث تنوع العلل في الحديث الواحد، والأحكام التي يصدرها على الحديث وعلى الرواة، والترجيحات التي يذهب إليها، والتي تبين من خلال هذه الدراسة وغيرها من الدراسات

---

(1) أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر الخَوَارِزْميّ البَرْقَانيّ الحافظ الفقيه الشّافعيّ (ت: 425 هـ)، تاريخ الإسلام، الذهبي (ج403/9).

(2) هو إِبْرَاهِيم بْن الحسين بْن حكمان أَبُو منصور الصيرفِي المعروف بابن الكرجي، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج567/6).

(3) الكرجي: بفتح الكاف والراء والجيم في آخرها، هذه النسبة إلى الكرج، وهي بلدة من بلاد الجبل بين أصبهان وهمذان، وبنيت الكرج في زمن المهدي، الأنساب، للسمعاني (ج66/11).

(4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج487/13).

حول هذا الكتاب أنَّ معظمها صائبة، كما اشتمل كتاب العلل على طرق وروايات عدة انفرد الدارقطني بإيرادها في كتابه، مما يجعل هذا الكتاب موسوعة حديثية بحتة.

وتظهر منزلة كتاب العلل من خلال أقوال العلماء فيه، قال عنه أبو عبد الله الحميدي صاحب كتاب الجمع بين الصحيحين: "ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم الهمم بها، كتاب العلل، وأحسن كتاب وضع فيه كتاب الدارقطني[1]، وقال ابن الصلاح: "من كُتب علل الحديث، ومن أجودها كتاب العلل عن أحمد بن حنبل، وكتاب العلل عن الدَّارقطني"[2]، وقال ابن كثير: "أحسن كتاب وضع في ذلك وأجله وأفحله كتاب العلل لعلي بن المديني شيخ البخاري، وسائر المحدثين بعده، في هذا الشأن على الخصوص، وكذلك كتاب العلل لعبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو مرتب على أبواب الفقه، وكتاب العلل للخلال، ويقع في مسند الحافظ أبي بكر البزار من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد، وقد جمع أَزِمة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو أجل كتاب، بل أجل ما رأيناه وُضع في هذا الفن، لم يسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، فرحمه الله وأكرم مثواه[3]. وقال البلقيني: "أجل كتاب في العلل، كتاب الحافظ ابن المديني، وكذلك كتاب ابن أبي حاتم، وكتاب العلل للخلال، وأجمعها كتاب الحافظ الدَّارقطنِيّ"[4].

ثالثًا منهج الإمام الدارقطني العام في كتابه العلل.

يعد كتاب العلل للدَّارقطني عبارة عن أسئلة غير منتظمة، وجهت إلى الإمام الدَّارقطني حول أحاديث فيها علَّة أو أكثر، وكان يجيب عنها بما فتح الله به عليه من حفظه، وأحيانًا يطيل النَّفَس أو يقصره، وقد صُدِرت هذه الأحاديث ب" سُئِلَ"، ثم يسرد الحديث المتضمن للسؤال ثم يتبعه الجواب مباشرة مُصَدرًا بـ"فقال".

والمنهج الذي سلكه أَبو الحسن الدارقطني في أجوبته متنوع أوضحه فيما يلي:

1-ترتيب الكتاب.

تقدمت الإشارة إلى أنَّ أبا بكر البرقاني جمع كتاب العلل ثم قرأه على الدارقطني بعد ترتيبه وقد سلك في الترتيب المسلك الآتي:

---

(1) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ابن بشكوال (ص531).
(2) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح (ص251).
(3) اختصار علوم الحديث، ابن كثير (ص64).
(4) محاسن الاصطلاح، البلقيني (ص268).

أ- رتبه على مسانيد الصحابة.

ب- قدم العشرة المبشرين بالجنة، ثم ذكر بَقيَّة مسانيد الرجال من الصحابة.

ت- أتبع مسانيد الرجال بذكر مسانيد النسوة.

ث- رتب مسانيد المكثرين -على تفاوتهم -على الرواة عنهم، فمثلا يقول: حديث عُمَر عَن أَبي بكر، وهكذا يفعل في أحاديث عُثمان وعلي فيقول: حديث عُثمان عَن أَبي بكر وحديث علي عَن أَبي بكر.

ج- أحيانا يرتب الرواة عن الرواة عن الصحابي الذي يذكر مسنده، فمثلا يقول: وَمِنْ حَدِيثِ سَالِمٍ عَن ابْنِ عُمَر عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

2-استقصاء طرق الحديث.

أ- غالبًا يستوعب طرق الحديث فيذكر الراوي الذي يقع اختلاف الإسناد عليه، ثم يذكر أوجه الخلاف فيه، فمثلًا يقول: رَواه زيد بن أَسلم، عَن أَبيه، واختُلِفَ عن زيد بن أَسلم فرواه الدَّراوَردي عَبد العزيز بن مُحمد عن زيد بن أَسلم عن أَبيه...الخ[1].

ب- وأحيانًا يكتفي بذكر طريق، أَو طريقين من الأَحاديث المسندة، وأحيانًا يطوِّل فيذكرها من عدة طرق[2].

3-التصريح باسم الراوي الذي وقع عليه الاختلاف.

أ- دائمًا يصرح باسم الراوي الذي وقع عليه الاختلاف.

ب- وأحيانًا يذكر أكثر من راوٍ، ثم يذكر الاختلاف عنهم، فمثلًا قال في حديث شريح بن هانئ: عَن عَلي، عن النَّبي ﷺ في المسح على الخفين: هو حديث يَرويه القاسم بن مخيمرة والمقدام بن شريح كلاهما عن شريح بن هانئ، فأَما القاسم بن مخيمرة فرواه عنه الحَكم بن عتيبة واختُلِفَ عنه...الخ[3].

ت- وأحيانًا يسرد عددًا من الرواة، ثم يفصل ويذكر الاختلاف في بعضهم[4].

---

(1) انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج158/1).

(2) المصدر السابق (ج158/1-166-171).

(3) المصدر السابق نفسه (ج230/3).

(4) المصدر نفسه (ج58/2).

ث- وأحيانًا يذكر الخلاف على راوٍ وبعد ما ينتهي من الكلام عليه يقول: وروى هذا الحديث فلان واختُلِفَ عنه، ثم يذكر الخلاف عن هذا الراوي[1].

4-التصريح بذكر العلة واضحة.

أ- غالبًا يذكر الدارقطني العلل الموجودة في إسناد الحديث من الاتصال، أَو الارسال، أَو الانقطاع والاضطراب، أَو إبدال راوٍ براوٍ وغيرها.

ب- وأحيانًا يذكر الاضطراب فيه من شخص واحد فيقول مثلًا: يَرويه فلان، وهو لم يكن بالحافظ، ويضطرب فيه فتارة يروي كذا وتارة يروي كذا.

مثاله: حَدِيثِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ الْعَدَوِيّ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيّ ﷺ: تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ ... الْحَدِيثَ، فَقَالَ: يَرْوِيهِ عَاصِمُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَلَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ، وَكَانَ يَضْطَرِبُ فِيهِ، فَتَارَةً لَا يَذْكُرُ فِيهِ عَامِرَ بْنَ رَبِيعَةَ، فَيَجْعَلَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عُمَرَ[2].

5-التصريح باسم الراوي الذي وقعت منه العلة.

أ- أحيانًا يقول: حَدَّث به فلان عن فلان ووَهِمَ، والصواب كذا.

مثاله: حَدِيثِ رِبْعِيٍّ عَن عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيّ ﷺ: إن مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسَ من النبوة الاولى "الحديث، فَقَالَ: حَدَّث بِهِ عَبد الرَّحمَن بْنُ أَبي حماد المُقْرِئ -وَاسْمُ أَبي حَمَّادٍ: شُكَيْلٌ، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ أَصحاب حَمْزَةَ وأَبي بَكر بْنِ عَيَّاشٍ فِي الْقِرَاءَةِ - عَنْ شَرِيك عَنْ مَنصور، ووَهِمَ فِيهِ، وَالصَّوَابُ عَنْ مَنصور عَنْ رِبْعِيٍّ عَن أَبي مَسْعُودٍ الأَنصاري[3].

ب- وأحيانًا يقول: تفرد به فلان، وغيره يَرويه كذا، وهو الصواب.

مثاله: حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، أن النبي ﷺ قَالَ: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، فَقَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ هَمَّامٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيّ ﷺ، وَغَيْرُهُ يَرْوِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيّ ﷺ، وَهُوَ الصَّوَابُ[4].

---

(1) المصدر السابق نفسه (ج10/3).
(2) المصدر نفسه (ج127/2).
(3) المصدر نفسه (ج91/1).
(4) المصدر نفسه (ج76/2).

ت- أحيانًا (وهذا نادر) لا يذكر أَسماء الرواة الذين اختلفوا في الحديث، أَو سنده، بل يقول: من روى هذا الحديث فقد وهم، وقال ما لم يقله أحد من أَهل العلم.

مثاله: حَدِيثِ أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ سأل عن قوله تعالى: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ فَمَا الْأَبُّ ثُمَّ قَالَ هَذَا لِعَمْرُ اللَّهِ التَّكَلُّفُ فَخُذُوا أَيُّهَا النَّاسَ بِمَا تَبَيَّنَ لَكُمْ فِيهِ فَمَا عَرَفْتُمْ فَخُذُوا بِهِ وَمَا لَمْ تَعْرِفُوا فَكِلُوا عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ: مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ فَكِلُوهُ إِلَى خَالِقِهِ فَقَدْ وَهِمَ وَقَالَ مَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ فَإِنَّهُ لَا يُعْرَفُ فِيهِ إِلَّا قَوْلُهُ فَكِلُوهُ إِلَى عَالِمِهِ، أَوْ كلوا علمه إلى الله عزو جل، أو فدعوه[1].

6-بيان الحكم على الإسناد أو الحديث.

أحيانًا يقول: هو حديث صحيح من حديث فلان، رَواه عنه جماعة من الثقات الحُفاظ، فاتفقوا على إسناده منهم فلان وفلان، ثم يذكر من رَواه عنه وخالف فيه الثقات.

مثاله: قال الدارقطني: "هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ رَوَاهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الثِّقَاتِ الْحُفَّاظِ فَاتَّفَقُوا عَلَى إِسْنَادِهِ منهم: مِنْهُمْ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، وَصَالِحُ بْنُ كيسان، ويونس وعقيل"[2].

7-بيان حكمه على الراوي، وذكر مرتبته عنده.

أحيانًا يتكلم في الراوي فيقول: ثقة[3]، أو ثقة مأمون[4]، أَو سَيِّء الحفظ[5]، أَو لم يكن بالقوي[6]، أو ليس بالقوي[7]، وغير ذلك.

8-الترجيح بين الروايات ببيان الصواب، وبين الرواة إذا تشابهوا في أسمائهم ونسبهم.

مثاله: حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ جَمَلًا لِأَبِي جَهْلٍ، فَقَالَ: رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصُّوفِيُّ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي

---

(1) المصدر السابق نفسه (ج120/2).
(2) المصدر نفسه (ج153/1).
(3) المصدر نفسه (ج306/9).
(4) المصدر نفسه (ج205/5).
(5) المصدر نفسه (ج22/2).
(6) المصدر نفسه (ج384/12).
(7) المصدر نفسه (ج220/1).

بَكْرٍ، وَوَهِمَ فِيهِ وَهْمًا قَبِيحًا، وَالصَّوَابُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ مُرْسَلًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْوَهْمُ فِيهِ مِنَ الصُّوفِيِّ[1].

9-التوقف عن الترجيح أو الحكم أحيانًا إذا لم يتبين له وجهه.

أحيانًا لا يحكم، بل يقول: والله أَعلم، وأحيانًا يكتفي بذكر العلل ولا يحكم عليه بشيء، ونادرًا يقول: والاشبه بالصواب قول لا أحكم فيه بشيء[2].

10-عزو الحديث إلى مصادره التي أخرجته في بعض المواطن.

أحيانًا يعزو إلى من أخرجه فيقول مثلًا: أخرجه البخاري[3]، ومسلم[4]، أَو يَرويه مالك في "المُوَطَّأ"[5]، أَو رَواه أَصحاب "المُوَطَّأ"[6]، وغير ذلك.

---

(1) المصدر السابق نفسه (ج226/1).
(2) المصدر نفسه (ج80/4).
(3) المصدر نفسه (ج106/6).
(4) المصدر نفسه (ج212/7).
(5) المصدر نفسه (ج189/14).
(6) المصدر نفسه (ج50/12).

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

من كتاب العلل للدارقطني

❖❖ مسند عثمان بن عفان -رضي الله عنه- وفيه حديث واحد❖❖

الحديث (1): وَسُئِلَ[1] عَنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ[2]، عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ".

فَقَالَ: حَدِيثِ حُسَيْنٍ الْمُعَلِّمِ[3]، عَنْ يَحْيَى، قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَهِمَ؛ لِأَنَّ أَبَا أَيُّوبَ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ أَبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ ذَلِكَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** أبو أيوب الأنصاري عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ.
- **الوجه الثاني:** أبو أيوب الأنصاري عن النبي ﷺ.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- أبو أيوب الأنصاري عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ.

أخرجه البخاري، كتاب الغسل، باب غسل ما يصيب من فرج المرأة (ج1/ 66)، ح294، وأحمد في "مسنده" (ج9/ 4897)، ح21474-21475، من طريق يحيى بن أبي كثير.

ومسلم، كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء، (ج1/ 185)، ح346، وأحمد بن حنبل من طريق حماد بن زيد، وأبي معاوية الضرير، وشعبة بن الحجاج،

أربعتهم: (يحيى، وحماد، وأبو معاوية، وشعبة) عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب الأنصاري عن أُبي بن كعب، عن النبي ﷺ.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج32/3)، ح267.

(2) زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ الْجُهَنِيُّ، صَحَابِيٌّ مَشْهُورٌ، وشهد الحديبيّة، وكان معه لواء جهينة يوم الفتح، وحديثه في الصّحيحين وغيرهما. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني (ج499/2).

(3) الحسين المعلم: هو الحافظ الحجة الحسين بن ذكوان المكتب العوذي مولاهم البصري، وثقه أبو حاتم والنسائي، توفي سنة بضع وأربعين ومائة وقد جاوز الستين. وكان كبير القدر وافر العلم. رحمه الله تعالى. تذكرة الحفاظ، للذهبي (ج131/1).

2- أبو أيوب الأنصاري ﷺ عن النبي ﷺ.

أخرجه النسائي، كتاب الطهارة، باب الذي يحتلم ولا يرى الماء، (ج115/1)، ح199، وابن ماجه في "سننه"، كتاب الطهارة وسننها، (ج199/1)، ح607، وأحمد (ج550/38)، ح32575، عن عبد الرحمن بن سعاد.

وأخرجه السراج في كتابه حديث السراج (ج390/2)، ح1617[1]، والطبراني في المعجم الكبير (ج131/4)، ح3894 [2]، عن عروة بن الزبير.

كلاهما: (عبد الرحمن بن سعاد، وعروة بن الزبير) عن أبي أيوب الأنصاري، عن النبي ﷺ.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- أبو أيوب الأنصاري عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ.

روى هذا الوجه عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ:

أ- **عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ** بْنِ الْعَوَّامِ بْنِ خُوَيْلِدِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى بْنِ قُصَيِّ بْنِ كِلاَبٍ، وَأُمُّهُ أَسْمَاءُ ابْنَةُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، قال الأعمش، عن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان: كان فقهاء المدينة أربعة: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وقبيصة بن ذؤيب، وعبد الملك بن مروان[3]، وقال سفيان بن عيينة: كان أعلم الناس بحديث عائشة ثلاثة: القاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وعمرة بنت عبد الرحمن[4]، ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل المدينة وقال كان ثقة كثير الحديث فقيهًا عالمًا مأمونًا ثبتًا[5]، وقال ابن حجر: " ثقة فقيه مشهور من الثالثة"[6].

---

(1) يبدو أنه وقع في إسناده خطأ، وهو (يحيى بن أبي سلمة) فأدخل راوٍ في راوٍ، ونصها: حدثنا أبو يحيى، أنبأنا عبيد الله بن موسى، حدثنا شيبان، عن يَحْيَى بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَعْنِيَ: (الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ).

(2) يظهر أنه وقع فيه خطأ من المحقق، فقد سقط من إسنادها ذكر أبي أيوب، ونصها: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الرَّقِّيُّ، ثنا أَبُو مَعْمَرٍ الْمُقْعَدُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُسَيْنٍ الْمُعَلِّمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: (الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ).

(3) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ج405/1).

(4) المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي (ج559/1).

(5) الطبقات الكبرى، محمد بن سعد (ج177/7)، رقم1554.

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ج389/1)، رقم4561.

قلت: هو ثقة ثبت فقيه.

2- أبو أيوب الأنصاري ﷺ عن النبي ﷺ.

وروى هذا الوجه عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ:

أ- **عروة بن الزبير:** سبق ترجمته في الوجه الأول وهو ثقة ثبت[1].

ب- **عَبْد الرَّحْمَن بن سُعَاد** المدني[2] قال عبد الرحمن بن السائب: كان مرضيًا من أهل المدينة[3]، وقال ابن حجر: مقبول[4].

قلت: هو كما قال ابن حجر: مقبول.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الوجه الأول هو الراجح للأسباب التالية:

1- ترجيح الدارقطني لهذا الوجه، كما يدل عليه وصف رواية أبي أيوب عن النبي ﷺ بالوهم.

2- ترجيح أبي حاتم الرازي لهذا الوجه، حيث قال ابن أبي حاتم وسمعتُ أَبِي وذكَرَ الأحاديثَ المَروِيَّة فِي: المَاءُ مِنَ المَاءِ: حديثَ هشام بن عُرْوَة؛ -يعني: عَنْ أَبِيهِ-، عَنْ أَبِي أيُّوب، عَنْ أُبَيّ بْنِ كَعْبٍ، عَنِ النبيّ ﷺ [5].

3- قال الشافعي عن هذا الإسناد: وهذا من أثبت إسناد "الماء من الماء"[6].

4- أورد الرواية البخاري[7] ومسلم[8] في صحيحيهما.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح، وقد أورد هذا الوجه البخاري ومسلم في صحيحه.

---

(1) انظر: ترجمة عروة بن الزبير (ص25).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (ج132/17).

(3) تهذيب التهذيب، ابن حجر (ج183/6).

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص341)، رقم3872.

(5) علل الحديث، ابن أبي حاتم (ج571/1)، ح114.

(6) اختلاف الحديث، محمد بن إدريس الشافعي (ج606/8).

(7) صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب غسل ما يصيب من فرج المرأة (ج66/1)، ح294.

(8) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء (ج185/1)، ح346.

الخلاصة: هذا الحديث أعله الإمام الدارقطني بعلة نفي السماع، حيث قال: "أبو أيوب لم يسمع هذا من رسول الله ﷺ وإنما سمعه من أبي بن كعب عن النبي ﷺ"، وهذا ما تَوصلتُ إليه من خلال دراسة أوجه الخلاف للحديث، وقد أخرج الإمام البخاري والإمام مسلم الرواية عن أبي أيوب عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ، وهذا النوع من نفي السماع ما يعرف بنفي السماع المقيد فأبي أيوب الأنصاري سمع من النبي ﷺ أحاديث، لكن نفي سماعه هنا مقيد فلم يسمع هذا الحديث منه ﷺ.

❖❖ مسند علي بن أبي طالب ﷺ، وفيه ستة أحاديث❖❖

الحديث(2): وَسُئِلَ[1] عَنْ حَدِيثِ الصُّنَابِحِيِّ[2]، عَنْ عَلِيٍّ[3]، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "أَنَا مَدِينَةُ الْحِكْمَةِ، وَعَلَيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ فَلْيَأْتِهَا مِنْ بَابِهَا".

فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ[4]، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ شَرِيكٌ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ.

وَاخْتُلِفَ عَنْ شَرِيكٍ، فَقِيلَ: عَنْهُ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ.

وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفْلَةَ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، وَلَمْ يُسْنِدْهُ.

وَالْحَدِيثُ مُضْطَرِبٌ غَيْرُ ثَابِتٍ، وَسَلَمَةُ **لَمْ يَسْمَعْ** مِنَ الصُّنَابِحِيِّ.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** سلمة عن الصُّنَابِحِيِّ عن علي عن النبي ﷺ.
- **الوجه الثاني:** سلمة عن رجل عن الصُّنَابِحِيِّ عن علي عن النبي ﷺ.
- **الوجه الثالث:** سلمة عن سويد بن غفلة عن الصُّنَابِحِيِّ، ولم يسنده.

ومن خلال التخريج وقفت على وجه رابع وهو:

- **الوجه الرابع:** سلمة عن سويد بن غفلة عن الصُّنَابِحِيِّ، عن علي عن النبي ﷺ.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج247/3)، ح386.

(2) هو: عبد الرحمن بن عسيلة الصُنابحي أبو عبد الله قدم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بخمس ليال وليست له صحبة بل هو من كبار التابعين. جامع التحصيل، العلائي (ص224)، و(الصُّنَابِحي) بضم الصاد وفتح النون وبعد الألف باء موحدة مكسورة ثم حاء، نسبة إلى صنابح بن زاهر بن عامر بن عوثبان بن زاهر بن يحابر، اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير (ج247/2).

(3) علي بن أبي طالب الهاشمي بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، أبو الحسن، أول الناس إسلامًا في قول كثير من أهل العلم، ولد قبل البعثة بعشر سنين على الصحيح، فربّي في حجر النبيّ ﷺ ولم يفارقه، وشهد معه المشاهد إلا غزوة تبوك، فقال له بسبب تأخيره له بالمدينة: "ألا ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى"، وزوّجه بنته فاطمة، وكان اللواء بيده في أكثر المشاهد، ولما آخى النبيّ ﷺ بين أصحابه قال له: أنت أخي، ومناقبه كثيرة، حتى قال الإمام أحمد: لم ينقل لأحد من الصحابة ما نُقل لعلي، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني (ج464/4)، رقم5704.

(4) سَلَمَةُ بنُ كُهَيْلِ بنِ حُصَيْنٍ الحَضْرَمِيُّ التِّنْعِيُّ، الإِمَامُ، الثَّبْتُ، الحَافِظُ، أَبُو يَحْيَى الحَضْرَمِيُّ، الكُوْفِيُّ، قال ابن حجر: ثقة يتشيع، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص248)، رقم 2508.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- سلمة عن الصُّنَابِحِيّ عن علي عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو نُعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (ج88/1)، ح347، والآجري في كتابه الشريعة (ج2069/4)، ح1550، والقطيعي في جزء الألف دينار (ص333)، ح216، من طريق محمد بن عمر بن الرومي.

وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء(ج64/1)، والآجري في كتابه الشريعة (2068/4)، ح1549، من طريق عبد الحميد بن بحر.

كلاهما (محمد وعبد الحميد) عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن الصُّنابحي، عن علي عن النبيﷺ.

2- سلمة عن رجل عن الصُّنَابِحِيّ عن علي عن النبي ﷺ.

أورد هذا الوجه الإمام الدارقطني في كتابه العلل ولم أقف عليه في كتب السنة.

3-سلمة عن سويد بن غفلة عن الصُّنَابِحِيّ، ولم يسنده.

أورد هذا الوجه الإمام الدارقطني في كتابه العلل ولم أقف عليه في كتب السنة.

4- سلمة عن سويد بن غفلة عن الصُّنَابِحِيّ عن علي عن النبيﷺ.

أخرجه الترمذي، بَابُ مَنَاقِبِ عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ، (ج637/5)، ح3723، والطبري في كتابه تهذيب الآثار (ج104/3) من طريق شريك، عن سويد بن غفلة عن الصُّنابحي عن علي عن النبي ﷺ.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- سلمة عن الصُّنَابِحِيّ عن علي، عن النبي ﷺ.

روى هذا الوجه عن سلمة:

أ- **شَرِيْكُ بنُ عَبْدِ اللهِ أَبُو عَبْدِ اللهِ النَّخَعِيُّ**[1]، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، القَاضِي، أَبُو عَبْدِ اللهِ النَّخَعِيُّ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ، عَلَى لِيْنٍ مَا فِي حَدِيْثِهِ، تَوَقَّفَ بَعْضُ الأَئِمَّةِ عَنِ الاحْتِجَاجِ

(1) النخعي: بفتح النون والخاء المعجمة بعدها العين المهملة، هذه النسبة إلى النخع، وهي قبيلة من العرب نزلت الكوفة، ومنها انتشر ذكرهم. الأنساب، للسمعاني (ج63/13).

بِمَفَارِيْدِه[1]، قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن شريك يحتج بحديثه؟ قال: كان كثير الخطأ، صاحب وهم، وهو يغلط أحيانا[2]، وقال صالح جزرة: صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه وقلَّما يحتاج إليه في الحديث الذي يحتج به[3]، ولما قال له أبو عبيد الله: أردت أن أسمع منك أحاديث قال: قد اختلطت علي أحاديثي وما أدري كيف هي؟ فلما ألح عليه قال له: حدثنا بما تحفظ ودع ما لا تحفظ فقال: أخاف أن تُجرح أحاديثي ويضرب بها وجهي[4]، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيرًا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلًا فاضلًا عابدًا شديدًا على أهل البدع[5].

قلت: هو كما قال ابن حجر: صدوق يخطئ، تغير حفظه منذ ولي القضاء.

2- سلمة عن رجل عن الصُّنَابِحِيّ عن علي عن النبي ﷺ.

أورد هذا الوجه الإمام الدارقطني في كتابه العلل (ج247/3)، ح386، ولم أقف عليه في كتب السنة.

3- سلمة عن سويد بن غفلة عن الصنابحي ولم يسنده.

أورد هذا الوجه الإمام الدارقطني في كتابه العلل (ج247/3)، ح386، ولم أقف عليه في كتب السنة.

4- سلمة عن سويد بن غفلة عن الصُّنَابِحِيّ عن علي عن النبي ﷺ.

روى هذا الوجه عن سلمة بن كهيل:

أ- شريك، وقد سبقت ترجمته في الوجه الأول، وهو: صدوق يخطئ، تغير حفظه منذ ولي القضاء[6].

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج200/8).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج4/ 367).
(3) المختلطين، للعلائي (ج57/1).
(4) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج69/4، رقم3190).
(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص266، رقم2787).
(6) انظر ترجمة شريك (ص29).

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

قال ابن حبان: "عمر بن عبد الله الرُّومِي شيخ يروي عَن شريك يقلب الْأَخْبَار وَيَأْتِي عَن الثِّقَات بِمَا لَيْسَ من أَحَادِيثهم لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِهِ بِحَال رَوَى عَنْ شَرِيكِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ الصُّنَابِحِيِّ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا دَارُ الْحِكْمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا فَمَنْ أَرَادَ الْحِكْمَةَ فَلْيَأْتِهَا مِنْ بَابِهَا رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو مُسْلِمٍ الْكَجِّيُّ وَهَذَا خَبَرٌ لَا أصل لَهُ عَن النَّبِي ﷺ وَلا شَرِيكٌ حَدَّثَ بِهِ وَلا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ رَوَاهُ وَلا الصُّنَابِحِيُّ أَسْنَدَهُ وَلَعَلَّ هَذَا الشَّيْخَ بَلَغَهُ حَدِيثَ أَبِي الصَّلْتِ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ فَحَفِظَهُ ثُمَّ أَقْلَبَهُ على شريك وَحدث بِهَذَا الْإِسْنَاد.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

قال الإمام الطبري: " الْقَوْلُ فِي عِلَلِ هَذَا الْخَبَرِ: وَهَذَا خَبَرٌ صَحِيحٌ سَنَدُهُ، وَقَدْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَذْهَبِ الْآخَرِينَ سَقِيمًا غَيْرَ صَحِيحٍ، لِعِلَّتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ خَبَرٌ لَا يُعْرَفُ لَهُ مَخْرَجٌ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَالْأُخْرَى: أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ كُهَيْلٍ عِنْدَهُمْ مِمَّنْ لَا يَثْبُتُ بِنَقْلِهِ حُجَّةٌ، وَقَدْ وَافَقَ عَلِيًّا فِي رِوَايَةِ هَذَا الْخَبَرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُهُ[1]، وهذا وهم من الإمام الطبري؛ لأن سلمة بن كهيل مجمع على توثيقه عند النقاد، فقال ابن حجر: ثقة يتشيع، وإنما الضعف الذي لا يثبت به حجة في النقل هو تلميذه محمد بن عمر الرومي.

قلت: الحديث موضوع، ذكره ابن الجوزي في كتابه الموضوعات[2].

الخلاصة: هذا حديث أعله الإمام الدارقطني بعلتين: الأولى: علة الاضطراب، والثانية: علة نفي السماع –موضوع الدراسة– حيث قال الدارقطني: "سلمة لم يسمع من الصُّنَابحيّ"، فسلمة بن كهيل وُلِد سنة(47هـ)، وتوفي سنة (122هـ)، أما الصنابحي فتوفي سنة (80هـ)، فالمعاصرة ممكنه بين الراويين، لكن سلمة من النجف بالعراق والصنابحي من دمشق بالشام، ولم تذكر أيٍ من كتب التراجم أن سلمة كان أحد تلاميذ الصنابحي، وكذلك لم تذكر أن الصنابحي أحد شيوخ سلمة، ومن خلال الدراسة تبين أن الرواية التي روى فيها سلمة عن الصنابحي لا أصل لها كما ذكر ابن حبان سابقًا، وعليه فلا يثبت سماع سلمة من الصنابحي كما بين ذلك الدارقطني.

---

(1) تهذيب الآثار، الطبري (ج104/3).

(2) الموضوعات، ابن الجوزي (ج352/1).

الحديث(3): وَسُئِلَ[1] عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُجَيٍّ[2]، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ تَمْثَالٌ".

فَقَالَ: يُقَالُ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ نُجَيٍّ **لَمْ يَسْمَعْ** هَذَا مِنْ عَلِيٍّ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ، وَلَيْسَ بِقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ. وَرَوَاهُ شُرَحْبِيلُ بْنُ مُدْرَكٍ، عَنِ ابْنِ نُجَيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** عبد الله بن نجي عن علي عن النبي ﷺ.
- **الوجه الثاني:** عبد الله بن نجي عن أبيه عن علي عن النبي ﷺ.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1-عبد الله بن نجي عن علي عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في الصور، (ج72/4)، ح4152، وأحمد في مسنده (ج425/2)، ح1290، (ج207/2)، ح845، والبزار في مسنده (ج99/3)، ح 880، من طريق جابر الجعفي.

وأخرجه أحمد في مسنده (ج43/2، ح608) من طريق الحارث العكلي.

وأخرجه أحمد في مسنده (ج190/2، ح815)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (ج106/1)، ح112، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (ج444/1)، ح592، والدارمي في مسنده (ج1742/3)، ح2705، من طريق أبي زُرعة.

وأخرجه البزار في مسنده (ج100/3، ح883)، من طريق سالم بن أبي حفصة.

أربعتهم: (جابر، والحارث، وأبو زُرعة، وسالم)، عن عبد الله بن نجي عن علي عن النبي ﷺ.

2-عبد الله بن نجي عن أبيه عن علي عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، بَابٌ فِي الْجُنُبِ يُؤَخِّرُ الْغُسْلَ، (ج58/1)، ح227، عن حفص بن عمر النمري، والنسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب في الجنب إذا لم

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج257/3)، ح393.

(2) عبد الله بن نجي بن سلمة الحضرمي الكوفي أبو لقمان، قال ابن حجر: صدوق من الثالثة، تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ص226)، رقم3664.

يتوضأ (ج141/1)، ح261، وأحمد في مسنده (ج65/2)، ح632، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (ج461/1، ح626) من طريق يحيى بن سعيد القطان.

وأخرجه النسائي في سننه، كتاب الصيد والذبائح، باب امتناع الملائكة عن دخول بيت فيه كلب (ج185/7)، ح4281، وابن ماجه في سننه، كتاب اللباس، باب الصور في البيت، (ج1203/2)، ح3650، وأحمد في مسنده (ج367/2)، ح1172، وابن أبي شيبة في مصنفه (ج265/4)، ح19953، من طريق محمد بن جعفر.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج310/1)، ح973، من طريق يعقوب الحضرمي، أربعتهم: (يحيى، وحفص، ومحمد، ويعقوب) عن شعبة عن علي بن مدرك عن أبي زُرعة عن عبد الله بن نجي عن أبيه عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُجَيٍّ عن علي عن النبي ﷺ.

روى هذا الوجه عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُجَيٍّ:

أ- **جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعَفِيُّ الْكُوفِيُّ (ت130هـ)**، قال البخاري: "جابر بن يزيد الْجُعَفِيُّ تركه يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي، قال الشعبي لجابر: يا جابر لا تموت حتى تكذب على رسول الله ﷺ، قال إسماعيل: فما مضت الأيام والليالي حتى أتهم بالكذب"[1]، وقال يحيى بن معين: "جابر الْجُعَفِيُّ لا يكتب حديثه ولا كرامة"[2]، وقال ابن حبان: "كان سبائيًا من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول إن عليًا يرجع إلى الدنيا"[3]، وقال أبو زرعة: "جابر الجعفي لين"[4]، وقال النسائي: "متروك الحديث"، وقال في موضع آخر: "ليس بثقة ولا يكتب حديثه"[5]، قال الذهبي: "من أكبر علماء الشيعة وثقه شعبة فشذ، وتركه الحفاظ"،

(1) التاريخ الكبير، البخاري (ج210/2)، رقم2223.
(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج364/3)، رقم 1769.
(3) المجروحين، لابن حبان (ج208/1)، رقم 173.
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج497/2).
(5) تهذيب الكمال، المزي (ج4/ 465).

قال أبو داود: "ليس في كتابي له شيء سوى حديث السهو"[1]، وقال ابن حجر: "ضعيف رافضي"[2].

قلت: ضعيف رافضي.

ب- **الْحَارِثُ بْنُ يَزِيدَ الْعُكْلِيُّ** التَّيْمِيُّ الْكُوفِيُّ الْفَقِيهُ. (ت:120هـ) قال أبو داود: "ثقة ثقة لا يُسئل عنه"[3]، وقال ابن سعد: "كان ثقة، قليل الحديث"[4]، وقال ابن معين: "ثقة"[5]، وقال ابن حجر: "ثقة فقيه"[6].

قلت: لا خلاف في توثيقه.

ت- **أَبِو زُرْعَةَ بْنِ عَمْرو بْنِ جَرِيرٍ** بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ الْكُوفِيُّ، قال الواقدي: "كان لجرير ابن يقال له عمرو وبه كان يكنى، هلك في إمارة عثمان، فولد عمرو ابنًا "سماه جريرًا" باسم أبيه، وغلب عليه أبو زرعة، رأى عليًا، وكان انقطاعه إلى أبي هريرة، وسمع من جده أحاديث وكان من علماء التابعين"[7]، قال يحيى بن معين: "ثقة"[8]، وذكره ابن حبان فقال: "أبو زرعة بن عمرو بن جرير فيمن اسمه هرم، ثم قال: ويقال: اسمه كنيته"[9]، وقال ابن حجر: "ثقة"[10].

قلت: هو ثقة.

ث- **سَالِمُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ أَبُو يُونُسَ الْكُوفِيُّ**، كان يحيى القطان، وعبد الرحمن لا يحدثان عنه[11].

---

(1) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج1/288)، رقم739.
(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص137)، رقم877.
(3) سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود (ج1/49)، رقم 133.
(4) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج6/325)، رقم2499.
(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ج3/93)، رقم431.
(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص148)، رقم1058.
(7) تاريخ دمشق، لابن عساكر (ج66/241).
(8) تهذيب الكمال، المزي (ج33 /323).
(9) الثقات، لابن حبان (ج5/513)، رقم 5996.
(10) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص641)، رقم8103.
(11) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج4/ 373).

وقال يحيى بن معين: "شيعي"[1]، وقال أحمد بن حنبل: "كان شيعياً ما أظن به بأساً في الحديث، روى عنه الثوري وهو قليل الحديث"[2]، وقال أبو حاتم: "هو من عتق الشيعة، صدوق، يكتب حديثه ولا يحتج به"[3]، وقال ابن حبان: "يقلب الأخبار ويهم في الروايات"[4]، وقال الذهبي: "شيعي، لا يحتج بحديثه"[5]، وقال ابن حجر: "صدوق في الحديث إلا أنه شيعي غالٍ"[6].

قلت: هو صدوق إلا أنه شيعي.

2- **عبد الله بن نجي عن أبيه عن علي عن النبي ﷺ.**

أ. **أبو زرعة:** سبق ترجمته في الوجه الأول، وهو ثقة[7].

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الوجه الأول هو الراجح، للأسباب التالية:

1- قال الدارقطني: "يقال: إن عبد الله بن نجي لم يسمع هذا من علي"، فالدارقطني نقل هذا القول عمن سبقوه بصيغة الشك والتردد.

2- تصريح عبد الله بن نجي بالسماع من علي في هذا الحديث في رواية البزار في مسنده (100/3، ح883).

3- نقل البزار إثبات سماع عبد الله بن نجي من علي فقال: "قال أحمد: عبد الله بن نجي وأبوه سمعا من علي بن أبي طالب"[8]

4- رواة الوجه الأول أكثر عددًا، واثنان منهم ثقات.

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج469/3)، رقم 2303.

(2) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (ج546/1)، رقم1295.

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج180/4).

(4) المجروحين، لابن حبان (ج343/1)، رقم 437.

(5) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج422/1)، رقم1767.

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص 226)، رقم2171.

(7) انظر ترجمته (ص33).

(8) مسند البزار (ج102/3).

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح لغيره، لأن عبد الله بن نُجي صدوق كما قال ابن حجر[1]، وتابعه الثقات (الحارث بن يزيد العكلي، وأبو أبو زرعة)،

الخلاصة: هذا الحديث أعله الإمام الدارقطني بعلة نفي السماع بين عبدالله بن نجي وعلي بن أبي طالب –رضي الله عنه–، فقول الدارقطني: "يقال: إن عبدالله بن نجي لم يسمع من علي..." أشار به إلى يحيى بن معين، حيث نقل ابن أبي حاتم، عن أبيه، عن إسحاق بن منصور قال: "قلت ليحيى بن معين: عبد الله بن نجي سمع من علي؟ قال: لا بينه وبين علي أبوه"[2]، لكني أخالف الدارقطني في هذه المسألة؛ لأن عبد الله صرح بالسماع في رواية هذا الحديث عند البزار في مسنده، كما نقل البزار قول الإمام أحمد في إثبات سماع عبد الله من علي حيث قال: "عبد الله بن نجي وأبوه سمعا علي بن أبي طالب ﷺ.

(1) قال ابن حجر: صدوق من الثالثة، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص226)، رقم3664.
(2) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص110).

الحديث (4): وَسُئِلَ[1] عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى[2]، عَنْ عَلِيٍّ: أَرَدْتُ أَنْ أُفَرِّقَ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَوَلَدِهَا، فَنَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ. وَرَوَى أَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "بِعْهُمَا جَمِيعًا أَوْ دَعْهُمَا".

فَقَالَ: رَوَاهُ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ[3]، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ.

فَرَوَاهُ شُعْبَةُ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَاخْتُلِفَ عَنْ سَعِيدٍ.

فَقَالَ: خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَغُنْدَرٌ، وَشُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، وَسَعِيدٌ **لَمْ يَسْمَعْ** مِنَ الْحَكَمِ شَيْئًا.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَوَّارٍ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، عَنِ الْخَفَّافِ[4]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى.

وَتَابَعَهُمْ زَيْدُ بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَرْزَمِيُّ، فَرَوَيَاهُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى.

وَخَالَفَهُمْ أَبُو خَالِدٍ الدَّالَانِيُّ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَالْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، وَعَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ الْقَاسِمِ أَبُو مَرْيَمَ، فَرَوَوْهُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَبِيبٍ، عَنْ عَلِيٍّ.

وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْحَكَمُ سَمِعَهُ مِنْهُمَا جَمِيعًا، فَرَوَاهُ مَرَّةً عَنْ هَذَا، وَمَرَّةً عَنْ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، فَرَوَاهُ عَنْهُ وَضَّاحُ بْنُ حَسَّانَ الْأَنْبَارِيُّ وَتَابَعَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي الْحَارِثِ، وَعَلِيُّ بْنُ سَهْلٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ شعبة.

وَغَيْرُهُمَا يَرْوِيهِ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ، عَنْ سَعِيدٍ.

وَهُوَ الْمَحْفُوظُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج272/3)، ح401.

(2) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي لَيْلَى الأَنْصَارِيُّ الكُوْفِيُّ، الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، أَبُو عِيْسَى الأَنْصَارِيُّ، الكُوْفِيُّ، الفَقِيْهُ، قال ابن حجر: "ثقة من الثانية اختلف في سماعه من عمر مات بوقعة الجماجم سنة ثلاث وثمانين"، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص349)، رقم3993.

(3) الحَكَمُ بنُ عُتَيْبَةَ الكِنْدِيُّ مَوْلاَهُم، الإِمَامُ الكَبِيْرُ، عَالِمُ أَهْلِ الكُوْفَةِ، أَبُو مُحَمَّدٍ الكِنْدِيُّ مَوْلاَهُم، الكُوْفِيُّ، سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج208/5).

(4) الخَفّاف: بفتح الخاء المعجمة وتشديد الفاء الأولى، هذه الحرفة لعمل الخفاف التي تلبس، الأنساب، للسمعاني (ج170/5)، رقم1433.

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى[1]، عَنِ الْحَكَمِ مُرْسَلًا، عَنْ عَلِيٍّ.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** سعيد بن أبي عروبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي.
- **الوجه الثاني:** سعيد بن أبي عروبة عن رجل عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي.
- **الوجه الثالث:** شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.
- **الوجه الرابع:** زيد بن أبي أنيسة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.
- **الوجه الخامس:** عبيد الله العزرمي عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.
- **الوجه السادس:** الحكم عن ميمون بن أبي شبيب عن علي.
- **الوجه السابع:** ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن علي.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- سعيد بن أبي عروبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي.

أخرجه أحمد في مسنده (ج155/2)، ح760، من طريق غندر.

وأخرجه البزار في مسنده (ج227/2)، ح624، من طريق عبد الوهاب الخفاف،

كلاهما (غندر، والخفاف) عن سعيد بن أبي عروبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.

2- سعيد بن أبي عروبة عن رجل عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي.

أخرجه أحمد في مسنده (ج308/2)، ح1045، من طريق عبد الوهاب الخفاف عن سعيد بن أبي عروبة عن رجل عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي.

3- **شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.**

أخرجه الدارقطني في سننه (ج28/4)، ح3040، من طريق إسماعيل بن أبي الحارث.

أخرجه الحاكم في المستدرك (ج63/2)، ح2574، من طريق يحيى بن أبي طالب.

وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (ج213/9)، ح18316، من طريق محمد بن الجهم.

---

(1) هو: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَنْصَارِيُّ الْكُوفِيُّ، (ت: 141هـ-150 هـ)، قَاضِي الْكُوفَةِ وَفَقِيهُهَا وَعَالِمُهَا وَمُقْرِئُهَا فِي زَمَانِهِ. تاريخ الإسلام، الذهبي (ج967/2)، قال ابن حجر: "صدوق سيء الحفظ جدًا". تقريب التهذيب، ابن حجر (ص493)، رقم6081.

ثلاثتهم: (يحيى، وإسماعيل، ومحمد) عن عبد الوهاب بن عطاء الخفاف عن شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.

4- زيد بن أبي أنيسة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.

أخرجه ابن الجارود في المنتقى (ج148/1)، ح575، من طريق عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.

5- محمد بن عبيد الله العزرمي عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.

أخرجه الطبراني في الأوسط (ج83/3)، ح2561، من طريق مُرَجَّى بْنُ رَجَاءٍ عن محمد بن عبيد الله العزرمي عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.

6- الحكم عن ميمون بن أبي شبيب عن علي.

أخرجه الترمذي في سننه، أبواب البيوع، باب ما جاء فِي كراهية أن يفرق بين الأخوين أو بين الوالدة وولدها في البيع، (ج572/3)، ح1284، وابن ماجه في سننه (ج755/2)، ح2249، وأحمد في مسنده (ج181/2)، ح800، (ج181/2)، ح801، والدارقطني في سننه (ج29/4)، ح3041، وأبو داود الطيالسي في مسنده (ج153/1)، ح181، والبيهقي في سننه الكبرى (ج214/9)، ح18320، (ج214/9)، ح18321، من طريق الحجاج بن أرطاة، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج212/9)، ح18307، من طريق أبي مريم.

كلاهما: (الحجاج، وأبو مريم) عن الحكم عن ميمون بن أبي شبيب عن علي.

7- ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن علي.

أخرجه سعيد بن منصور في سننه، كتاب الجهاد، باب تفريق السبي بين الوالد وولده والقرابات، (ج289/2)، ح2656، من طريق سفيان.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (ج526/4، ح22807) من طريق حفص.

كلاهما (سفيان، وحفص) عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن علي.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- سعيد بن أبي عروبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن سعيد بن أبي عروبة:

أ- **خَالِدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ يَزِيْدَ الحَافِظُ الواسطي**[1]، الإِمَامُ، الثَّبْتُ، أَبُو الهَيْثَمِ[2]، قال أحمد بن حنبل: "كان خالد الطحان ثقة صالحًا في دينه، بلغني أنه اشترى نفسه من الله عز وجل ثلاث مرات، وخالد أحب إلينا من هشيم"[3]، وقال أبو حاتم: "ثقة، صحيح الحديث"[4]، وقال محمد بن سعد[5] والنسائي: "ثقة"[6]، وقال الترمذي: "ثِقَةٌ حَافِظٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ"[7]، وقال الذهبي: "ثقة عابد أحد العلماء"[8]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت"[9].

قلت: هو ثقة ثبت.

ب- **غُنْدَرٌ: مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ الهُذَلِيُّ مَوْلاَهُمْ**، الحَافِظُ، المُجَوِّدُ، الثَّبْتُ، أَبُو عَبْدِ اللهِ الهُذَلِيُّ[10]، وقال ابن المديني: "كنت إذا ذكرت غندراً ليحيى بن سعيد عوج فمه كأنه يضعفه"[11]، وقال ابن مهدي: "كنا نستفيد من كتب غندر في حياة شعبة، وكان وكيع يسميه الصحيح الكتاب"[12]، وقال علي بن المديني: "غندر أسن من يحيى بن سعيد"[13]، وقال أحمد: سمعت غُنْدَرٍ يقول: "لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب من أحد غيره"، قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "كُنْتُ أَسْمَعُ مِنْهُ الْحَدِيثَ فَأَكْتُبُهُ ثُمَّ آتِيهِ بِهِ فَأَعْرِضُهُ عَلَيْهِ"، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: "وَلَا أَظُنُّ هَذَا

---

(1) الواسِطي: بكسر السين والطاء المهملتين، هذه النسبة إلى واسط العراق، ويقال لها: واسط القصب، بناها الحجاج بن يوسف أمير العراق في سنة ثلاث وثمانين من الهجرة، وقيل لها واسط لأنها في وسط العراقين: البصرة والكوفة. الأنساب، للسمعاني (ج258/13).

(2) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج277/8).

(3) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (ج434/1)، رقم968.

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج340/3).

(5) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج228/7).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (ج8 / 99).

(7) سنن الترمذي، أبواب الطهارة، باب المضمضة والاستنشاق في كف واحد (ج41/1)، ح28.

(8) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج366/1)، رقم1333.

(9) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص189)، رقم1647.

(10) سير أعلام النبلاء، الذهبي(ج98/9).

(11) تهذيب التهذيب، ابن حجر (ج531/3).

(12) التاريخ الكبير للبخاري (ج57/1)، والتاريخ الأوسط، للبخاري (ج273/2).

(13) المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي (ج188/1).

كَانَ مِنْهُ إِلَّا مِنْ بَلَادَتِهِ"[1]، وقال أبو حاتم: "كان صدوقًا وكان مؤديًا، وفي حديث شعبة ثقة"[2]، وقال ابن حجر: "ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة"[3].

قلت: هو ثقة فيه غفلة.

ت- **شُعَيْبُ بنُ إِسْحَاقَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ القُرَشِيُّ**، ابْنِ عَبْدِ اللهِ بنِ رَاشِدٍ، الإِمَامُ، الفَقِيْهُ، أَبُو شُعَيْبٍ القُرَشِيُّ مَوْلاَهُمْ، الدِّمَشْقِيُّ، الحَنَفِيُّ[4]، قال أبو داود: "ثقة، وهو مرجئ"، وقال سمعت أحمد يقول: "سمع من سعيد بن أبي عروبة بآخر رمق"[5]، وقال أبو حاتم: "صدوق"[6]، وقال النسائي: "ثقة"[7]، وقال ابن حجر: "ثقة، رمي بالإرجاء"[8].

قلت: هو ثقة.

ث-**عَبْدُ الوَهَّابِ بنُ عَطَاءٍ البَصْرِيُّ الخَفَّافُ**، الإِمَامُ، الصَّدُوْقُ، العَابِدُ، المُحَدِّثُ، أَبُو نَصْرٍ البَصْرِيُّ، الخَفَّافُ، مَوْلَى بَنِي عِجْلٍ، سَكَنَ بَغْدَادَ[9]، قال أحمد: "عالم بسعيد"[10]، وقال النسائي: "ليس بالقوي"[11]، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه محله الصدق"[12]، وقال الدارقطني: "إذا حدَّث عن الثقات، ليس عندي به بأس"[13]، وقال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ أنكروا عليه حديثاً في فضل العباس يقال: دلسه عن ثور"[14].

قلت: صدوق.

---

(1) المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي (ج202/2).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج221/7).
(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص472)، رقم5787.
(4) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج103/9).
(5) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم (ص157).
(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج341/4).
(7) تهذيب الكمال، المزي (ج501/12).
(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص266)، رقم2778.
(9) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج451/9).
(10) انظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ج348/1)، رقم533.
(11) الضعفاء والمتروكين، النسائي (ج208/1، رقم374).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج72/6).
(13) سؤالات أبي عبد الله بن بكير البغدادي للإمام أبي الحسن الدارقطني (ج73/1، رقم19).
(14) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص368، رقم4262).

2- سعيد بن أبي عروبة عن رجل عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي.

روى هذا الوجه عن سعيد:

أ. **عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ الْخَفَّافُ:** سبق ترجمته في الوجه الأول وهو "صدوق"[1].

3- شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.

روى هذا الوجه عن شعبة:

أ. **عبد الوهاب بن عطاء الخفاف:** سبق ترجمته في الوجه الأول وهو صدوق[2].

4- زيد بن أبي أنيسة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.

روى هذا الوجه عن زيد:

أ. **عُبَيْدُ اللهِ بنُ عَمْرِو بنِ أَبِي الوَلِيْدِ الأَسَدِيُّ مَوْلاَهُم،** الرَّقِّيُّ، الحَافِظُ الكَبِيْرُ، أَبُو وَهْبٍ[3]، قال ابن سعد: "كان ثقة صدوقًا، كثير الحديث، وربما أخطأ، وكان أحفظ من روى عن عبد الكريم الجزري، ولم يكن أحد ينازعه في الفتوى في دهره"[4]، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث ثقة صدوق، لا أعرف له حديثًا منكرًا"[5]، وقال الذهبي: "الحافظ"[6]، وقال ابن حجر: "ثقة فقيه، ربما وهم"[7].

قلت: هو كما قال ابن حجر: ثقة ربما وهم.

5- محمد بن عبيد الله العزرمي عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.

روى هذا الوجه عن محمد بن عبيد الله:

---

(1) انظر ترجمته (ص126).

(2) انظر ترجمته (ص39).

(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج310/8).

(4) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج336/7)، رقم 3973.

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج5/ 328)

(6) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج685/1)، رقم3579.

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص373)، رقم4327.

أ- **مُرَجَّى بْنُ رَجَاءٍ الْيَشْكُرِيُّ، وَيُقَالُ: الْعَدَوِيُّ، الْبَصْرِيُّ**[1]، قال يحيى بن معين: "لَيْسَ بِهِ بَأْس"[2]، استشهد له البخاري بحديث واحد، وقد وقع له بعلو عنه[3]، وقال أبو زرعة: "هو خال أبي عمر الحوضي، وهو بصري ثقة"[4]، وقال أبو داود: "ضعيف" وقال في موضع آخر: "صالح"[5]، وقال الذهبي: "مختلف في حاله"[6]، وقال ابن حجر: "صدوق ربما وهم"[7].

قلت: هو صدوق ربما وهم.

6- الحكم عن ميمون بن أبي شبيب عن علي.

روى هذا الوجه عن الحكم:

أ- **حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ بْنُ ثَوْرِ بْنِ هُبَيْرَةَ**[8]، قال ابن حبان: "تركه ابن المبارك، وابن مهدي، ويحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل"[9]، وقال محمد بن سعد: "كان شريفًا مريًا، وكان ضعيفًا في الحديث، وتوفي في خلافة أبي جعفر"[10]، وقال أبو حاتم: "صدوق يدلس، عن الضعفاء، يكتب حديثه، وإذا قال: حدثنا، فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، ولا يحتج بحديثه، لم يسمع من الزهري، ولا من هشام بن عروة، ولا من عكرمة"[11]، وقال الذهبي: "أحد الأعلام، على لين فيه"[12]، وقال ابن حجر: "صدوق كثير الخطأ والتدليس"[13].

---

(1) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج515/4)، رقم383.

(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج85/4)، رقم 3266.

(3) صحيح البخاري، أبواب العيدين، باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج (ج17/2)، ح953.

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج8/ 412).

(5) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (ج217/1)، رقم 374.

(6) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج251/2)، رقم5352.

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص524)، رقم6537.

(8) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج839/3)، رقم80.

(9) المجروحين لابن حبان، (ج225/1)، رقم204.

(10) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج342/6)، رقم3592.

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج3/ 154).

(12) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج311/1)، رقم928.

(13) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص152)، رقم1107.

قلت: هو صدوق كثير الخطأ والتدليس.

ب-**أبو مريم:** قال أحمد: "ليس بثقة، كان يحدث ببلايا في عثمان ﷺ وعامة حديثه بواطيل"[1]، وقال أبو داود الطيالسي: "أنا أشهد أن أبا مريم كذاب، لأني قد لقيته، وسمعت منه، واسمه عبد الغفار بن القاسم"[2]، قال علي بن المديني: "أبو مريم الحنفي اسمه عبد الغفار بن القاسم، وكان يضع الحديث"[3]، وقال ابن معين: "أبو مريم الكوفي عبد الغفار بن القاسم ليس بشيء"[4]، وقال أبو حاتم الرازي: "هو متروك الحديث كان من رؤساء الشيعة، وكان شعبة حسن الرأي فيه لا يكتب حديثه"[5]،

وقال الذهبي: "رافضي، ليس بثقة"[6]. قال ابن حجر: "أبو مريم الأنصاري هو عبد الغفار ابن القاسم"[7].

قلت: هو كما قال الإمام الذهبي: رافضي وليس بثقة، قال أبو داود كذاب، وقال ابن المديني: يضع الحديث، فهو رافضي يضع الحديث.

7- ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن علي.

روى هذا الوجه عن ابن أبي ليلى:

أ- **حَفْصُ بنُ غِيَاثِ بنِ طَلْقِ بنِ مُعَاوِيَةَ النَّخَعِيُّ،** قال أبو زرعة: "حفص بن غياث ساء حفظه بعد ما استقضى فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح وإلا فهو كذا"[8]، وقال أبو حاتم الرازي: "حفص أتقن، وأحفظ من أبي خالد الأحمر"[9]، وذكره ابن حبان في الثقات[10]، قال

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج53/6).
(2) المرجع السابق (ج226/5).
(3) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج18/7).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج53/6).
(5) المرجع السابق.
(6) ميزان الاعتدال، الذهبي (ج640/2).
(7) لسان الميزان، ابن حجر (ج160/9).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج186/3).
(9) المرجع السابق (ج186/3).
(10) الثقات، لابن حبان (ج200/6)، رقم7361.

ابن حجر: "أحد الثقات من أتباع التابعين وصفه أحمد بن حنبل والدارقطني بالتدليس"[1]، وقال: " ثقة فقيه تغير حفظه قليل في الآخر"[2].

قلت: هو كما قال ابن حجر: ثقة فقيه تغير حفظه قليل في الآخر.

ب- **سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ بنِ أَبِي عِمْرَانَ مَيْمُوْنٍ الهِلاَلِيُّ**[3]: قال العلائي: "هو مكثر من التدليس، لكن عن الثقات"[4]، وقال أبو حاتم: "سفيان بن عيينة إمام ثقة، وأثبت أصحاب الزهري مالك، وابن عيينة، وكان أعلم بحديث عمرو بن دينار من شعبة"[5]، وقال الذهبي: "ثقة، ثبت، حافظ، إمام"[6]، وقال ابن حجر: "الإمام المشهور، فقيه الحجاز في زمنه، كان يدلس، لكن لا يدلس إلا عن ثقة"[7]، وقال في التقريب: "ثقة حافظ فقيه، إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار"[8].

قلت: هو ثقة حافظ فقيه.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

- **الوجه الأول:** سعيد بن أبي عروبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي، قال الدارقطني: "سَعِيدٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْحَكَمِ شَيْئًا"، وقال كذا البزار: "سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْحَكَمِ شَيْئًا"[9]، وقال ابن أبي حاتم: "أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي: حدثني أبي قال: لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من الحكم بن عتيبة شيئاً"[10]. فهذا الوجه معلول بعلة نفي السماع كما أشار العلماء فهو ضعيف منقطع والدليل على انقطاعه أنه رواه من وجه آخر بواسطة فهذا الوجه مرجوح.

---

(1) طبقات المدلسين (ص20).
(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص173)، رقم1430.
(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج454/8).
(4) تحفة التحصيل في المراسيل، العلائي (ص161).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج225/4).
(6) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج449/1)، رقم1996.
(7) طبقات المدلسين، ابن حجر (ص 114).
(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص245)، رقم2451.
(9) مسند البزار (ج227/2)، ح624.
(10) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص78)، رقم 280.

- **الوجه الثاني:** سعيد بن أبي عروبة عن رجل عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي، على الرغم من أن ظاهره الاتصال إلا أن فيه راويًا مبهمًا لا يُعلم حاله، فهذا الوجه أيضاً معلول وهو مرجوح.
- **الوجه الثالث:** شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي، تفرد به عبد الوهاب بن عطاء الخفاف عن شعبة، وهو صدوق فهذا الوجه هو الأقرب للصواب، كما رجح ذلك الإمام الدارقطني، فهذا الوجه راجح.
- **الوجه الرابع:** زيد بن أبي أنيسة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي، رواه عن زيد عبيد الله بن عمرو وهو: ثقة ربما وهم.
- **الوجه الخامس:** محمد بن عبيد الله العزرمي عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي، في هذا الوجه محمد بن عبيد الله العزرمي وهو متروك الحديث.
- **الوجه السادس:** الحكم عن ميمون بن أبي شبيب عن علي، روى هذا الوجه عن الحكم الحجاج بن أرطاة وهو صدوق يهم كثيرًا ويدلس وهو أقرب للضعف، كما أن ميمون لم يدرك علي فالحديث من هذا الوجه معلول بعلتين الضعف والإرسال فهذا الوجه مرجوح أيضًا.
- **الوجه السابع:** ابن أبي ليلى عن الحكم عن علي، روى هذا الوجه عن محمد بن أبي ليلى سفيان بن عيينة، وحفص بن غياث، لكن الحديث من هذا الوجه مرسل كما أشار الدارقطني فالحكم لم يدرك من زمان علي شيئًا، كما أن ابن أبي ليلى الراوي عنه سيء الحفظ جداً كما قال ابن حجر في التقريب، فهذا الوجه معلول بعلة الانقطاع والإرسال، فهذا الوجه مرجوح.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن؛ لأن عبد الوهاب بن عطاء الخفاف صدوق.

الخلاصة: هذا الحديث أعله الإمام الدارقطني بعلة نفي السماع في موضعين:

الموضع الأول: سعيد بن أبي عروبة (ت:157هـ)، لم يسمع من الحكم بن عُتيبة (ت:111هـ-120هـ)، قال يحيى بن معين: "لم يسمع سعيد بن أبي عرُوبَة من الحكم بن عتيبة"[1]، وقال

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج153/4)، رقم3661.

أحمد بن حنبل: " لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من الحكم بن أبي عتيبة"[1]، وقال ذلك البزار أيضًا في مسنده[2].

الموضع الثاني: الحكم بن أبي عتيبة عن علي ﷺ (ت:40هـ)، والحكم لم يدرك زمان علي، ولم يسمع منه، قَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: هُوَ مِنْ أَقْرَانِ إِبْرَاهِيْمَ النَّخَعِيّ، وُلِدَا فِي عَامٍ وَاحِدٍ، قال الذهبي: "مَا عَيَّنَ السَّنَةَ، وَهِيَ نَحْوُ سَنَةِ سِتٍّ وَأَرْبَعِيْنَ"[3]، أي أن الحكم وُلِدَ بعد وفاة علي ﷺ بستة سنوات، فروى الحكم هذا الحديث عن علي مرسلًا، كما بيَّن ذلك الدارقطني.

(1) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل (ج331/2)، رقم2465، المراسيل، لابن أبي حاتم (ج78/1)، رقم280.

(2) مسند البزار (ج227/2).

(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج208/5).

الحديث (5): وَسُئِلَ[1] عَنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ: وَلَّانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُمُسَ الْخُمْسِ، فَوَضَعْتُهُ مَوَاضِعَهُ حَيَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَحَيَاةَ أَبِي بَكْرٍ وَحَيَاةَ عُمَرَ، ... الْحَدِيثَ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ مُطَرِّفُ بْنُ طَرِيفٍ[2]، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ.

وَخَالَفَهُ أَبُو عَوَانَةَ، رَوَاهُ عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ رَجُلٍ، يُقَالُ لَهُ: كَثِيرٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ.

وَكَثِيرٌ هَذَا مَجْهُولٌ، وَمُطَرِّفٌ **لَمْ يَسْمَعْ** مِنَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى.

أولاً: تحديد اوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** مُطَرِّفُ عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.
- **الوجه الثاني:** مُطَرِّفُ عن رجل يقال له (كثير) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- مُطَرِّفُ عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.

أخرجه أبو داود، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذي القربى (ج146/3)، ح2983، والبيهقي (ج558/6)، ح12961، والحاكم في "مستدركه" (42/3)، ح4346، من طريق محمد بن أبي بكير.

وأخرجه الحاكم في مستدركه" (ج140/2)، ح2586، من طريق محمد بن سعيد بن سابق.

كلاهما (محمد بن أبي بُكير، ومحمد بن سعيد بن سابق)، عن مُطَرِّفُ عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.

وتابع مطرفًا: عبد الله بن عبد الله قاضي الري [3]، وأخرج هذه الطريقة:

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج279/3)، رقم405.

(2) مُطَرِّفُ بنُ طَرِيْفٍ الكُوْفِيُّ، الإِمَامُ، المُحَدِّثُ، القُدْوَةُ، أَبُو بَكْرٍ -وَيُقَالُ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وثقه أحمد بن حنبل، الجامع في الجرح والتعديل (ج137/3).

(3) عبد الله بن عبد الله الرازي مولى بني هاشم القاضي أبو جعفر أصله كوفي صدوق من الرابعة، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص310)، رقم3418.

أبو داود (ج147/3)، ح2984، وابن أبي شيبة (ج516/6)، ح33449، والبيهقي في السنن الكبرى (559/6)، ح12962، من طريق عبد الله بن نمير.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي (ج299/1)، ح364، والبزار في مسنده (ج229/2)، ح636، من طريق محمد بن عبيد.

كلاهما (عبد الله، ومحمد) عن هاشم بن بُرَيْد عن حسين بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله قاضي الري.

2- مُطَرِّفُ عن رجل يقال له (كثير) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.

أورد هذا الوجه الإمام الدارقطني في كتابه العلل (ج279/3)، ح405، ولم أقف عليه في كتب السنة.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- مُطَرِّفُ عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.

روى هذا الوجه عن مطرف:

أ- **أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ عِيْسَى بنُ مَاهَانَ، عَالِمُ الرَّيِّ**[1]، قال ابن معين: "ثِقَة وَهُوَ يغلط فِيمَا يروي عَن مُغيرَة"[2]، وقال ابن سعد: "ثقة"[3]، وقال أحمد بن حنبل: "ليس بقوي في الحديث"[4]، وقال ابن عدي: "لأبي جعفر الرازي أحاديث صالحة مستقيمة، يرويها، وقد روى عنه الناس، وأحاديثه عامتها مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به"[5]، وقال ابن حجر: "صدوق سيئ الحفظ خصوصًا عن مغيرة"[6].

قلت: هو كما قال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ.

2- **مُطَرِّفُ عن رجل يقال له (كثير) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.**

روى هذا الوجه عن مطرف كما بيَّن الدارقطني:

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج346/7)، رقم127.
(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج358/4، رقم 4772.
(3) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج267/7)، رقم3678.
(4) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (ج133/2)، رقم 4576.
(5) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج6/ 448).
(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص629)، رقم 8019.

أ. **أَبُو عَوَانَةَ الوَضَّاحُ بنُ عَبْدِ اللهِ الوَاسِطِيُّ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثَّبْتُ، مُحَدِّثُ البَصْرَةِ**[1]، قال يحيى بن سعيد القطان: "ما أشبه حديثه بحديثهما"، يعني: أبا عوانة، بسفيان، وشعبة[2]، وقال أحمد ويحيى: ما أشبه حديث أبي عوانة بحديث الثوري، وشعبة، وكان أميًا ثقة، وكان أبو عوانة مع ثبته واتقائه يفزع من شعبة، وأخطأ شعبة في حديث الوضوء، فروى عن الحكم عن خالد بن عرفطة، وإنما هو خالد بن علقمة، فتابعه أبو عوانة على خطئه، فرواه كذلك[3]، وقال ابن المديني: "كان أبو عوانة في قتادة ضعيفًا لأنه كان قد ذهب كتابه، وكان يحفظ في سعيد، وقد أغرب في أحاديث"، وقال: قال يعقوب بن شيبة: "أبو عوانة ثبت، صحيح الكتاب، وحفظه صالح"[4]، وقال أبو زرعة: "بصري ثقة إذا حدث من كتابه"[5]، وقال الذهبي: "ثقة متقن لكتابه"[6]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت، من السابعة"[7].

قلت: هو ثقة ثبت.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الوجه الأول: فيه أبو جعفر الرازي واسمه عيسى بن أبي عيسى مشهور بكنيته صدوق سيئ الحفظ كما في "التقريب"، ومطرف هو ابن طريف تُكلم في سماعه من عبد الرحمن بن أبي ليلى، كما أشار الدارقطني.

والوجه الثاني: فيه مبهم لا يُعرف حاله، وأشار له الدارقطني بقوله: يقال له كثير وهو مجهول".

لكن للحديث طريق أخرى عند أبي داود (ج147/3)، ح2984، والبيهقي (ج559/6)، ح12962، والبزار (ج229/2)، ح626، وأبي يعلى الموصلي (ج299/1)، ح364، من طريق حسين بن ميمون[8]، عن عبد الله بن عبد الله قاضي الري عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال سمعت عليًا يقول... فذكر نحوه مطولًا، ولعل هذا الوجه هو المحفوظ والله أعلم.

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج217/8)، رقم39.

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج40/9)، رقم 173.

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (ج308/4).

(4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج468/13)

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج9/ 40).

(6) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج349/2)، رقم6049.

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ج580/1)، رقم7392.

(8) قال ابن حجر: "الحسين بن ميمون الكوفي لين الحديث من السابعة"، تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص169)، رقم1357.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

حسن لغيره؛ لأن أبا جعفر الرازي صدوق سيء الحفظ، تابعه حسين بن ميمون وهو لين الحديث كما في التقريب، فيقوي أحدهما الآخر فيصبح الحديث حسنًا لغيره، ولا يضر عدم سماع مطرف من ابن أبي ليلى في سنده، فالمتابعة المذكورة تجبر ضعفه.

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي سماع مطرف بن طريف (ت: 141هـ-150هـ)، من ابن أبي ليلى (ت:83هـ) وهو الصواب، والدليل على عدم السماع بينهما، أن مطرف بن طريف لم يسمع ممن عاشوا بعد ابن أبي ليلى، كإبراهيم النخعي (ت:96هـ)، والضحاك بن مزاحم (ت:100هـ)، والحسن (ت:110هـ)[1].

(1) انظر: جامع التحصيل، العلائي (ص281)، رقم337.

الحديث(6): وَسُئِلَ[1] عَنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْوَالِبِيُّ[2] الْأَسَدِيُّ[3]، عَنْ عَلِيٍّ فِي رُكُوبِ الدَّابَّةِ وَمَا يُقَالَ عِنْدَ ذَلِكَ.

فَقَالَ حَدَّثَ بِهِ أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ[4][5]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ.

رَوَاهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ كَذَلِكَ مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ وَعَمْرُو بْنُ قَيْسٍ الْمُلَائِيُّ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو الْأَحْوَصِ وَشَرِيكٌ، وَأَبُو نَوْفَلٍ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ وَالْأَجْلَحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فَقَالَ مُصْعَبُ بْنُ سَلَّامٍ عَنِ الْأَجْلَحِ، وَأَبُو يُوسُفَ الْقَاضِي عَنْ لَيْثٍ جَمِيعًا، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ. وَوَهِمَا وَالصَّوَابُ مَا رَوَاهُ شَيْبَانُ عَنِ الْأَجْلَحِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ.

وَكَذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْهُ.

وَأَبُو إِسْحَاقَ **لَمْ يَسْمَعْ** هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ يُبَيِّنُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ سَمِعْتُهُ مِنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ فَقَالَ حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ خَبَّابٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ، عن علي بن ربيعة، عن علي بن أبي طالب.
- **الوجه الثاني:** أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ، عن يونس بن خباب، عن رجل، عن علي بن ربيعة، عن على بن أبي طالب.
- **الوجه الثالث:** أبو إسحاق السبيعي، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ عن علي بن ربيعة عن علي بن أبي طالب.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (59/4)، ح430.

(2) الوالبي: نسبة إلى والبة: بالباء الموحدة، موضع بأذربيجان. معجم البلدان، ياقوت الحموي (ج355/5).

(3) عَلِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ الْوَالِبِيُّ الأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ، أَبُو الْمُغِيرَةِ، ثقة من كبار الثالثة. تقريب التهذيب، ابن حجر (ص401)، رقم 4733.

(4) عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ، أَحَدُ الأَعْلامِ وَشَيْخُ الْكُوفَةِ. اسير أعلام النبلاء، الذهبي (ج473/3).

(5) السَبِيعي: بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى سبيع وهو بطن من همدان. الأنساب، للسمعاني (ج68/7)، رقم2036.

أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات، بَاب مَا يَقُولُ إِذَا رَكِبَ دَابَّةً (ج443/5)، ح3446، وأبو داود في سننه، كتاب الجهاد، بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا رَكِبَ (ج339/2)، ح2602، والنسائي في الكبرى، كتاب السير، التَّسْمِيَةُ عِنْدَ رُكُوبِ الدَّابَّةِ، وَالتَّحْمِيدُ، وَالدُّعَاءُ إِذَا اسْتَوَى عَلَى ظَهْرِهَا (ج8/ 105)، ح8748، وابن حبان في صحيحه (ج415/6)، ح2698، وأبو داود الطيالسي في مسنده (ج120/1)، ح134، من طريق أبي الأحوص،

وأخرجه أحمد في مسنده (ج248/2)، ح930، والبيهقي في الآداب (ج263/1)، ح642، وقال فيه أبو إسحاق "أخبرني علي بن ربيعة أنه شهد علي...الحديث" من طريق معمر بن راشد،

وأخرجه أحمد في مسنده (ج148/2)، ح753، من طريق شريك بن عبد الله،

وأخرجه أحمد في مسنده (ج314/2)، ح1056، من طريق إسرائيل،

وأخرجه النسائي في الكبرى (ج187/9)، ح10263، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (ج439/1)، ح586، والبزار في مسنده (ج24/3)، ح773، من طريق منصور بن المعتمر،

كلهم: (أبو الأحوص، ومعمر، وشريك، وإسرائيل، ومنصور) عن أبي إسحاق السبيعي عن علي ابن ربيعة عن علي بن أبي طالب.

2- أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ عن يونس بن خباب عن رجل عن علي بن ربيعة عن على بن أبي طالب.

أورد هذا الطريق الإمام الدارقطني في كتابه العلل (ج59/4)، ح430، ولم أقف عليه في كتب السنة.

3- أبو إسحاق السبيعي عن الحارث، عن علي بن أبي طالب.

أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص448)، ح499، وأبو عبد الرحمن الضبي في كتابه الدعاء (ص233)، ح56.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ عن علي بن ربيعة عن علي بن أبي طالب.

روى هذا الوجه عن أبي اسحاق:

أ. **مَنْصُوْرُ بنُ المُعْتَمِرِ أَبُو عَتَّابٍ السُّلَمِيُّ، الحَافِظُ، الثَّبْتُ، القُدْوَةُ، أَبُو عَتَّابٍ السُّلَمِيُّ، الكُوْفِيُّ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ**[1]، قال البخاري: "كَانَ من أثبت الناس"[2]، وقال سفيان الثوري: "رأيت منصوراً، وعبد الكريم الجزري، وأيوب السختياني، وعمرو بن دينار هؤلاء الأعين الذين لا شك فيهم"[3]، قال شعبة: "منصور من الثقات"[4]، وقال ابن مهدي: "أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو مخطئ، ليس هو منهم، منهم: ابن المعتمر"[5]، قال ابن أبي حاتم: سُئِلَ أبي عن الأعمش ومنصور فقال: "الأعمش حافظ يخلط، ويدلس، ومنصور أتقن لا يدلس، ولا يخلط"[6]، وقال الذهبي: "من أئمة الكوفة"[7]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت، وكان لا يدلس"[8].

قلت: هو ثقة ثبت.

ب. **عَمْرُو بنُ قَيْسٍ الكُوْفِيُّ المُلاَئِيُّ**[9] البَزَّازُ، الحَافِظُ، مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ[10]، قَالَ عَبْد الرَّزَّاق الصنعاني: "كَانَ سُفْيَان إذا ذكر عَمْرو بْن قيس قَالَ: حسبك بِهِ شيخًا"[11]، وقال ابن حبان: "كان من ثقات أهل الكوفة ومتقنيهم، وعباد أهل بلده وقرائهم"، نظر الثوري إلى حماد بن سلمة، فقال: يا أبا سلمة أشبهك بشيخ صالح، قال: ومن هو؟ قال: "عمرو بن قيس الملائي"[12]، وقال أحمد[13]،

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج402/5)، رقم181.
(2) التاريخ الكبير، البخاري (ج346/7)، رقم1491.
(3) تهذيب الكمال، المزي (ج28/ 546).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج153/1).
(5) المصدر السابق (ج8/ 177).
(6) المصدر نفسه (ج179/8).
(7) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج297/2)، رقم5642.
(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص547)، رقم6908.
(9) المُلائي: بضم الميم، هذه النسبة إلى الملاء والملاءة، وهو المرط الّذي تستر به المرأة إذا خرجت. الأنساب، للسمعاني (ج510/12).
(10) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج250/6).
(11) التاريخ الكبير، البخاري (ج363/6)، رقم2647.
(12) الثقات، لابن حبان (ج222/7)، رقم9775.
(13) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله (ج126/3)، رقم4538.

وأبو حاتم[1]، والنسائي: "ثقة"[2]، وقال أبو زرعة: "ثقة مأمون"[3]، وقال ابن حجر: "ثقة متقن عابد"[4].

قلت: هو ثقة ثبت.

ت. **سُفْيَانُ بنُ سَعِيْدِ بنِ مَسْرُوْقٍ الثَّوْرِيُّ**[5]، قال شعبة: "إذا خالفني سفيان في حديث، فالحديث حديثه"[6]، وقال سفيان بن عيينة: أصحاب الحديث ثلاثة: "ابن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، والثوري في زمانه"، وقال يحيى بن سعيد القطان: "ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان"[7]، قال ابن حجر: "ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس"[8].

قلت: هو ثقة حافظ فقيه ربما دلس.

ث. **أَبُو الأَحْوَصِ سَلاَّمُ بنُ سُلَيْمٍ الحَنَفِيُّ مَوْلاَهُم**[9]، قال ابن معين: "ثقة متقن"[10]، قال أبو زرعة: "ثقة"[11]، وقال الذهبي: الحافظ[12]، وقال ابن حجر: "ثقة، متقن، صاحب حديث"[13].

قلت: هو ثقة ثبت.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج254/6).
(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (ج201/22).
(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج254/6).
(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص426)، رقم5100.
(5) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج229/7)، رقم82.
(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج222/4).
(7) تهذيب الكمال، المزي (ج154/11).
(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص244)، رقم 2436.
(9) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج281/8)، رقم74.
(10) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج474/1)، رقم2205.
(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج259/4).
(12) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج474/1)، 2205.
(13) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص261)، رقم2703.

ث. **شريك بن عبد الله النخعي:** سبق ترجمته في حديث (2)، هو صدوق تغير بعد توليه القضاء[1].

ج. **عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ كَيْسَانَ، أَبُو نَوْفَلٍ الْكُوفِيُّ**[2]، قال أبو حاتم: "ما أرى بحديثه بأسًا، صالح الحديث، ليس بمشهور"[3]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "يغرب"[4]، ووثقه هشام بن عمار[5].

قلت: هو صالح الحديث.

ج. **عَبْد الله بْن الأجلح الكِنْديّ الكوفيُّ، أبو محمد**[6]، قال أبو حاتم: "لا بأس به"[7]، وقال ابن حجر: "صدوق من التاسعة"[8].

قلت: هو صدوق.

2- أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ عن يونس بن خباب عن رجل عن علي بن ربيعة عن على بن أبي طالب.

أورد هذا الوجه الإمام الدارقطني في كتابه العلل (ج59/4)، ح430، ولم أقف عليه في كتب السنة.

3-أبو إسحاق السبيعي، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب.

روى هذا الوجه عن أبي إسحاق عبد الله بن الأجلح، وقد سبق ترجمته في الوجه الثاني، وهو: صدوق[9].

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الرواية الراجحة هي الوجه الأول؛ لرواية مجموعة من الثقات لهذا الوجه عن أبي إسحاق.

---

(1) انظر ترجمته (ص29).
(2) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج692/4)، رقم203.
(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (ج189/6-190).
(4) الثقات، لابن حبان (ج213/7).
(5) انظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (ج522/41).
(6) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج1135/4)، رقم150.
(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (ج189/6 -190).
(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص295)، رقم3202.
(9) انظر ترجمته (ص58).

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف؛ لانقطاعه، أبو إسحاق لم يسمع هذا الحديث من علي بن ربيعة.

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين أبي إسحاق السبيعي (ت: 128هـ أو 129هـ) وعلي بن ربيعة (ت: 91هـ-100هـ)، قال الدارقطني: "أبو إسحاق لم يسمع هذا الحديث من علي بن ربيعة"، وهو ما صرح به أبي إسحاق بنفسه، وهو أقوى الأدلة على عدم السماع،

قال ابن أبي حاتم: قال أبي: حدَّثنا سُفْيان، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عليّ بن ربيعة، قلتُ لسُفْيان: سَمِعَهُ أَبُو إِسْحَاقَ مِنْ عليّ بْنِ رَبِيعَةَ؟ فَقَالَ: سألتُ أَبَا إِسْحَاقَ عَنْهُ؟ فَقَالَ: حدَّثني رجلٌ، عَنْ عليّ بْنِ ربيعة[1].

لكن ومن خلال تخريج أوجه الخلاف تبين أنَّ أبا إسحاق صرح بالسماع في رواية الوجه الأول في عدة مواضع من كتب السنة. في رواية عبد بن حميد في المنتخب من مسنده[2]، وفي رواية أبي عبد الله المحاملي في كتابه الدعاء[3]،

وفي رواية البيهقي في كتابه الآداب[4]، وفي السنن الكبرى للبيهقي أيضًا[5]، قال أبو إسحاق في هذه المواضع: "أخبرني علي بن ربيعة".

قلت: لم يقع التصريح بسماع أبي إسحاق لهذا الحديث من علي بن ربيعة إلا في رواية معمر بن راشد عنه، أما الثقات: أبو الأحوص، الثوري، منصور بن المعتمر، الأجلح، شريك، وإسرائيل بن يونس، وعبد الرحمن بن حميد، وأبو نوفل علي بن سليمان، فرووه عن أبي إسحاق فلم يصرح بالسماع من علي بن ربيعة، على أن معمر وافقهم بعدم التصريح بالسماع في رواية عبد الرزاق في مصنفه[6]، ورواية أحمد في مسنده[7].

---

(1) علل الحديث، لابن أبي حاتم (ج203/3)، رقم799.
(2) مسند عبد بن حميد (ص127)، ح88.
(3) الدعاء، المحاملي (ص107)، ح18.
(4) الآداب، البيهقي (ص263)، ح642.
(5) السنن الكبرى، للبيهقي (ج413/5)، ح10317.
(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (ج396/10)، ح19480.
(7) مسند أحمد (ج248/2)، ح930.

قلت: الذي يظهر أن الاضطراب في التصريح بالسماع وعدمه من معمر سببه؛ أن معمرًا حدث بالحديث بالبصرة، وقد طعن العلماء في روايته في البصرة خاصة، وعليه فتكون رواية معمر في البصرة وقع فيها التصريح بالسماع، أما روايته في بلده فلا، فتكون روايته المصرح فيها بالسماع مضطربة منه وشاذة؛ لأنه خالف فيها ثمانية من الثقات والله أعلم.

الحديث(7): وَسُئِلَ[1] عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ[2]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فِي تَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ، وَتَحْرِيمِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ الزُّهْرِيُّ، عن عبد الله، والحسن ابني محمد بن الْحَنَفِيَّةِ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ.

وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ[3]، عَنْ مَالِكٍ وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَقَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، وَخَالِدٌ الْوَاسِطِيُّ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عن مالك، عن الزهري، عن عبد الله، وَالْحَسَنِ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ كَقَوْلِ أَصْحَابِ الْمُوَطَّأِ.

وَقَالَ هُشَيْمٌ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَزُفَرُ بْنُ الْهُذَيْلِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عن الزهري، عن عبد الله، والحسن، عن أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ. وَلَمْ يَذْكُرُوا فِي الْإِسْنَادِ مَالِكًا.

وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَحْدَهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ، كَرِوَايَةِ حَمَّادٍ، عَنْ مَالِكٍ.

قَالَ الشَّيْخُ: كَذَا قَالَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَيَحْيَى **لَمْ يَسْمَعْ** هَذَا مِنَ الزُّهْرِيِّ، **إِنَّمَا سَمِعَهُ** مِنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: ذَلِكَ عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** يحيى بن سعيد الأنصاري، عن مالك، عن الزهري، عن عبد الله والحسن عن أبيهما، عن علي.
- **الوجه الثاني:** يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبد الله والحسن عن أبيهما، عن علي.
- **الوجه الثالث:** يحيى بن سعيد الأنصاري، عن مالك، عن الزهري، عن عبد الله وحده، عن أبيه، عن علي.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج107/4)، ح458.

(2) محمد بن على بن أبى طالب، يقال له محمد بن الحنفية كنيته أبو القاسم، وقد قيل أبو عبد الله كان من أفاضل أهل البيت وكانت الشيعة تسميه المهدى كان مولده لثلاث سنين بقيت من خلافة عمر بن الخطاب، ومات برضوى سنة ثلاث وسبعين ودفن بالبقيع. مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان (ص103).

(3) هو يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة بن الحارث بن زيد بن ثعلبة بن غنم بن مالك بن النجار، ويقال يحيى بن سعيد بن قيس بن فَهد ولا يصح، أبو سعيد المدني القاضي الأنصاري النجاري (ت: 144هـ)، ثقة ثبت أخرج له الستة، من الطبقة الخامسة من صغار التابعين (تهذيب التهذيب، ابن حجر (ج194/11).

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1-يحيى بن سعيد الأنصاري، عن مالك، عن الزهري، عن عبد الله والحسن عن أبيهما، عن علي بن أبي طالب.

أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الأطعمة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في لحوم الحمر الأهلية (ج254/4)، ح1794، والنسائي في سننه، كتاب النكاح، باب تحريم المتعة، (ج126/6)، ح3367، وفي السنن الكُبرى، كتاب النكاح، باب تحريم المتعة (ج235/5)، ح5524، والبزار في مسنده (ج242/2)، ح643، وابن حبان في صحيحه، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة (ج448/9)، ح4140.

كلهم من طريق عبد الوهاب الثقفي قال سمعت يحيى بن سعيد الأنصاري يقول أخبرني مالك، عن الزهري، عن عبد الله والحسن عن أبيهما، عن علي بن أبي طالب.

2-يحيى بن سعيد الأنصاري، عن الزهري، عن عبد الله والحسن عن أبيهما، عن علي بن أبي طالب.

أخرجه سعيد بن منصور في سننه، كتاب النكاح، باب ما جاء في المتعة (ج251/1)، ح849، والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة (ج25/3)، ح4310، من طريق هُشَيْم.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (ج377/3)، ح3447، وفي الصغير (ج228/1)، ح368، من طريق زُفَرِ بْنِ الْهُذَيْلِ.

كلاهما (هُشَيْم، وزُفَر) عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن الزهري، عن عبد الله والحسن عن أبيهما، عن علي بن أبي طالب.

3-يحيى بن سعيد الأنصاري، عن مالك، عن الزهري، عن عبد الله وحده، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب.

أورد الإمام الدارقطني هذا الوجه في كتابه العلل (ج107/4)، ح458، ولم أقف عليه في كتب السنة.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- يحيى بن سعيد الأنصاري، عن مالك، عن الزهري، عن عبد الله والحسن عن أبيهما، عن علي.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن يحيى بن سعيد الأنصاري ثلاثة من الرواة وهم: (عبد الوهاب الثقفي، وخالد الواسطي، وإسماعيل بن عياش)، لكني لم أجده إلا من طريق عبد الوهاب الثقفي.

أ. **عَبْد الوهاب الثَّقَفيّ:** هُوَ عبد الوهاب بن عَبْد المجيد بْن الصَّلْت بْن عُبَيْد الله بْن الحَكَم بْن أبي العاص، أبو محمد البصْريُّ الحافظ، (ت: 194هـ) أحد الأئمة[1]، قال ابن سعد: "كان ثقة وفيه ضعف"[2]، وقال ابن معين: "اختلط بأخرة"[3]، وقال علي بن المديني: "ليس في الدنيا كتاب عن يحيى أصح من كتاب عبد الوهاب"[4]، ذكره ابن حبان في الثقات[5]، وقال ابن حجر: "ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين"[6].

قلت: هو ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين، وكتابه عن يحيى أصح كتاب.

2- يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبد الله والحسن عن أبيهما، عن علي.

قال الدارقطني: روى هذا عن يحيى بن سعيد الأنصاري ثلاثة من الرواة وهم: (هُشَيْم، وعبيد الله بن عمرو، وزُفَر بن الهُذيل)، وجدت هذا الوجه من طريق هُشيم، وزُفر، ولم أجده من طريق عبيد الله.

أ. **هُشَيْمُ بنُ بَشِيْرِ بنِ أَبِي خَازِمٍ،** الحافظ أَبُو مُعَاوِيَةَ السَّلَمِيُّ الواسطيُّ[7] (ت: 183هـ)، قال عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان: "هشيم في حصين أثبت من سفيان وشعبة"[8]، وقال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث ثبتًا يدلس كثيرًا، فما قال في حديثه

---

(1) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج1163/4)، رقم194.
(2) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج212/7)، رقم3315.
(3) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج106/4)، رقم3387.
(4) المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي (ج364/1).
(5) الثقات، لابن حبان (ج132/7)، رقم9330.
(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص368)، رقم4261.
(7) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج287/8)، رقم76.
(8) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج453/8).

أخبرنا فهو حجة وما لم يقل فيه أخبرنا فليس بشيء"[1]، وقال العلائي: "أحد الأئمة تقدم أنه مشهور بالتدليس"[2]، وعده ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين، وقال: "من أتباع التابعين مشهور بالتدليس مع ثقته"[3]، وقال في التقريب: " ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي"[4].

قلت: هو ثقة ثبت كثير التدليس.

ب. **زُفَرُ بْنُ الْهُذَيْلِ الْعَنْبَرِيُّ الْفَقِيهُ**[5]، قال ابن معين: "زفر صَاحب الرَّأْي ثِقَة مَأْمُون"[6]، وقال ابن سعد: "لم يكن زفر في الحديث بشيء"[7]، وقال ابن حبان: "كَانَ من أَصْحَاب أبي حنيفَة يروي عَن يحيى بن سعيد الْأنْصَارِيّ روى عَنهُ شَدَّاد بن حَكِيم الْبَلْخِي وَأهل الْكُوفَة وَكَانَ زفر متقنًا حَافِظًا قَلِيل الْخَطَأ لم يسْلك مَسْلَك صَاحبه فِي قلَّة التيقظ فِي الرِّوَايَات وَكَانَ أَقيس أَصْحَابه وَأَكْثَرهم رُجُوعًا إِلَى الْحق إِذا لَاحَ لَهُ"[8].

قلت: هو ثقة فقيه.

3- يحيى بن سعيد الأنصاري، عن مالك، عن الزهري، عن عبد الله وحده، عن أبيه، عن علي.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن يحيى، حماد بن زيد، ولكني لم أجد هذا الطريق في كتب السنة.

أ. **حَمَّادُ بنُ زَيْدِ بنِ دِرْهَمٍ الأَزْدِيُّ**، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، الثَّبْتُ[9]، قال ابن سعد: "يكنى أبا إسماعيل، وكان عثمانيًا، وكان ثقة ثبتًا حجة كثير الحديث"[10]، وقال أحمد بن حنبل: "حَمَّاد بن زيد أحب إِلَيْنَا من عبد الْوَارِث حَمَّاد بن زيد من أَئِمَّة الْمُسلمين من أهل الدِّين

---

(1) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج227/7).
(2) جامع التحصيل، العلائي (ص294)، رقم849.
(3) طبقات المدلسين، ابن حجر (ص47)، رقم111.
(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص574)، رقم7311.
(5) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج51/4)، رقم41.
(6) تاريخ يحيى بن معين، رواية الدوري (ج503/3)، رقم2459.
(7) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج361/6).
(8) الثقات، لابن حبان (ج339/6)، رقم8015.
(9) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج456/7)، رقم169.
(10) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج210/7)، رقم3306.

وَالْإِسْلَام"[1]، وسئل أبو زرعة الرازي عن حماد بن زيد وحماد بن سلمة فقال: "حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة بكثير، أصح حديثا وأتقن"[2]، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: " كَانَ ضريرًا يحفظ حَدِيثه كُله وَكَانَ دِرْهَم جده من سبى سجستان، وَمَا كَانَ حَمَّاد بن زيد يحدث إِلَّا من حفظه"، وقال: "حَمَّاد بن زيد كَانَ أحفظ وأتقن وأضبط من حَمَّاد بن سَلمَة"[3]، وقال الذهبي: "أحد الاعلام أضر حديثه كالماء عن أبي عمران الجوني وثابت وأبي جمرة"[4]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت فقيه قيل إنه كان ضريرًا ولعله طرأ عليه لأنه صح أنه كان يكتب"[5].

قلت: هو ثقة ثبت فقيه.

رابعًا الترجيح بين الروايات:

الرواية الراجحة هي الرواية الأولى؛ للأسباب التالية:

1- تصريح يحيى بن سعيد الأنصاري بالإخبار في هذا الوجه.
2- روى هذا الوجه عن يحيى: الثقة الثبت عبد الوهاب الثقفي، وكتابه عن يحيى أصح كتاب.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح، رجاله ثقات.

الخلاصة: في هذا الحديث علة نفي السماع بين يحيى بن سعيد والزهري، فقد سَمِعَ يحيى من شيخه الزهري، إلا أنَّه لم يسمع هذا الحديث بعينه من الزهري، وذلك لثبوت سماعه هذا الحديث من مالك بن أنس عن الزهري، وهو ما يُعرف بنفي السماع المقيد.

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (ج438/1)، رقم977.
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج182/1).
(3) الثقات، لابن حبان (ج217/6).
(4) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج349/1)، رقم1219.
(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص 178)، رقم1498.

❖❖ مسند سعد بن أبي وقاص ﷺ، وفيه حديث واحد.❖❖

الحديث(8): وَسُئِلَ[1] عَنْ حَدِيثِ مُصْعَبٍ[2]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "إِنَّمَا نَصَرَ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ لِضَعِيفِهَا[3] بِدُعَائِهِمْ، وَصَلَاتِهِمْ، وَإِخْلَاصِهِمْ".

فَقَالَ: يَرْوِيهِ طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ[4]، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ.

حَدَّثَ بِهِ زُبَيْدٌ، وَمِسْعَرٌ، وَلَيْثٌ فَوَصَلُوهُ.

وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ سَعْدًا رَأَى لَهُ فَضْلًا عَلَى دُونِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يُسْنِدْهُ كَمَا أَسْنَدَهُ غَيْر

وَمُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ **لَمْ يَسْمَعْ** مِنْ أَبِيهِ[5].

وَالْمُتَّصِلُ أَصَحُّ.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج4/ 314)، ح589.

(2) مُصْعَبُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَبُو زُرَارَةَ الزُّهْرِيُّ الْمَدَنِيُّ، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج245/6).

(3) بضعفائكم: ببركتهم ودعائهم لصفاء ضمائرهم وقلة تعلقهم بزخرف الدنيا فيغلب عليهم الإخلاص في العبادة ويستجاب دعاؤهم، حاشية صحيح البخاري (ج36/4)، ح2896.

(4) طَلْحَةُ بنُ مُصَرِّفِ بنِ عَمْرِو بْنِ كَعْبٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ اليَامِيُّ، الهَمْدَانِيُّ، الكُوْفِيُّ، قال ابن حجر: "ثقة قارئ فاضل من الخامسة"، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص283)، رقم 3034.

(5) اختلف العلماء في سماع محمد بن طلحة بن مصرف من أبيه على قولين:

الأول: أثبت سماعه من أبيه، البخاري في التاريخ الكبير (ج122/1)، رقم358، والعجلي في ثقاته (ص406)، رقم1468، فقال: "سمع من أبيه وهو صغير"، ونقل ابن أبي مريم عن يحيى بن معين بصيغة التمريض: "يُقال: سمع من أبيه وهو صغير"، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (ج474/7)، واحتج البخاري بروايته عن أبيه في صحيحه (36/4)، ح2896، في أصل الباب.

الثاني: نفى سماعه من أبيه أحمد بن حنبل في العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله (ج435/1)، رقم969، وأنكره الدارقطني في العلل (ج314/4)، ح5892، وقال ابن حجر: "أنكروا سماعه من أبيه؛ لصغره". تقريب التهذيب، ابن حجر (ج485/1)، رقم5982، وألمح يحيى بن معين نقلًا عن أبي كامل مظفر بن مدرك إلى عدم سماعه من أبيه فقال: "ثلاثة كان يتقى حديثهم: محمد بن طلحة بن مصرف..."، انظر: العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله (ج596/2)، رقم3826، وعلَلَ يحيى نقله هذا بقوله: كان يقول: ما أذكر أبي إلا شبه الحُلْم".

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** طلحة بن مصرف عن مصعب بن سعد مسندًا.
- **الوجه الثاني:** طلحة بن مصرف عن مصعب بن سعد غير مسندٍ.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1-طلحة بن مصرف عن مصعب بن سعد مسندًا.

النسائي في سننه، كتاب الجهاد، باب الاستنصار بالضعيف، (ج1/627)، ح3178، وفي الكبرى، كتاب الجهاد، باب الاستنصار بالضعيف، (ج4/305)، ح4372، والبزار في مسنده (ج3/359)، ح1159، وتمام الرازي في فوائده (ج1/280)، ح698، والبيهقي في السنن الكبرى (ج3/480)، ح6389، من طريق مسعر بن كدام.

ورواه تمام الرازي في فوائده (ج1/280)، ح700، من طريق زبيد اللامي.

ورواه ابن مندة في التوحيد (ج2/194)، ح344، من طريق محمد بن طلحة.

ثلاثتهم (مسعر، وزبيد، ومحمد) عن طلحة بن مصرف عن مصعب بن سعد عن سعد مسندًا.

2-طلحة بن مصرف عن مصعب بن سعد غير مسندٍ.

أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب، (ج4/ 36)، ح2896، والمعافى بن عمران في الزهد (ج1/254)، ح122، وتمام الرازي في فوائده (ج1/280)، ح699، من طريق محمد بن طلحة، عن أبيه عن مصعب بن سعد مرسلًا.

وقد تابع مصعب بن سعد: مكحول[1]، وعامر بن سعد[2] عن سعد بن أبي وقاص.

أخرجه أحمد في "مسنده"، مسند العشرة المبشرين بالجنة وغيرهم، مسند سعد بن أبي وقاصﷺ (ج3/86)، ح1493، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (ج5/303)، ح9691، من طريق مكحول.

وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير (ج1/92)، ح123، من طريق عامر بن سعد.

---

(1) مكحول الشامي أبو عبد الله ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور من الخامسة، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص545)، رقم6875.

(2) عامر بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني ثقة من الثالثة، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص287)، رقم3089.

كلاهما: (مكحول، عامر) عن سعد بن أبي وقاص عن رسول الله-صلى الله عليه وسلم-.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1-طلحة بن مصرف عن مصعب بن سعد مسندًا.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن طلحة، ثلاثة من الرواة وهم: (مسعر وزُبيد وليث)،

أ. **مِسْعَرُ بنُ كِدَامِ بنِ ظُهَيْرِ بنِ عُبَيْدَةَ بن الحَارِثِ**، الإِمَامُ، الثَّبْتُ، شَيْخُ العِرَاقِ، أَبُو سَلَمَةَ الهِلاَلِيُّ، الكُوْفِيُّ، الأَحْوَلُ، الحَافِظُ، مِنْ أَسْنَانِ شُعْبَةَ[1]، قال سفيان الثوري: "كنا إذا اختلفنا في شيء سألنا مسعرًا عنه"، وقال شعبة: "كنا نسمي مسعرًا المصحف"، وقال سفيان بن عيينة: "كان مسعر عندنا من معادن الصدق"[2]، وقال عبد الرحمن بن مهدي: "حدثنا أبو خلدة، فقال له رجل: كان ثقة؟ قال: كان صدوقًا، كان مؤدبًا، وكان خيارًا، الثقة شعبة، وسفيان[3]، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن مسعر إذا اختلف الثوري ومسعر فقال: "يحكم لمسعر؛ فإنه قيل: مسعر مصحف"[4]، وقال الذهبي: "كان من العباد القانتين"[5]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت فاضل"[6].

قلت: هو ثقة ثبت.

ب. **زُبَيْدُ بنُ الحَارِثِ بن عبد الكريم اليَامِيُّ الكُوْفِيُّ، الحَافِظُ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ**[7]، وقال ابن سعد: "كان ثقة، وله أحاديث"[8]، وثقه ابن معين وأبو حاتم الرازي[9]، وقال الذهبي: "حجة قانت لله"[10]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت عابد"[11].

قلت: هو ثقة ثبت.

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج163/7).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج368/8).
(3) المرجع السابق (ج160/1)، (ج328/3)، وانظر الكامل في الضعفاء الرجال، لابن عدي (ج264/1).
(4) المصدر السابق (ج369/8).
(5) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج256/2)، رقم5395.
(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص528)، رقم6605.
(7) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج296/5)، رقم141.
(8) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج310/6).
(9) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج623/3).
(10) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج401/1)، رقم1614.
(11) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص213)، رقم1989.

ت. **لَيْثُ بنُ أَبِي سُلَيْمٍ بنِ زُنَيْمٍ الأُمَوِيُّ مَولاَهُم**[1]، قال ابن سعد: "كَانَ لَيْثٌ رَجُلا صَالِحًا عَابِدًا، وَكَانَ ضَعِيفًا فِي الْحَدِيثِ"[2]، وسُئِلَ يحيى بن معين: مَا حَال لَيْث بن أبي سليم؟ فَقَالَ: ضَعِيف[3]، وقال أحمد بن حنبل: "مضطرب الحديث ولكن حدث عنه الناس"، وقال أبو حاتم الرازي وأبو زُرعة: "ليث لا يشتغل به هو مضطرب الحديث"[4]، وقال ابن حبان: "كَانَ من الْعباد وَلَكِن اخْتَلَط فِي آخر عمره حَتَّى كَانَ لَا يدْرِي مَا يحدث بِهِ فَكَانَ يقلب الْأَسَانِيد وَيرْفَع الْمَرَاسِيل وَيَأْتِي عَن الثِّقَات بِمَا لَيْسَ من أَحَادِيثهم"[5]، وقال الذهبي: "فيه ضعف يسير من سوء حفظه"[6]، وقال ابن حجر: "صدوق اختلط جدًا ولم يتميز حديثه فتُرك"[7].

قلت: هو كما قال ابن حجر: صدوق اختلط جدًا ولم يتميز حديثه فتُرك.

2- طلحة بن مصرف عن مصعب بن سعد غير مسندٍ.

قال الدارقطني روى هذا الوجه عن طلحة ابنه محمد، قد وجدت هذا الوجه عن مسعر بن كدام أيضاً.

أ. **مُحَمَّدُ بنُ طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ اليَامِيُّ الكُوْفِيُّ**، المُحَدِّثُ، أَحَدُ الثِّقَاتِ [8] قال محمد بن طلحة: "أدركت أبي كالحلم"، وقد روى عن أبيه أحاديث صالحة، وقال عفان بن مسلم الصفار: كان محمد بن طلحة يروي عن أبيه، وأبوه قديم الموت، وكان الناس كأنهم يكذبونه، ولكن من كان يجترئ أن يقول لمحمد بن طلحة: أنك تكذب، كان من فضله وكان[9]، وقال يحيى بن معين: "ليس به بأس"[10]،

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج179/6، رقم84).
(2) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج336/6).
(3) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص197).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج178/7-179).
(5) المجروحين لابن حبان (ج231/2)، رقم609.
(6) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج151/2)، رقم4692.
(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص464)، رقم5685.
(8) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج338/7).
(9) تهذيب التهذيب، ابن حجر (ج238/9).
(10) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج474/7).

وقال أبو زرعة: "صدوق"[1]، وقال النسائي: "ليس بالقوي"[2]، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام، وأنكروا سماعه من أبيه؛ لصغره"[3].

قلت: هو صدوق له أوهام، تكلموا في سماعه من أبيه.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الرواية الراجحة هي الوجه الأول، للأسباب الآتية:

1- ترجيح الدارقطني للمسند المتصل، حيث قال: "والمتصل أصح".
2- رواية مسعر للحديث مسندًا، وهو أثبت وأتقن من محمد بن طلحة.
3- متابعة زبيد بن الحارث اليامي لمسعر على رواية الحديث مسندًا.
4- الاختلاف على محمد بن طلحة، فقد رواه حفص بن عمر أبو عمر الحوضي وهو ثقة ثبت، عنه مسندًا، ورواه عنه غير مسند سليمان بن حرب، وعاصم بن علي والمعافى بن عمران الموصلي.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح، ورجاله ثقات.

الخلاصة: الخلاف في هذا الحديث في تعارض الوصل والإرسال، فمن الرواة من رواه موصولًا، كالنسائي والبزار وتمام الزاري والبيهقي وابن مندة، ومنهم من رواه مرسلًا كالبخاري والمعافى بن عمران وتمام الرازي في رواية أخرى، وبعد دراسة الحديث تبين أن الرواية الموصولة أرجح وهي التي رجحها الدارقطني، أما مسألة نفي السماع بين محمد بن طلحة وأبيه فالراجح فيها عدم السماع، ومما يدلل على ذلك قول محمد بن طلحة: "ما أذكر أبي إلا شبه الحُلم"، فعليه تكون روايته للحديث ضعيفة لانقطاعها، أما الرواية المسندة فإسنادها صحيح، وهذا يؤيد ما ذهب إليه الدارقطني.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج291/7)
(2) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج183/2)، رقم4925.
(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص485)، رقم5982.

❖❖ مسند سعيد بن زيد، وفيه حديث واحد❖❖

الحديث(9): وسئل[1] عن حديث يزيد بن الحارث، عن سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ[2]، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "عَشَرَةٌ فِي الْجَنَّةِ فَذَكَرَهُمْ".

فَقَالَ: حَدَّثَ بِهِ أَبُو يَعْفُورٍ الْعَبْدِيُّ، وَاسْمُهُ وَقْدَانُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْحَارِثِ، وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ، يَقُولُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَيْتَنِي رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

فَيَجْعَلُ فِي الْحَدِيثِ رِوَايَتَهُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ.

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَنَسٍ[3]، عَنِ الْأَعْمَشِ، وَهُوَ مُرْسَلٌ، لِأَنَّ سَالِمًا **لَمْ يَسْمَعْ** مِنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ عن النبي ﷺ.
- **الوجه الثاني:** سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عن النبي ﷺ.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ عن النبي ﷺ.

أخرجه الآجري في الشريعة (ج1699/4)، ح1172، (ج2296/5)، ح1781، من طريق أبي يعفور، عن يزيد بن الحارث، عن سعيد بن زيد عن أبي بكر به.

وذكره السيوطي في كتابه جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير، مسند سعيد بن زيد ﷺ، (ج633/18)، وفيه ""عن سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: أَشْهَدُ أَنِّى سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ يَقُولُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ لَيْتَنِى رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أَهلِ الْجَنَّةِ...الحديث.

2- عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عن النبي ﷺ.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج240/4)، ح668.

(2) سعيد بن زيد: بن عمرو بن نفيل بن عبد العزّى العدويّ. أحد العشرة المشهود لهم بالجنّة، وأمّه فاطمة بنت بعجة بن مليح الخزاعيّة، كانت من السّابقين إلى الإسلام، أسلم قبل دخول رسول الله ﷺ دار الأرقم، وهاجر وشهد أحدا والمشاهد بعدها، ولم يكن بالمدينة زمان بدر، فلذلك لم يشهدها (الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، (ج87/3)، رقم3271.

(3) قال العقيلي: "روى عَنِ الْأَعْمَشِ، بِأَحَادِيثَ لَمْ يُتَابِعْهُ عَلَيْهَا أَحَدٌ"، الضعفاء، للعقيلي (ج29/4)، رقم1580، وقال الدارقطني: "ليس بالقوي"، ميزان الاعتدال، الذهبي (ج486/3).

أخرجه الترمذي في سننه، أبواب المناقب، بَابُ مَنَاقِبِ أَبِي الْأَعْوَرِ، وَاسْمُهُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ (ج651/5)، ح3757، وابن ماجه في سننه، فضائل العشرة–رضي الله عنهم–(ج48/1)، ح134، وأحمد في مسنده (ج185/3)، ح1644، 1645، وابن أبي شيبة في مصنفه (ج351/6)، ح31948، وأبو داود الطيالسي في مسنده (ج191/1)، ح232، من طريق حصين بن عبد الرحمن السلمي عن هلال بن يساف عن عبد الله بن ظالم.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، فضائل العشرة–رضي الله عنهم–(ج48/1)، ح133، والنسائي في الكبرى، كتاب المناقب، باب سعيد بن زيد بن نفيل (ج327/7)، ح8137، وأحمد في مسنده (174/3، ح1629)، وابن أبي شيبة في مصنفه (ج225/4)، ح19513، (ج350/6)، ح31946، (ج360/6)، ح32027، من طريق صدقة بن المثنى، عن رياح بن الحارث.

وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة/ باب في الخلفاء (ج211/4)، ح4649، وأحمد في مسنده (ج180/3)، ح1637–1638، (ج177/3)، ح1631، وابن أبي شيبة في مصنفه (347/6، ح32130)، (ج351/6)، ح31953، من طريق الحر بن الصياح عن عبد الرحمن بن الأخنس.

وأخرجه الترمذي في سننه، أبواب المناقب، بَابُ مَنَاقِبِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفِ بْنِ عَبْدِ عَوْفٍ (ج648/5)، ح3748، من طريق عبد الرحمن بن حميد عن أبيه.

أربعتهم: (عبد الله بن ظالم، ورياح بن الحارث، وعبد الرحمن بن الأخنس، وحميد)، عن سعيد بن زيد، وقال فيه: "أشهد أني سمعت رسول الله ﷺ يقول أنا في الجنة وأبو بكر في الجنة...الحديث".

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ عن النبي ﷺ.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن سعيد بن زيد ﷺ:

أ. **يَزِيدُ بْنُ الْحَارِثِ العبدي**، ترجم له البخاري في التاريخ الكبير[1]، وابن حاتم في الجرح والتعديل[2]، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في الثقات[3].

قلت: هو مجهول.

2- سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عن النبي ﷺ.

قال الإمام الدارقطني: روى هذا الوجه عن سعيد بن زيد ﷺ:

أ- **سَالِمُ بنُ أَبِي الجَعْدِ رَافِعٍ الأَشْجَعِي**، الغَطَفَانِيُّ مَوْلاَهُم، الكُوْفِيُّ، الفَقِيْهُ، أَحَدُ الثِّقَاتِ[4]، قال يحيى بن معين: "ثقة"[5]، وقال ابن حجر: "أحد ثقات التابعين، ذكره بعضهم في المخضرمين معتمدًا على ما حكاه ابن زَبْر[6] أنه مات سنة تسع وتسعين، وله مائة وخمس عشرة سنة، فيكون أدرك من الحياة النبوية ستًا وعشرين سنة، وهذا باطل، فقد جزم أبو حاتم الرازي بأنه لم يدرك ثوبان، ولا أبا الدرداء، ولا عمرو بن عبسة، فضلًا عن عثمان، فضلًا عن عمر، فضلًا عن أبي بكر[7]، وقال ابن حجر: ثقة وكان يرسل كثيراً[8].

قلت: هو ثقة يرسل.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الوجه الثاني هو الراجح؛ لرواية سالم بن أبي الجعد لهذا الوجه وهو ثقة، أما الوجه الأول فيرويه يزيد بن الحارث العبدي وهو مجهول.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف؛ لانقطاعه، فسالم بن أبي الجعد لم يسمع من سعيد بن زيد.

---

(1) التاريخ الكبير، البخاري (ج325/8).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج257/9).
(3) الثقات، لابن حبان (457/5)، رقم6168، (ج273/9)، رقم16396.
(4) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج108/5)، رقم44.
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج4/ 181)
(6) ابْنُ زَبْرٍ عَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ بنِ رَبِيْعَةَ الرَّبَعِيُّ، الإِمَامُ، العَالِمُ، المُحَدِّثُ، الفَقِيْهُ، قَاضِي دِمَشْق، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ بنِ رَبِيْعَةَ بن سُلَيْمَانَ بن زَبْرٍ الرَّبَعِيُّ، البَغْدَادِيُّ، سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج315/15).
(7) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (ج225/3)، رقم3746.
(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص226)، رقم 2168.

الخلاصة: العلة التي أشار إليها الدارقطني هي تفرد محمد بن أنس بالرواية عن الأعمش، وقد طعن العقيلي في رواية محمد عن الأعمش فقال: "حدث عن الأعمش بأحاديث لم يتابع عليها"، وقال عنه ابن حجر: "صدوق يغرب"، فلا يقبل تفرد محمد بن أنس بالرواية عن الأعمش.

كما أشار الدارقطني إلى نفي سماع سالم بن أبي الجعد (ت: 91هـ-100هـ) من سعيد بن زيد (ت:51هـ).

قلت: لم يطعن أحد في رواية سالم عن سعيد بن زيد إلا الدارقطني، ويحتمل قوله؛ لكون سعيد بن زيد توفي ودفن بالمدينة، وسالم كان بالكوفة، ولم يذكر أحد من أصحاب التراجم سعيدًا في شيوخ سالم، ولا سالمًا في تلاميذ سعيد، وعليه فلم يتبين لنا سماع سالم بن أبي الجعد من سعيد، وهذا ما ذهب إليه الدارقطني.

❖❖ مسند عبد الله بن مسعود ﷺ وفيه حديثان ❖❖

الحديث (10): وسُئِلَ[1] عن حديث طارق بن شهاب[2]، عن ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَلَا يَزْدَادُ النَّاسُ عَلَى الدُّنْيَا إِلَّا حِرْصًا وَلَا يَزْدَادُ مِنْهُمْ إِلَّا بُعْدًا وَبَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ تَسْلِيمَ الْخَاصَّةِ، وَيَفْشُو التِّجَارَةُ حَتَّى تَعِينَ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا وَمَنْ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ فَأَنْزَلَهَا بِالنَّاسِ لَمْ يُسَدَّ فَاقَتُهُ، وَمَنْ أَنْزَلَهَا بِاللَّهِ أَوْشَكَ اللَّهُ لَهُ بَالْغِنَا".

فَقَالَ: يَرْوِيهِ بَشِيرُ بْنُ سَلْمَانَ[3]، عَنْ سَيَّارٍ وَاخْتُلِفَ عَنْهُ.

فَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ: مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ، وَوَكِيعٌ، وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ الْخُرَيْبِيُّ، وَأَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، فَقَالُوا كُلُّهُمْ: عَنْ سَيَّارٍ أَبِي الْحَكَمِ.

وَقَوْلُهُمْ: سَيَّارٌ أَبُو الْحَكَمِ[4] وَهْمٌ، وَإِنَّمَا هُوَ سَيَّارٌ أَبُو حَمْزَةَ الْكُوفِيُّ[5].

كَذَلِكَ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ بَشِيرٍ، عَنْ سَيَّارٍ أَبِي حَمْزَةَ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَسَيَّارٌ أَبُو الْحَكَمِ **لَمْ يَسْمَعْ** مِنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ شَيْئًا وَلَمْ يَرْوِ عَنْهُ.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

اختلف الرواة في تحديد شيخ بشير بن سلمان على وجهين:

الوجه الأول: بشير بن سلمان عن سيار أبي الحكم عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (115/5)، ح762.

(2) طَارِقُ بنُ شِهَابِ بنِ عَبْدِ شَمْسٍ بنِ سَلَمَةَ الأَحْمَسِيُّ، البَجَلِيُّ، الكُوْفِيُّ، قال ابن حجر: قال أبو داود رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه، ثقة، (ت:82هـ-83هـ)، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص281)، رقم2996.

(3) بَشِيرُ بْنُ سَلْمَانَ النَّهْدِيُّ مَوْلًى لَهُمْ وَيُكْنَى أَبَا إِسْمَاعِيلَ، وقال ابن سعد: كان شيخا قليل الحديث، الطبقات الكبرى (ج360/6)، قال يحيى بن معين: بشير بن سلمان النهدي ثقة، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: بشير بن سلمان كوفي صالح الحديث، الجرح والتعديل (ج374/2)، قال الذهبي: ثقة. الكاشف، الذهبي (ج166/2)، وقال ابن حجر: ثقة يغرب، تقريب التهذيب، (ص125)، رقم715.

(4) سَيَّارُ بنُ وَرْدَانَ أَبُو الحَكَمِ العَنَزِيُّ مَوْلاَهُم (ت:122هـ-130هـ) الإِمَامُ، الحُجَّةُ، القُدْوَةُ، الرَّبَّانِيُّ، أَبُو الحَكَمِ الوَاسِطِيُّ، العَنَزِيُّ مَوْلاَهُم، سأل أبو داود أحمد بن حنبل عنه: هو من الثقات؟ قال: "نعم، وفوق الثقة، كان من الأخيار"، سؤالات أبي داود لأحمد (ص296)، رقم355، ونقل ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل(ج255/4) عن أحمد قوله: "صدوق ثقة".

(5) سَيَّارٌ أَبُو حَمْزَةَ الْكُوفِيّ، أَكْبَرُ مِنْ سَيَّارٍ أَبِي الْحَكَمِ الْوَاسِطِيّ، وثقه ابن حبان، وقال ابن حجر: مقبول من السادسة (ت:111هـ-120هـ)، انظر: الثقات، لابن حبان (ج421/6)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (ج246/3)، وتقريب التهذيب، لابن حجر (ص262)، رقم2719.

الوجه الثاني: بشير بن سلمان عن سيار أبي حمزة عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- بشير بن سلمان عن سيار أبي الحكم عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود.

أخرجه الترمذي، أبواب الزهد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الهم في الدنيا وحبها، (ج154/4)، ح2326، -وقال عن سيار بدون تحديد- إلا أن شارح سنن الترمذي -تحفة الأحوذي-قال سيار أبي الحكم- من طريق سفيان الثوري.

وابن أبي شيبة (227/1، ح337)، من طريق الفضل بن دكين.

وأحمد، مسند عبد الله بن مسعود ﷺ، (ج263/7)، ح4219، من طريق وكيع.

وأبو يعلى الموصلي في مسنده (ج275/9)، ح5399، من طريق محمد بن بشر العبدي.

أربعتهم: (سفيان، والفضل، ووكيع، ومحمد)، عن بشير بن سلمان عن سيار أبي الحكم عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود به.

2-بشير بن سلمان عن سيار أبو حمزة عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود.

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب في الاستعفاف، (ج2/ 43)، ح1645، من طريق ابن المبارك.

وأحمد في مسنده (ج242/6)، ح3696، من طريق وكيع، و(ج415/6)، ح3869، من طريق أبي أحمد الزبيدي.

ثلاثتهم: (ابن المبارك، ووكيع، وأبو أحمد الزبيدي) عن بشير بن سلمان، عن سيار أبي حمزة عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- بشير بن سلمان عن سيار أبو الحكم عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود.

روى هذا الوجه عن بشير: سفيان، الفضل، وكيع، محمد،

أ. **سفيان الثوري:** سبق ترجمته في حديث (6) وهو حافظ ثقة فقيه ربما دلس[1].

(1) انظر ترجمته (ص50).

ب. **أَبُو نُعَيْمٍ الفَضْلُ بنُ دُكَيْنٍ** التَّيْمِيُّ الطَّلحيُّ[1]، الحَافِظُ الكَبِيْرُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، الفَضْلُ بنُ عَمْرِو بنِ حَمَّادِ بنِ زُهَيْرِ بنِ دِرْهَمٍ، التَّيْمِيُّ، الطَّلحيُّ[2]، وقال وكيع : "إذا وافقني هذا الأحول ما باليت من خالفني"[3]، قال ابن سعد: "كان ثقة مأمونًا كثير الحديث حجة"[4]، وقال أبو حاتم: "ثقة كان يحفظ حديث الثوري ومسعر حفظًا، كان يحزر حديث الثوري ثلاثة آلاف وخمسمائة، وحديث مسعر نحو خمسمائة حديث، كان يأتي بحديث الثوري عن لفظ واحد لا يغيره، وكان لا يلقن، وكان حافظًا متقنًا"[5]، وقال الذهبي: **"**الحافظ"[6]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت"[7].

قلت: هو ثقة ثبت.

ت. **وَكِيْعُ بنُ الجَرَّاحِ بنِ مَلِيْحِ بنِ عَدِيٍّ الرُّؤَاسِيُّ**، ابْنِ فَرَسِ بنِ جُمْجُمَةَ بن سُفْيَانَ بنِ الحَارِثِ بنِ عَمْرِو بنِ عُبَيْدِ بنِ رُؤَاسٍ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، مُحَدِّثُ العِرَاقِ، أَبُو سُفْيَانَ الرُّؤَاسِيُّ، الكُوْفِيُّ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ[8]، قال ابن حجر: "ثقة حافظ عابد، من كبار التاسعة"[9].

قلت: هو ثقة ثبت.

ث. **مُحَمَّد بن بشر بن الفرافصة** بن المختار بن رديح الْعَبْدي[10]، قال يحيى بن معين: "ثقة"[11]، وقال أبي داود: "هو أحفظ من كان بالكوفة"[12]، وقال ابن حجر: "ثقة حافظ"[13].

---

(1) الطلحي: بفتح الطاء المهملة وسكون اللام وفي آخرها الحاء المهملة، هذه النسبة إلى طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه، والمشهور بهذا الانتساب جماعة من أولاد طلحة وأحفاده قديماً وحديثاً. الأنساب للسمعاني (ج79/9)، رقم2592.

(2) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج142/10)، رقم219.

(3) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج347/12).

(4) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج369/6).

(5) الجرح والتعديل، لابن ابي حاتم (ج62/7)، رقم353.

(6) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج122/2)، رقم4463.

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص446)، رقم5401.

(8) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج140/9)، رقم48.

(9) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص581)، رقم8414.

(10) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج265/9)، رقم74.

(11) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج268/3)، رقم1259.

(12) العبر في تاريخ من غبر، الذهبي (ج267/1).

(13) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص469)، رقم5756.

قلت: هو ثقة حافظ.

2-بشير بن سلمان عن سيار أبي حمزة عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود.

روى هذا الوجه أيضًا عن بشير: (ابن المبارك، ووكيع، وأبو أحمد الزبيدي)

أ. **عبد الله بن المبارك:** الإِمَامُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، عَالِمُ زَمَانِهِ، وَأَمِيْرُ الأَتْقِيَاءِ فِي وَقْتِهِ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحَنْظَلِيُّ مَوْلاَهُم، التُّرْكِيُّ، ثُمَّ المَرْوَزِيُّ، الحَافِظُ، الغَازِي، أَحَدُ الأَعْلاَمِ[1]، قال عبد الرحمن بن مهدي: "الأئمة أربعة: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وحماد بن زيد، وابن المبارك"[2]،

وقال ابن حجر: "ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير"[3].

قلت: هو إمام ثقة ثبت، لم يختلف أحد على إمامته وتوثيقه.

ب. **وكيع بن الجراح:** سبق ترجمته في الوجه الأول وهو ثقة ثبت[4].

ت. **أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ** بنِ عُمَرَ بنِ دِرْهَمٍ، الحَافِظُ الكَبِيْرُ، المُجَوِّدُ، أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، الكُوْفِيُّ[5]، قال ابن سعد: "كان صدوقًا كثير الحديث"[6]، وقال أحمد بن حنبل: "كان كثير الخطأ في حديث سفيان"[7]، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن أبي أحمد الزبيري فقال: "حافظ للحديث عابد مجتهد له أوهام"[8]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري"[9].

قلت: هو ثقة ثبت إلا انه قد يخطئ في حديث الثوري.

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج8/378)، رقم112.
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج5/ 179).
(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص320)، رقم3570.
(4) انظر ترجمته (ص 70).
(5) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج9/529)، رقم205.
(6) الطبقات الكبرى، ابن سعد (370/6)، رقم 2577.
(7) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج5/402).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج7 /297).
(9) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص487)، رقم6017.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

اختُلف في سيار الذي يروي عن طارق بن شهاب وعنه بشير بن سلمان، فقال جماعة منهم البخاري[1] ومسلم[2]، والنسائي[3] والدولابي[4] وابن أبي حاتم[5] وابن عبد البر[6] وابن حبان[7] وأبو نعيم[8]: هو أبو الحكم واسمه سيار بن وَردان الواسطي العنزي، وخالفهم غير واحد فقالوا: هو سيار أبو حمزة، منهم:

1- **أحمد بن حنبل** قال: إنما هو سيار أبو حمزة، وليس هو سيار أبو الحكم، أبو الحكم لم يحدث عن طارق بشيء، وقال: بشير أبو إسماعيل لم يسمع من سيار أبي الحكم، إنما هو سيار أبو حمزة وليس أبو الحكم"[9]، وقال في "المسند"[10]: الصواب سيار أبو حمزة".
2- **وقال أبو داود:** هو سيار أبو حمزة، ولكن بشيرًا كان يقول: سيار أبو الحكم وهو خطأ"[11].
3- **يحيى بن معين** قال ابن الجنيد: سألت يحيى عن بشير بن سلمان فقال: ثقة كوفي، الذي روى عن سيار، وليس هو بسيار أبي الحكم. هو سيار أبو حمزة"[12].
4- **الدراقطني** قال: وقولهم سيار أبو الحكم وهم، وإنما هو سيار أبو حمزة الكوفي. كذلك رواه عبد الرزاق عن الثوري عن بشير عن سيار أبي حمزة، وهو الصواب، وسيار أبو الحكم لم يسمع من طارق بن شهاب شيئا ولم يَرو عنه"[13].

---

(1) التاريخ الكبير، البخاري (ج2/ 2)، رقم 161.
(2) الكنى، للإمام مسلم (ص102).
(3) تهذيب التهذيب، ابن حجر (ج4/ 292).
(4) الكنى، الدولابي (ج1/ 154).
(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (ج1/ 2/ 254 - 255).
(6) الاستغناء، ابن عبد البر (ج1/ 561).
(7) الثقات، ابن حبان (ج6/ 421).
(8) الحلية، ابو نعيم الأصبهاني (ج8/ 314).
(9) العلل، للإمام أحمد (ج1/ 125 - 233).
(10) مسند أحمد (ج1/ 442).
(11) تهذيب الكمال، المزي (ج316/12).
(12) سؤالات ابن الجنيد (ص 465).
(13) العلل، للدارقطني (ج5/ 116).

5- **المزي** قال: روى بشير بن سلمان عن سيار أبي حمزة وكان يقول فيه: سيار أبو الحكم، وهو وهم منه"[1].

6- **الحافظ ابن حجر** قال في "التقريب" في ترجمة سيار أبي الحكم: وليس هو الذي يروي عن طارق بن شهاب، ووقع في الإسناد: عن سيار أبي الحكم عن طارق، والصواب عن سيار أبي حمزة"[2]، وقال في ترجمة سيار أبي حمزة: ووقع في الإسناد: عن سيار أبي الحكم عن طارق، والصواب عن سيار أبي حمزة"[3].

قلت: اختلف الرواة عن بشير بن سلمان في سيار هذا، فقال أبو نُعيم الفضل بن دكين ووكيع ومحمد بن بشر: عن بشير بن سلمان عن سيار أبي الحكم،

وقال ابن المبارك ووكيع وأبو أحمد الزبيري: عن بشير بن سلمان عن سيار أبي حمزة.

فرواة كلا الوجهين ثقات.

الخلاصة:

1- قال أحمد شاكر في تحقيق مسند أحمد: " نُقِلَ عن الدارقطني أنه قال: "قول البخاري: سيار أبو الحكم سمع طارق بن شهاب: وهم منه وممن تابعه، والذي يروي عن طارق هو سيار أبو حمزة، قال ذلك أحمد ويحيى وغيرهما"، وأشار الحافظ ابن حجر إلى هذا الحديث عند أبي داود والترمذي، ثم نقل في الترجمة الثانية أن الخطيب قال في التلخيص الحبير: "إن الثوري روى عن بشير عن سيار أبي حمزة عن طارق عن ابن مسعود حديثاً، واختلف فيه على سفيان، فقال عبد الرزاق وغيره عنه هكذا، وقال المعافى بن عمران عن سفيان عن بشير عن سيار أبي الحكم"، ثم قال الحافظ: "ولم أجد لأبي حمزة ذكراً في ثقات ابن حبان. فينظر"!، فهذا تعليل كله تحكم دون دليل: أبو حمزة لم توجد له ترجمة، والثقات رووا عن بشير "عن سيار أبي الحكم"، ومن أوثقهم وكيع في رواية المسند هنا، وسيد النقاد البخاري جزم بأن أبا الحكم سمع من طارق بن شهاب، فماذا بعد هذا؟ بل نقل الحافظ أن ممن تبع البخاري في هذا: مسلماً والنسائي والدولابي وابن حبان وغيرهم، ثم أتبعه بقول عجيب: "وهو وهم كما قال الدراقطني"!! فأين الدليل على الوهم؟ لا نجد "بشر بن سلمان"

---

(1) تهذيب الكمال، المزي (ج12/ 316 – 317).

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص262)، رقم2718.

(3) المرجع السابق (ص262)، رقم2718.

وهو خطأ، صححناه ومن مراجع الحديث والترجمة، "من نزلت به حاجة". وكلاهما صحيح جائز[1].

2- الظاهر من سنوات الوفاة لكلٍ من سيار أبي حمزة (ت: 111هـ-120هـ)، وسيار أبي الحكم (ت:121هـ-130هـ)، أن سيارًا أبو حمزة أكبر سنًا من سيار أبي الحكم، وطارق بن شهاب (ت:82هـ-83هـ) فالثلاثة متعاصرون.

3- أغلب التراجم ذكرت أن سيارًا أبا حمزة لم يرو إلا عن قيس بن أبي حازم، أما سيار أبو الحكم فذكرت أنه روى وسمع من طارق وغيره.

4- أن البخاري وغيره ممن تابعوه أثبت سماع سيار أبي الحكم من طارق بن شهاب، والمثبت عنده زيادة علم فيُقدم على النافي.

الراجح الوجه الأول، بشير بن سلمان عن سيار أبي الحكم عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود، والله أعلم، وهنا أخالف الدارقطني فيما ذهب إليه.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح ورجاله ثقات.

(1) مسند أحمد، تحقيق أحمد شاكر (ج3/550)، ح3696.

حديث (11): وَسُئِلَ[1] عَنْ حَدِيثِ أَبِي عُبَيْدَةَ[2]، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ يَغَارُ بِعَبْدِهِ الْمُسْلِمِ فَلْيَغَرْ".

فَقَالَ: يَرْوِيهِ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى الثَّعْلَبِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مَرْفُوعًا.

قَالَهُ مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ، وَأَبُو أَحْمَدَ.

وَاخْتُلِفَ عَنْ وَكِيعٍ، فَرَفَعَهُ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَأَبُو هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ.

وَوَقَفَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.

وَالصَّحِيحُ مَرْفُوعٌ.

وَقَالَ أَبُو فَرْوَةَ يَزِيدُ بْنُ سنان الرهاوي: حدثنا أبي، وأبو قتادة، قالا: حدثنا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى الثَّعْلَبِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَغَارُ بِعَبْدِهِ الْمُسْلِمِ فَلْيَغَرْ، وَلَمْ يَقُلْ عَنْ أُمِّهِ وَوَقَفَهُ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ، وَأَحْمَدُ بن العباس البغوي، قالا: حدثنا عمر بن شبة أبو زيد، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَغَارُ لِلْمُؤْمِنِ فَلْيَغَرْ.

حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ صَاعِدٍ، وَالْمَحَامِلِيُّ القاضي، حدثنا أبو هشام الرفاعي، حدثنا وكيع، حدثنا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ لَيَغَارُ بِعَبْدِهِ الْمُسْلِمِ فَلْيَغَرْ لِنَفْسِهِ.

قِيلَ: سَمَاعُ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ صَحِيحٌ؟ قَالَ: يُخْتَلَفُ فِيهِ وَالصَّحِيحُ عِنْدِي أَنَّهُ **لَمْ يَسْمَعْ** مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ كَانَ صَغِيرًا بَيْنَ يَدَيْهِ.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** أبو عبيدة عن أمه عن عبد الله بن مسعود.
- **الوجه الثاني:** أبو عبيدة عن عبد الله بن مسعود.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج307/5)، ح903.

(2) أَبُو عُبَيْدَةَ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُوْدٍ الهُذَلِيُّ، قال ابن حجر: ثقة مشهور حديثه عن أبيه في السنن وعن غير أبيه في الصحيح واختلف في سماعه من أبيه والأكثر على أنه لم يسمع منه وثبت له لقاؤه وسماع كلامه فروايته عنه داخلة في التدليس، طبقات المدلسين، ابن حجر (ص48).

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1-أبو عبيدة عن أمه عن عبد الله بن مسعود.

أخرجه الطبراني في "الأوسط". باب الألف، أحمد بن عبد الرحمن بن عقال الحراني (ج13/2)، ح1068، من طريق أبي جعفر.

وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب (ج157/2)، ح1091، من طريق موسى بن عبد الرحمن.

كلاهما (أبو جعفر، وموسى بن عبد الرحمن) عن مخلد بن يزيد عن الثوري، عن عبد الأعلى الثعلبي، عن أبي عبيدة، عن أمه، عن عبد الله بن مسعود.

2-أبو عبيدة عن عبد الله بن مسعود.

أخرجه أبو يعلى في "مسنده"، مسند عبد الله بن مسعود، (ج9/ 19)، ح5087، من طريق وكيع بن الجراح.

وأخرجه الخليلي في معرفة علماء الحديث (ج559/2)، ح170، من طريق أبي ميسرة الحراني.

كلاهما (وكيع، وأبو ميسرة) عن سفيان الثوري عن عبد الأعلى الثعلبي عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1-أبو عبيدة عن أمه عن عبد الله بن مسعود.

روى هذا الوجه عن أبي عبيدة:

1- **عبد الأعلى بن عامر الثعلبي الكوفي:** قال عَلي بن المَديني: سأَلت يَحيَى عن عَبد الأَعلَى الثَّعلَبي، فقال: "تَعرِف وتُنكِر"[1]، وقال ابن أبي حاتم: "كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث عن عبد الأعلى الثعلبي"[2]، وقال ابن الجوزي: "يروي عن ابن الحنفية وسعيد بن جبير وأبي عبد الرحمن السلمي قال أحمد وأبو زرعة ضعيف الحديث"[3]، وقال يحيى: "ثقة" وقال

(1) الضعفاء، للعقيلي (ج536/3)، ح3530.
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج6/ 25).
(3) المصدر السابق (ج6/ 25).

ابن عدي: "حدث بأشياء لا يتابع عليها"، وقال نقلًا عن أحمد بن حنبل: "منكر الحديث عن سعيد بن جبير"[1]، وقال الذهبي: "لين، ضعفه أحمد"[2]، وقال ابن حجر: "صدوق يهم"[3].

قلت: هو كما قال ابن حجر: صدوق يهم.

2- أبو عبيدة عن عبد الله بن مسعود.

روى هذا الوجه أيضًا عبد الأعلى الثعلبي وقد سبقت ترجمته في الوجه الأول وهو صدوق يهم[4].

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الوجه الأول هو الراجح، وهو رواية أبي عبيدة عن أمه عن عبد الله بن مسعود؛ لعدم ثبوت سماع أبو عبيدة من أبيه.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف لأجل عبد الأعلى الثعلبي صدوق يهم ولم يُتابع.

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود (ت: 81هـ)، وأبيه عبد الله بن مسعود (ت: 32هـ).

قلت: اختلف العلماء في إثبات سماع أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود من أبيه ونفيه، على قولين:

الأول: نفي سماع أبي عبيدة من أبيه عبد الله بن مسعود.

نفي جماعة من العلماء النقاد سماع أبي عبيدة من أبيه منهم:

1- الحافظ محمد بن سعد (ت:230هـ).

قال: "ذكروا أنه لم يسمع منه شيئًا"، **وحجته:** قال: أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ الطَّيَالِسِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ قَالَ: قُلْتُ لأَبِي عُبَيْدَةَ أَتَذْكُرُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ شَيْئًا؟ فقال: لا[5].

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (ج6/546-547).
(2) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج1/611)، رقم3077.
(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص331)، رقم3731.
(4) انظر ترجمته (ص76).
(5) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج6/ 237).

2- يحيى بن معين (ت: 233هـ).

قال الدوري: "سَمِعت يحيى يَقُول عبد الرَّحْمَن بن عبد الله بن مَسْعُود وَأَبُو عُبَيْدَة بن عبد الله لم يسمعا من أَبِيهِمَا"[1]، **وقد أسند الدوري الحجة** في ذلك فقال: "حَدثنَا الْعَبَّاس قَالَ حَدثنَا قراد أَبُو نوح قَالَ حَدثنَا شُعْبَة عَن عَمْرو بن مرّة قَالَ سَأَلت أَبَا عُبَيْدَة تحفظ عَن أَبِيك شَيْئا قَالَ لَا"[2].

3- أحمد بن عبد الله العجلي (ت: 261هـ).

قال: "كوفي ثِقَة تَابِعِيّ وَلم يسمع من أَبِيه شَيْئًا"[3]، لم يذكر الحجة.

4- أبو حاتم الرازي (ت: 277هـ).

قال عبد الرحمن: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، هَلْ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَقَالَ أَبِي: "لَمْ يَسْمَعْ"[4]، **وحجته:** قُلْتُ لِشُعْبَةَ: إِنَّ الْبُرِّيَّ يُحَدِّثُنَا عَنْ أَبِي إِسْحَق أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عُبَيْدَةَ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ مَسْعُودٍ، قَالَ: أَوَّه كَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ وَجَعَلَ يَضْرِبُ جَبْهَتَهُ"[5].

5- أبو عيسى الترمذي (ت:279هـ).

قال: "حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بَأْسٌ، إِلَّا أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ"[6]، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، إِلَّا أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ"[7]، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ"[8]، **وحجته** في ذلك ما أسنده إلى عمرو بن مرة قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ: هَلْ تَذْكُرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ شَيْئًا؟ قَالَ: "لَا"[9].

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج354/3)، رقم1716.
(2) المصدر السابق (ج354/3)، رقم1716.
(3) الثقات، العجلي (ج414/2)، رقم2200.
(4) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص256)، رقم953.
(5) المصدر السابق (ص256)، رقم951.
(6) سنن الترمذي (ج337/1)، ح179.
(7) المصدر السابق (ج202/2)، ح366.
(8) المصدر نفسه (ج367/3)، ح1061.
(9) المصدر نفسه (ج12/3)، رقم624.

6- أبو عبد الرحمن النسائي (ت:303هـ).

قال: "أَبُو عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ شَيْئًا"[1]، ولم يذكر الحجة.

7- ابن حبان البُستي (ت: 354هـ).

قال: "أَبُو عُبَيْدَة بن عبد الله بن مَسْعُود يَرْوِي عَن أَبِيه وَلم يسمع مِنْهُ شَيْئًا"[2]، ولم يذكر حجته.

وتابعهم عدد من العلماء منهم: ابن حزم الأندلس[3]، والإمام البيهقي[4]، وأبو زكريا النووي[5]، والمزي[6]، وابن حجر العسقلاني[7].

وحجتهم مستندة إلي ما ذهب إليه الأئمة السابقين.

الثاني: إثبات سماع أبي عبيدة من أبيه عبد الله بن مسعود.

من العلماء مَنْ أثبت سماع أبي عبيدة من أبيه عبد الله بن مسعود، منهم:

1- محمد بن إسماعيل البخاري (ت: 256هـ).

قال: قَالَ مُسْلِم[8]: حدثنا أبان، عَنْ قتادة، عَنْ أَبِي عُبَيْدة أَنَّهُ فِيما سأل أباه عَنْ بيض الحمام؟ فقَالَ: صوم يوم[9].

قال ابن حجر: "...البخاري لا يحمل ذلك على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة، وقد أظهر البخاري هذا المذهب في تاريخه، وجرى عليه في صحيحه وأكثر منه حتى إنه ربما

---

(1) سنن النسائي (ج104/3)، ح1404.
(2) الثقات، لابن حبان (ج561/5)، رقم6242.
(3) انظر: المحلى بالآثار، ابن حزم الأندلسي (ج398/3).
(4) السنن الكبرى، البيهقي (ج133/3)، ح1912.
(5) تهذيب الأسماء واللغات، النووي (ج290/1).
(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (ج62/14).
(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص656)، رقم8225.
(8) هو شيخ البخاري مسلم بن ابراهيم الفراهيدي.
(9) التاريخ الكبير، البخاري (ج52/9).

خرج الحديث الذي لا تعلق له بالباب جملة إلا ليبين سماع راوٍ من شيخه لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئًا معنعنًا"[1].

2- شمس الدين الذهبي (ت: 748هـ).

قال: "رَوَى عَنْ: أَبِيْهِ شَيْئًا، وَأَرْسَلَ عَنْهُ أَشْيَاءَ"[2]، فيثبت الذهبي بذلك له سماعًا من أبيه.

الراجح في المسألة: القول الأول وهو قول الأكثر، وحجتهم أقوى وأوضح في نفي سماع أبي عبيدة من أبيه، ومع كون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه، إلا أن بعض أهل العلم قد صحح حديثه عنه، قال ابن رجب الحنبلي: "وأبو عبيدة وإن لم يسمع من أبيه، إلا أن أحاديثه عنه صحيحة، تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه، قاله ابن المديني وغيره"[3]، وقال أيضًا: "وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، لكن رواياته عنه أخذها عن أهل بيته، فهي صحيحة عندهم"[4].

(1) هدي الساري، ابن حجر (ص12).
(2) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج363/4).
(3) فتح الباري، ابن رجب الحنبلي (ج342/7).
(4) المرجع السابق (ج350/8).

❖❖ مسند معاذ بن جبل ﷺ، وفيه حديث واحد.❖❖

حديث (12): وَسُئِلَ[1] عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى[2]، وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ[3]، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ[4]: أَنّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَاهُ عَنِ السُّجُودِ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ: "لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا يَسْجُدُ لِغَيْرِ اللَّهِ، لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا ... الْحَدِيثَ".

فقال: رَوَى أَبُو ظَبْيَانَ الْجَنْبِيُّ[5]، هَذا الْحَدِيثُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ.

وَيَرْوِيهِ الْأَعْمَشُ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ.

فَقَالَ وَكِيعٌ وَجَرِيرٌ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ مُعَاذٍ، وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو نُعَيْمٍ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ مُعَاذٍ.

وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: عَنْ وَكِيعٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ.

وَأَبُو ظَبْيَانَ **لَمْ يَسْمَعْ** مِنْ مُعَاذٍ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** الأعمش، عن أبي ظبيان، عن معاذ.
- **الوجه الثاني:** الأعمش، عن أبي ظبيان، عن رجل من الأنصار، عن معاذ.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج37/6)، ح963.

(2) عبد الله بن أبي أوفى: واسمه علقمة بن خالد بن الحارث بن أبي أسيد بن رفاعة بن ثعلبة بن هوازن بن أسلم الأسلمي، مات بعد ما عمى سنة سبع وثمانين كان يخضب بالحناء وهو آخر من مات بالكوفة من أصحاب النبي ﷺ. انظر ترجمته، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (ج16/4)، رقم4573.

(3) زيد بن أرقم بن زيد بن قيس بن النعمان بن مالك بن الأغر بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، من السابقين الأوائل في الإسلام، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر القرطبي (ج535/2)، رقم837.

(4) معاذ بن جبل: بن عمرو بن أوس بن عائذ بن عدي بن كعب الأنصاريّ الخزرجيّ، الإمام المقدّم في علم الحلال والحرام، قال أبو إدريس الخولانيّ: كان أبيض وضيء الوجه، برّاق الثنايا، أكحل العينين، وقال كعب بن مالك: كان شابًا جميلًا سمحًا من خير شباب قومه، وقال الواقديّ: كان من أجمل الرجال، وشهد المشاهد كلها، قُتل يوم الحرة، كانت الحرّة سنة ثلاث وستين هجرية (انظر ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (ج107/6)، رقم8055.

(5) أَبُو ظَبْيَانَ الْجَنْبِيُّ الْكُوفِيُّ، حُصَيْنُ بْنُ جُنْدُبِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ (ت: 91 –100هـ)، تاريخ الإسلام، الذهبي (ج1202/2)، رقم 265، وقال ابن حجر: ثقة من الثانية، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص169)، رقم1366.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- الأعمش، عن أبي ظبيان، عن معاذ.

أخرجه أحمد في مسنده (ج311/36)، ح21986، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصلوات، من كره أن يسجد الرجل للرجل، (ج261/2)، ح8785، من طريق وكيع عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن معاذ.

2- الأعمش، عن أبي ظبيان، عن رجل من الأنصار، عن معاذ.

أخرجه أحمد في مسنده (ج311/36)، ح21987 من طريق ابن نُمير.

وأورده ابن حجر في "المطالب العالية" (ج8 / 339) برقم:1666، وأخرجه ابن أبي أسامة في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (ج551/1)، ح498، من طريق أبي نعيم.

كلاهما (ابن نمير، وأبو نعيم) عن الأعمش عن أبي ظبيان، عن رجل من الأنصار، عن معاذ.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- الأعمش، عن أبي ظبيان، عن معاذ.

قال الدارقطني روى هذا الوجه عن الأعمش وكيع وجرير:

أ. **وكيع بن الجراح:** سبق ترجمته في حديث (10) وهو ثقة حافظ[1].

ب. **جَرِيْرُ بنُ عَبْدِ الحَمِيْدِ بنِ يَزِيْدَ الضَّبِّيُّ**، الإِمَامُ، الحَافِظُ، القَاضِي، أَبُو عَبْدِ اللهِ الضَّبِّيُّ، الكُوْفِيُّ، نَزَلَ الرَّيَّ، وَنَشَرَ بِهَا العِلْمَ[2]، قال أحمد بن حنبل: "لم يكن بالذكي اختلط عليه حديث أشعث، وعاصم الأحول وفصلها له بهز فعرفها"[3]، وقال علي بن المديني: "كان جرير بن عبد الحميد الرازي صاحب ليل وكان له رسن، يقولون إذا أعيا تعلق به، يريد أنه كان يصلي"[4]، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: جرير صدوق من أهل العلم، وقال: سألت أبي عن أبي الأحوص وجرير في حديث حصين، فقال: كان جرير أكيس الرجلين، جرير أحب إلي، قلت: جرير يحتج بحديثه؟ فقال: نعم، جرير ثقة وهو أحب إلي

---

(1) انظر ترجمته (ص70).

(2) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج9/9)، رقم3.

(3) انظر: الضعفاء الكبير، العقيلي (ج200/1)، رقم244.

(4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج266/7).

في هشام بن عروة من يونس بن بكير[1]، وقال أبو حاتم: صدوق، تغير قبل موته، كذا نقل هذا الكلام النباتي، في ترجمة جرير بن عبد الحميد[2]، وقال ابن حجر: ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه[3].

قلت: هو ثقة تغير قبل موته.

2- الأعمش، عن أبي ظبيان، عن رجل من الأنصار، عن معاذ.

قال الدارقطني روى هذا الوجه عن الأعمش ابن نُمير والثوري ووجدته من طريق أبي نُعيم الفضل بن دكين:

أ. **عَبْدُ اللهِ بنُ نُمَيْرٍ أَبُو هِشَامٍ الهَمْدَانِيُّ**، الحَافِظُ، الثِّقَةُ، الإِمَامُ، أَبُو هِشَامٍ الهَمْدَانِيُّ، الخَارِفِيُّ مَوْلاَهُمْ، الكُوْفِيُّ[4]، قال عثمان الدارمي: قلت ليحيى بن معين: ابن إدريس أحب إليك في الأعمش أو ابن نمير؟ فقال: "كلاهما ثقة"[5]، وقال أبو حاتم: "هو مستقيم الأمر"[6]، وقال الذهبي: "حجة"[7]، وقال ابن حجر: "ثقة، صاحب حديث من أهل السنة"[8].

قلت: هو ثقة ثبت.

ب. **سفيان الثوري:** سبق ترجمته في حديث (6) وهو ثقة حافظ فقيه ربما دلس[9].
ت. **الفَضْلُ بن دُكَيْن، الإمام أبو نُعَيْم**، سبق ترجمته في حديث (10) وهو ثقة ثبت[10].
ث. **وكيع بن الجراح:** سبق ترجمته في حديث (10) وهو ثقة ثبت[11].

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج2/ 505).
(2) الكواكب النيرات، ابن الكيال (ص120).
(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص139)، رقم916.
(4) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج244/9)، رقم70.
(5) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص188)، رقم687.
(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج5/ 186).
(7) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج604/1)، رقم3024.
(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص327)، رقم3668.
(9) انظر ترجمته (ص50).
(10) انظر ترجمته (ص70).
(11) انظر ترجمته (ص70).

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

كلا الوجهين رواهما جمع من الثقات عن الأعمش فكلاهما محفوظ عنه، لكن الحديث من وجهه الأول منقطع لعدم سماع أبي ظبيان من معاذ بن جبل، كما أشار إلى ذلك الدارقطني، وقَالَ ابو مُحَمَّد بن حزم: إِن أَبَا ظبْيَان لم يلق معَاذًا وَلَا أدركه[1]، ومن وجهه الثاني فيه راوٍ مجهول لا يُعرف من هو.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف بوجهيه؛ لانقطاعه فأبو ظبيان لم يسمع من معاذ ين جبل ولم يدركه في الوجه الأول، وفي الوجه الثاني راوٍ مبهم فهو مجهول لا تقوم به حجة.

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين أبي الظبيان الجنبي ومعاذ بن جبل، قال العلائي في جامع التحصيل: " قال أحمد بن حنبل كان شعبة ينكر أن يكون أبو ظبيان سمع من سلمان يعني الفارسي رضي الله عنه وقال أبو حاتم قد أدرك بن مسعود ولا أظنه سمع منه والذي يثبت له بن عباس وجرير بن عبد الله ولا تبين لي سماعه من علي رضي الله عنهم"[2].

قلت: إذا كان العلماء طعنوا في سماعه من عبد الله بن مسعود (ت:32هـ)، وفي سماعه من سلمان الفارسي (ت:35هـ) أو بعدها، ومن علي بن أبي طالب (ت:40هـ)، فهذا دليل قاطع بأنه لا يثبت له سماعًا من معاذ بن جبل (ت:17هـ أو18هـ).

---

(1) تحفة التحصيل في رواة المراسيل، ابن العراقي (ص 78).

(2) جامع التحصيل، العلائي (ص166)، رقم138.

حديث (13): وسئل[1] عن حديث طاووس[2] عَنْ مُعَاذٍ أَنَّهُ أَتَى وَهُوَ بِالْيَمَنِ بِأَوْقَاصِ الْبَقَرِ[3] وَالْغَنَمِ فَقَالَ لَمْ يَأْمُرْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا بِشَيْءٍ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ فَرَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَالْحَسَنُ بْنُ أَبِي جعفر عن عمرو بن دينار، عن طاووس عن معاذ.

وكذلك رواه ابن عُيَيْنَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ وَاخْتُلِفَ عَنِ الثَّوْرِيِّ فَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ إبراهيم بن ميسرة عن طاووس عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ.

وَرَوَاهُ وَكِيعٌ عَنِ الثوري، عن إبراهيم بن ميسرة عن طاووس أَنَّ مُعَاذًا لَمَّا أَتَى الْيَمَنَ قَالَ لَمْ أُومَرْ فِيهَا بِشَيْءٍ فَأَرْسَلَهُ.

وَمَنْ قَالَ عَنْ معاذ فهو أيضًا مرسل لأن طاووسًا **لَمْ يَسْمَعْ** مِنْ مُعَاذٍ.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** طاووس عن معاذ بن جبل مسندًا.
- **الوجه الثاني:** طاووس أن معاذ بن جبل مرسلًا.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- طاووس عن معاذ مسندًا.

أخرجه أحمد (ج36/336)، ح22010-22011، (ج36/448)، ح22135، وأخرجه الشاشي في مسنده (ج3/298)، ح1408، من طريق عمرو بن دينار.

وأخرجه أحمد (ج36/ 349)، ح22018، من طريق عمرو بن دينار.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج6/65)، ح984.

(2) طَاوُوْسُ بنُ كَيْسَانَ الفَارِسِيُّ، الفَقِيْهُ، القُدْوَةُ، عَالِمُ اليَمَنِ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الفَارِسِيُّ، ثُمَّ اليَمَنِيُّ، الجَنَدِيُّ، الحَافِظُ، سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج5/38)، قال العلائي: طاووس عن عمر وعن علي وعن معاذ مرسل، جامع التحصيل، العلائي (ص201)، رقم307، وقال ابن حجر: يقال اسمه ذكوان وطاوس لقب ثقة فقيه فاضل من الثالثة مات سنة ست ومائة وقيل بعد ذلك، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص281)، رقم3009.

(3) الْوَقَصُ، بِالتَّحْرِيكِ: مَا بَيْن الفَرِيضَتَيْن، كالزِّيادة عَلَى الخَمْس مِنَ الْإِبِلِ إِلَى التِّسْع، وَعَلَى العَشْر إِلَى أَرْبَعَ عَشرة. والجَمع: أَوْقَاصٌ، وَقِيلَ: هُوَ مَا وَجَبَتِ الغَنمُ فِيهِ مِنْ فَرائِضِ الْإِبِلِ، مَا بَيْن الخمْس إِلَى العِشْرين. وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَل الْأَوْقَاصَ فِي البَقَر خاصَّة، والأَشْناقَ فِي الْإِبِلِ. النهاية في غريب الحديث والنهاية، ابن الأثير (ج5/214).

وأخرجه أبو داود في المراسيل، كتاب الطهارة، باب ما جاء في السائمة في الزكاة (ص129)، ح107، من طريق ابراهيم بن ميسرة.

كلاهما: (عمرو بن دينار وابراهيم بن ميسرة) عن طاووس عن معاذ مسندًا.

2- **طاووس أن معاذ مرسلًا.**

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (ج373/2)، ح10055، عن وكيع،

وأخرجه ابن زنجويه في الأموال (ج1090/3)، ح2021، عن طريق أبي نعيم،

كلاهما: (وكيع، وأبو نعيم) عن سفيان الثوري عن ابراهيم بن مسيرة عن طاووس عن معاذ مرسلًا غير مسند.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- **طاووس عن معاذ بن جبل مسندًا.**

روى هذا الوجه عن طاووس:

أ. **إِبْرَاهِيْمُ بنُ مَيْسرَةَ الطَّائِفِيُّ:** قال سفيان بن عيينة: "حدثنا إبراهيم بن ميسرة، وكان من أصدق الناس وأوثقهم"، وقال يحيى بن معين: "إبراهيم بن ميسرة ثقة"[1]، وقال البخاري عن علي بن المديني: "له نحو ستين حديثًا أو أكثر"[2]، وقال أحمد[3]، ويحيى[4]، والعجلي[5]، والنسائي: "ثقة"، وقال أبو حاتم: صالح[6]، وقال ابن حجر: "ثبت حافظ"[7].

قلت: هو ثبت حافظ.

ب. **عَمْرُو بنُ دِيْنَارٍ أَبُو مُحَمَّدٍ الجُمَحِيُّ مَوْلاَهُم،** قال علي بن المديني عن عبد الرحمن بن مهدي: قال لي شعبة: "لم أر مثل عمرو بن دينار لا الحكم، ولا قتادة"[8] يعني في

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج2/ 133).

(2) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، محمد بن أحمد الفاسي (ج168/3).

(3) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (ج402/1)، رقم826.

(4) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ج65/1)، رقم111.

(5) الثقات، للعجلي (ج55/1)، رقم41.

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج134/2)، رقم423.

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص94)، رقم 260.

(8) حلية الأولياء، أبو نعيم (ج348/3).

التثبت[1]، وقال يحيى القطان: "عمرو بن دينار أثبت عندي من قتادة"[2]، وقال أبو حاتم: "ثقة ثقة"[3]، وقال الذهبي: "أحد الأعلام"[4]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت"[5].

قلت: هو ثقة ثبت.

2- **طاووس أن معاذ بن جبل.**

أ. **إِبْرَاهِيْمُ بنُ مَيْسرَةَ الطَّائِفِيُّ**: وقد تمت دراسته في الوجه الأول، وهو ثبت حافظ[6].

ب. **عَمْرُو بنُ دِيْنَارٍ أَبُو مُحَمَّدٍ الجُمَحِيُّ**، سبق ترجمته في الوجه الأول وهو: ثقة ثبت[7].

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الرواية الراجحة هي الرواية الأولى؛ لموافقتها لأكثر الرواة، رغم كونها منقطعة السند بين طاووس ومعاذ.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لانقطاعه، فطاووس لم يسمع من معاذ شيئًا.

الخلاصة: يدخل هذا الحديث في مبحث تعارض الوقف والوصل، فقد روى طاووس هذا الحديث عن معاد مرة مسندًا ومرة مرسلًا، وفي هذا الحديث أشار الدارقطني إلى نفي السماع بين طاووس(ت: 105هـ)، ومعاذ بن جبل (ت:17هـ أو18هـ)، فطاووس لم يسمع من معاذ بن جبل ولم يدركه أصلًا، وهذا ما رجحه الدارقطني، وغيره من العلماء، وقال العلائي في كتابه جامع التحصيل: "قال بن المديني: لم يسمع من معاذ بن جبل شيئًا"، وقال أبو زرعة: لم يسمع من عثمان شيئًا وقد أدرك زمنه، وطاووس عن عمر وعن علي وعن معاذ مرسل رضي الله عنهم[8].

---

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (ج9/22).

(2) أخبار المكيين من تاريخ ابن خيثمة (ص328)، رقم 312.

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج231/6)، وانظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (ج11/22).

(4) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج300/5).

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص421)، رقم5021.

(6) انظر ترجمته (ص82).

(7) انظر ترجمته (ص 82).

(8) جامع التحصيل في احكام المراسيل، العلائي (ص201)، رقم307.

❖❖ مسند أبي الدرداء ﷺ، وفيه حديث واحد ❖❖

حديث (14): وَسُئِلَ[1] عَنْهُ حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيّبِ[2]، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاء[3]، عَنِ النَّبِيّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ كُلّ ذِي خَطْفَةٍ[4]، وَعَنْ كُلّ ذِي نُهْبَةٍ، وَعَنْ كُلّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ سُهَيْلٌ بن أَبِي صَالِحٍ عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ السَّعْدِيّ أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيّبِ، عَنِ الضَّبُعِ، فَقَالَ: شَيْخٌ عِنْدَهُ، حَدَّثَنَا أَبُو الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيّ ﷺ، وَصَدَّقَهُ سَعِيدٌ.

وَرَوَاهُ صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيّبِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو أَيُّوبَ الْأَفْرِيقِيُّ، عَنْ صَفْوَانَ.

قَالَهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْهُ، وَحَدِيثُ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، كَأَنَّهُ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ، **وَلَا يَثْبُتُ سَمَاعُ** سَعِيدِ مِنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، لِأَنَّهُمَا لَمْ يلتقيا.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** سعيد بن المسيب عن شيخ عن أبي الدرداء.
- **الوجه الثاني:** سعيد بن المسيب عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج203/6)، ح1070.

(2) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار من كبار الثانية اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل وقال بن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علمًا منه مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص241)، رقم2396.

(3) أبو الدرداء: عُوَيْمِرُ بْنُ عَامِرٍ أَبُو الدَّرْدَاءِ وَقِيلَ: عُوَيْمِرُ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ زَيْدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ أُمَيَّةَ كَانَ تَاجِرًا قَبْلَ أَنْ بُعِثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ زَاوَلَ الْعِبَادَةَ وَالتِّجَارَةَ، فَآثَرَ الْعِبَادَةَ وَتَرَكَ التِّجَارَةَ، وَكَانَ فَقِيهًا عَابِدًا عَالِمًا قَارِئًا، أَحَدُ الْأَرْبَعَةِ الَّذِينَ أَوْصَى مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ أَصْحَابَهُ أَنْ يَأْخُذُوا الْعِلْمَ عَنْهُمْ، فَاتَهُ بَدْرٌ، ثُمَّ اجْتَهَدَ فِي الْعِبَادَةِ، وَقَالَ: إِنَّ أَصْحَابِي سَبَقُونِي، آخَى رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَلْمَانَ الْفَارِسِيّ، تُوُفِّيَ قَبْلَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ،(انظر ترجمته: معرفة الصحابة، أبو نعيم الأصبهاني (ج2102/4).

(4) (خ ط ف): (الْخُطَّافُ) طَائِرٌ مَعْرُوفٌ، وَرُوِيَ: نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي خَطْفَةٍ وَنُهْبَةٍ هِيَ الْمَرَّةُ مِنْ خَطِفَ الشَّيْءَ بِمَعْنَى اخْتَطَفَهُ إِذَا اسْتَلَبَهُ بِسُرْعَةٍ فَسُمِّيَ بِهِ الْمَخْطُوفُ وَالْمُرَادُ النَّهْيُ عَنْ صَيْدِ كُلِّ جَارِحٍ يَخْتَطِفُ الصَّيْدَ وَيَذْهَبُ بِهِ وَلَا يُمْسِكُهُ عَلَى صَاحِبِهِ وَقِيلَ أَرَادَ مَا يَخْطَفُ بِمِخْلَبِهِ كَالْبَازِي وَأَرَادَ بِذِي النُّهْبَةِ مَا يَنْتَهِبُ بِنَابِهِ كَالْفَهْدِ وَنَحْوِهِ وَالْمَحْفُوظ وَالَّذِي هُوَ الْمُثْبَتُ فِي الْأُصُولِ نَهَى عَنْ الْخَطْفَةِ وَهِيَ مَا اخْتَطَفَهُ الذِّئْبُ مِنْ أَعْضَاءِ الشَّاةِ وَهِيَ حَيَّةٌ أَوْ اخْتَطَفَهُ الْكَلْبُ مِنْ أَعْضَاءِ الصَّيْدِ مِنْ لَحْمٍ أَوْ غَيْرِهِ، المغرب في ترتيب المعرب، أبو الفتح الخوارزمي (ج135/2).

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- سعيد بن المسيب عن شيخ عن أبي الدرداء.

عبد الرزاق في "مصنفه"، (ج514/4)، ح8687-8688، والحميدي في مسنده (ج380/1)، ح401، وأخرجه أحمد في مسنده (ج37/36)، ح21706، ومن طريق سفيان بن عيينة.

وأخرجه أحمد في مسنده (ج505/45)، ح27512، عن علي بن عاصم.

وأخرجه الدولابي في الكنى والأسماء (1150/3، ح2003) من طريق سليمان بن بلال،

كلهم (سفيان، وعلي، وسليمان بن بلال) عن سهيل بن أبي صالح، عن عبد الله بن يزيد السعدي، عن سعيد بن المسيب عن شيخ عن أبي الدرداء.

2- سعيد بن المسيب عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ.

أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الأطعمة، باب ما جاء في أكل المصبورة (ج141/3)، ح1473، والبزار في مسنده (ج30/10)، ح4091، عن أبي كريب.

وأخرجه ابن أبي شيبة (ج57/1)، ح50.

كلاهما: (أبو كريب، وابن أبي شيبة)، عن عبد الرحيم بن سليمان، عن أبي أيوب الإفريقي عن صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- سعيد بن المسيب عن شيخ عن أبي الدرداء.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن سعيد:

أ. **عبد الله بن يزِيد الْبكْرِيّ** السَّعْدِيّ شيخ لسهيل بن أبي صَالح ذكره الْمزي فِي تَرْجَمَة سُهَيْل في شيوخه[1]،

وَذكره ابن حبَان فِي الثِّقَات فَقَالَ: عبد الله بن يزِيد من بني سعد بن بكر يروي عَن سعيد بن الْمسيب روى عَنهُ سُهَيْل[2].

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (ج224/12).
(2) الثقات، لابن حبان (ج13/7)، رقم8790.

قلت: هو مجهول، لم يوثقه غير ابن حبان على منهجه المتساهل في توثيق المجاهيل.

2-سعيد بن المسيب عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ.

روى هذا الوجه عن سعيد:

أ. **صَفْوَانُ بنُ سُلَيْمٍ القُرَشِيُّ الزُّهْرِيُّ المَدَنِيُّ**، الإمَامُ، الثِّقَةُ، الحَافِظُ، الفَقِيْهُ، أَبُو عَبْدِ اللهِ – وَقِيْلَ: أَبُو الحَارِثِ –القُرَشِيُّ[1]، قال أحمد بن عبد الله العجلي[2]، وأبو حاتم[3]، والنسائي: ثقة[4]، قال الذهبي: يقال: "إنه لم يضع جنبه أربعين سنة"، وقيل: إن جبهته ثقبت من كثرة السجود، وكان قانعاً لا يقبل جوائز السلطان، ثقة حجة[5]، وقال ابن حجر: "ثقة، مفتٍ عابد، رمي بالقدر"[6].

قلت: هو كما قال ابن حجر: ثقة رُمِيَ بالقدر.

رابعًا: الترجيح بيت الروايات:

الوجه الأول هو الراجح لما يلي:

1- رُوِيَ موصولًا، أما الوجه الثاني رُوِيَ منقطعًا، والموصول أرجح من المنقطع.
2- قول الدارقطني: "حديث سهيل بن أبي صالح كأنه أشبه بالصواب.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف؛ لوجود المبهم في الإسناد.

الخلاصة: في هذا الحديث علة نفي السماع بين سعيد بن المسيب (ت: 93هـ)، وأبي الدرداء (ت: 32هـ)، قال ابن أبي حاتم: قال أَبِي: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ عَنْ أَبِي الدَّرداء لا يَسْتَوِي، أي: لا يجيء؛ لأن سعيد بن المسيب ليس معروفًا بالرواية عن أبي الدرداء[7]؛ وقال الدارقطني في "العلل"، –في كلامه على هذا الحديث–: "لا يَثْبُتُ سماع سعيد من أبي الدرداء؛ لأنهما لم

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج364/5).
(2) الثقات للعجلي (ج467/1)، رقم762.
(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج424/4).
(4) تهذيب الكمال، المزي (ج187/13).
(5) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج503/1)، رقم2398.
(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص276)، رقم2922.
(7) علل الحديث، لابن أبي حاتم (ج422/4)، رقم1535.

يلتقيا"؛ ولأن أبا الدرداء تولى القضاء لعثمان بن عفان في دمشق، وكان سعيد بن المسيب غلامًا صغيرًا بالمدينة.

❖❖ مسند أبي ذر(جندب بن جنادة) ﷺ، وفيه ثلاثة أحاديث❖❖

حديث (15): وَسُئِلَ[1] عَنْ حَدِيثِ الْحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ[2]، عَنْ أَبِي ذَرٍّ[3]، سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِمَارَةِ، فَقَالَ: "مَنْ وَلِيَ عَشْرَةً جِيءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُولًا، لَا يُطْلِقُهُ إِلَّا الْحَقُّ"[4].

فَقَالَ: يَرْوِيهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ[5]، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ.

فَرَوَاهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ، وَفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَغَيْرُهُمْ، عَنْ يَحْيَى، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

وَالْحَارِثُ **لَمْ يَسْمَعْ** مِنْ أَبِي ذَرٍّ.

وَرَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَوَهِمَ.

وَتَابَعَهُ صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى بْنِ يَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ، وَالصَّوَابُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: عَنِ الْحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ مُرْسَلٌ.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج237/6)، ح1099.

(2) الْحَارِثُ بْنُ يَزِيدَ الْحَضْرَمِيُّ الْمِصْرِيُّ، نَزِيلُ بَرْقَةَ، ذُكِرَ أَنَّهُ عَقِلَ مَقْتَلَ عُثْمَانَ، وَثَّقَهُ أَبُو حَاتِمٍ، وَغَيْرُهُ، وقال اللَّيْثُ: "كان يصلي كل يوم ست مائة ركعة"، تاريخ الإسلام، الذهبي (ج392/3).

(3) أبو ذرّ الغفاريّ، الزاهد المشهور الصادق اللهجة، فرسول الله ﷺ يقول: «ما أقلت الغبراء ولا أظلّت الخضراء أصدق لهجة من أبي ذرّ» (أخرجه الترمذي، باب مناقب أبي ذر الغفاري 669/5، ح3801)، مختلف في اسمه واسم أبيه. والمشهور أنه جندب بن جنادة بن سكن، كان رسول الله ﷺ يبتدئ أبا ذر إذا حضر، ويتفقده إذا غاب، قال أبو ذر: إني لأقربكم مجلسًا من رسول الله ﷺ يوم القيامة، وذلك أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أقربكم منّي مجلسا يوم القيامة من خرج من الدّنيا كهيئته يوم تركته فيها، وإنّه والله ما منكم من أحد إلّا وقد نشب فيها بشيء غيري» وكانت وفاته بالربذة سنة إحدى وثلاثين، وقيل في التي بعدها، انظر ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (ج105/7)، رقم9877.

(4) السياق الذي ذكره الدارقطني لمتن الحديث لم أقف عليه في كتب السنة من رواية أبي ذر، بل وجدته من رواية عدد آخر من الصحابة منهم: سعد بن عبادة الأنصاري، أبو أمامة الباهلي، أبو هريرة الدوسي، عبادة بن الصامت الأنصاري، ولكني وجدت عن أبي ذر بنحوه أو بمعناه: عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى مَنْكِبِي، ثُمَّ قَالَ: "يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةُ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا"، أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الإمارة/ باب كراهة الإمارة بغير ضرورة (ج1457/3)، ح1825.

(5) يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني أبو سعيد القاضي ثقة ثبت من الخامسة مات سنة أربع وأربعين أو بعدها، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص591)، رقم7556.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** يحيى بن سعيد عن الْحارِث بن يزِيد، عن أَبِي ذَر.
- **الوجه الثاني:** يحيى بن سعيد، عن سعيد بن الْمسيب، عن أَبِي ذَر.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- يحيى بن سعيد عن الْحارِث بن يزِيد، عن أَبِي ذَر، عن رسول الله ﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (ج419/6)، ح32540، من طريق يزيد بن هارون.

وأبو داود الطيالسي في مسنده (ج391/1)، ح487، من طريق سلَّام بن سُليم.

والحاكم في المستدرك (ج4 /103)، ح7019، من طريق الليث بن سعد.

ثلاثتهم: (يزيد، وسلَّام، والليث) عن يحيى بن سعيد عن الْحارِث بن يزِيد، عن أَبِي ذَر، عن رسول الله ﷺ بنحوه.

2- يحيى بن سعيد، عن سعيد بن الْمسيب، عن أَبِي ذَر، عن رسول الله ﷺ.

أخرجه الحاكم في المستدرك (4 /103)، ح7020، من طريق صدقة بن موسى عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن الْمسيب، عن أَبِي ذَر، عن رسول الله ﷺ بنحوه.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1-يحيى بن سعيد عن الْحارِث بن يزِيد، عن أَبِي ذَر، عن رسول الله ﷺ.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن يحيى بن سعيد الأنصاري: يحيى القَطَّان، وفَرج بن فَضالَةَ، ويزِيد بن هارون، -ووجدته من طريق-يزيد بن هارون، سلَّام بن سليم، الليث بن سعد، ولكن لم أجده من طريق يحيى القطان وفرج بن فضالة، وبذلك يتضح أن خمسة رووا الحديث من هذا الوجه هم:

أ. **يحيى القَطَّان:** هُوَ يحيى بْن سَعِيد بْن فَرُّوخ، مولى بَني تميم، الحافظ العِلْم أبو سَعِيد البصْريّ القطّان الأحول، أحد الأئمّة الكبار[1]، قال أحمد: "ما رأيت مثله"[2]، وقال بُندار: "حدثنا إمام أهل زمانه يحيى القطان[3]، واختلفت إليه عشرين سنة،

---

(1) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج1244/4).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج150/9-151).

(3) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج144/14).

فما أظن أنه عصى الله قط، ولد القطان 120، ومات 198 في صفر، وكان رأسًا في العلم والعمل"[1]، وقال ابن حجر: "ثقة متقن حافظ، إمام قدوة"[2].

قلت: هو ثقة متقن.

ب. **فَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ التَّنُوخِيُّ[3] الْحِمْصِيُّ وَقِيلَ الدِّمَشْقِيُّ**[4]، قال أحمد بن حنبل: ثقة[5]، وقال عبد الرحمن بن مهدي: "ما رأيت شاميًا أثبت من الفرج بن فضالة"[6]، وقال الفلاس: "كنا عند يحيى يومًا ومعنا معاذ، فقال معاذ: ثنا فرج بن فضالة قال: فرأيت يحيى كلح وجهه"، قال: وسمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: "حدث فرج بن فضالة عن أهل الحجاز أحاديث مقلوبة منكرة"[7]، وقال البخاري: "فرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد: منكر الحديث"[8]، وقال أبو حاتم: "صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به، حديثه عن يحيى بن سعيد فيه إنكار وهو في غيره أحسن حالًا وروايته عن ثابت لا تصح"[9]، وقال النسائي: "ضعيف"[10]، وقال الدارقطني: "ضعيف الحديث، يروي عن يحيى بن سعيد أحاديث لا يتابع عليها"[11]، وقال ابن حجر: "لا يغتر أحد بالحكاية المروية في توثيقه، عن ابن مهدي، فإنها من رواية سليمان بن أحمد، وهو الواسطي، وهو كذاب"[12]، وقال في التقريب: "ضعيف"[13].

قلت: هو ضعيف.

---

(1) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج2/366)، رقم6173.

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص591)، رقم7557.

(3) التنوخيّ: بفتح التاء المنقوطة من فوقها باثنتين وضم النون المخففة وفي آخرها الخاء المعجمة، هذه النسبة إلى تنوخ وهو اسم لعدة قبائل اجتمعوا قديما بالبحرين وتحالفوا على التآزر والتناصر وأقاموا هناك فسموا تنوخًا. الأنساب، للسمعاني (ج3/90)، رقم742.

(4) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج4/705).

(5) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج12/391).

(6) المصدر السابق (ج12/390).

(7) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج7/141).

(8) التاريخ الكبير، البخاري (ج7/134)، رقم608.

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج7/85).

(10) تاريخ دمشق، ابن عساكر (ج48/266).

(11) سنن الدارقطني (ج1/72)، ح261، (ج5/480).

(12) تهذيب التهذيب، ابن حجر (ج2/120)، رقم4446.

(13) المرجع السابق (ج1 /444)، رقم5383.

ت. **يزيد بن هارون:** هو يَزِيْدُ بنُ هَارُوْنَ بنِ زَاذي السُّلَمِيُّ مَوْلاَهُمْ، الإِمَامُ، القُدْوَةُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو خَالِدٍ السُّلَمِيُّ مَوْلاَهُمْ، الوَاسِطِيُّ، الحَافِظُ[1]، قال ابن معين: "ثقة"[2]، وقال أحمد: "حافظ متقن"، وقال أبو حاتم: "ثقة، إمام، صدوق في الحديث، لا يسأل عن مثله"[3]، وقال ابن حجر: "ثقة متقن عابد"[4].

قلت: هو ثقة ثبت عابد.

ث. **سَلاَّمُ بنُ سُلَيْمٍ الحَنَفِيُّ أَبُو الأَحْوَصِ مَوْلاَهُم**، سبق ترجمته في حديث(6)، وهو ثقة متقن[5].

ج. **الليث بن سعد** بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الفَهْمِيُّ الإِمَامُ، الحَافِظُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، وَعَالِمُ الدِّيَارِ المِصْرِيَّةِ، أَبُو الحَارِثِ الفَهْمِيُّ، مَوْلَى خَالِدِ بنِ ثَابِتِ بنِ ظَاعِنٍ، وَأَهْلُ بَيْتِهِ يَقُوْلُوْنَ: نَحْنُ مِنَ الفُرسِ، مِنْ أَهْلِ أَصْبَهَانَ، وَلاَ مُنَافَاةَ بَيْنَ القَوْلَيْنِ، مَوْلِدُهُ: بِقَرْقَشَنْدَةَ فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَتِسْعِيْنَ[6]، قال الدارمي: قلت ليحيى بن معين: الليث أَعنِي ابن سعد أحب إِلَيْك أَو يحيى بن أَيُّوب فَقَالَ: "اللَّيْث أحب إِلَيّ وَيحيى ثِقَة"[7]، وقال ابن المديني: "الليث ثقة ثبت"[8]، وقال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: "ليس فيهم –يعني أهل مصر–أصح حديثًا من الليث بن سعد"[9]، وقال الذهبي: "ثبت من نظراء مالك"[10]، قال ابن حجر: "ثقة ثبت، فقيه إمام مشهور"[11].

قلت: هو ثقة ثبت.

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج358/9).

(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج100/4)، رقم3356.

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج295/9).

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص606)، رقم7789.

(5) انظر ترجمته (ص50).

(6) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج136/8).

(7) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص196)، رقم 719.

(8) تهذيب التهذيب، ابن حجر (ج481/3).

(9) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ج373/1)، رقم5919.

(10) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج151/2)، رقم4691.

(11) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص464)، رقم 5678.

2- يحيى بن سعيد، عن سعيد بن الْمسيب، عن أَبِي ذَر، عن رسول الله ﷺ.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن يحيى بن سعيد الأنصاري: الْوَلِيد بن عباد، وصدقَةُ بن موسى، لكني وجدته من طريق صدقة بن موسى فقط.

أ. الوليد بن عباد الأزدي:

ذكره ابن حبان في الثقات فقال: يروي عن الحسن[1]، وقال أبو حاتم الرازي: مجهول، وقال ابن عدي: يحدث عنه إسماعيل بن عياش ليس بمستقيم، وقد ساق له ابن عدي عدة أحاديث وقال: لا يروي عنه غير إسماعيل بن عياش، وقد روى هو عن قوم ليسوا بالمعروفين[2]، وقال الذهبي: شيخ[3].

قلت: لم يرد توثيق من العلماء فيه وابن حبان متساهل فلا عبرة بذكره في الثقات قلت: هو ضعيف، والله أعلم.

ب. **صدقة بْن موسى الدَّقيقيُّ البَصْريُّ**، أَبُو المغيرة، وقيل: أَبُو محمد البصري، من كبار أتباع التابعين[4]، قال يحيى بن معين: "ليس حديثه بشيء"[5]، قال أبو حاتم: "لين الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، ليس بقوي"[6]، وقال النسائي: "ضعيف"[7]، وقال ابن حبان: "كان شيخًا صالحًا إلا أن الحديث لم يكن من صناعته، فكان إذا روى قلب الأخبار حتى خرج عن حد الاحتجاج به"[8]، وقال الذهبي: "ضُعِف"[9]، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام"[10].

قلت: هو كما قال ابن حجر صدوق له أوهام.

---

(1) الثقات، لابن حبان (ج551/7)، رقم11426.
(2) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج368/8)
(3) ميزان الاعتدال، الذهبي (ج340/4).
(4) التاريخ الكبير، البخاري (ج297/4)، رقم 2889.
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج432/4).
(6) المصدر السابق (ج432/4).
(7) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج118/5).
(8) تهذيب التهذيب، ابن حجر (ج208/2).
(9) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج22/3).
(10) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص275)، رقم2921.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الوجه الأول: يحيى بن سعيد عن الْحارِث بن يزِيد، عن أَبِي ذَر، عن رسول الله ﷺ، الحديث من هذا الوجه منقطع الإسناد، ولكن هذا الوجه رواه أربعة من أصحاب يحيى الثقات، وعليه فهو الوجه الراجح، وقد صوبه الدارقطني أيضًا.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف؛ لانقطاعه فالحارث بن يزيد لم يسمع من أبي ذر.

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين الحارث بن يزيد الحضرمي(ت:130هـ)، وأبي ذر الغفاري(ت:32هـ)، قال الدارقطني: "الحارث لم يسمع من أبي ذر"، وقال ابن معين: "الْحَارِث بن يزِيد لم يسمع من أبي ذَر"[1]، فما ذهب إليه ابن معين والدارقطني صحيح، خاصة إذا علمنا أن أبا ذر كان بالربذة –على مسيرة ثلاثة أيام من المدينة باتجاه مكة–ومات بها، والحارث بن يزيد صنعاني حضرمي، هذا بالإضافة إلى الفرق الكبير بين سني الوفاة والذي يبلغ 98 نحو سنة.

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج4/477).

حديث (16): وَسُئِلَ[1] عَنْ حَدِيثِ خَرَشَةَ بْنِ الْحُرِّ[2]، عنْ أَبِي ذَرٍّ[3]، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "خَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مِنْ كَنْزٍ مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ، لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلُ".

فَقَالَ: يَرْوِيهِ مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ[4]، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ شَيْبَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ[5]، عَنْ خَرَشَةَ بْنِ الْحُرِّ، وَالْمَعْرُورِ[6]، عَنْ أَبِي ذَرّ.

وَقَالَ جَرِيرٌ: عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَقَالَ فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ: عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، فَرَفَعَهُ إِلَى أَبِي ذَرٍّ، وَرِبْعِيٌّ **لَمْ يَسْمَعْ** مِنْ أَبِي ذَرٍّ شَيْئًا، وَالْقَوْلُ قَوْلُ شَيْبَانَ.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ خَرَشَةَ بْنِ الْحُرِّ وَالْمَعْرُورِ[7]، عَنْ أَبِي ذَرٍّ.
- **الوجه الثاني:** مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ خَرَشَةَ بْنِ الْحُرِّ، وَالْمَعْرُورُ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

أخرجه أحمد في مسنده (ج9/5044)، ح21965، من طريق شيبان بن عبد الرحمن، عن منصور، عن ربعي عن خرشة بن الحر، عن المعرور عن أبي ذر.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج6/239)، ح1101.

(2) هو: خَرَشَةُ بنُ الحُرِّ بن قيس بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، قال ابن حجر: كان يتيمًا في حجر عمر، وقال أبو داود له صحبة وقال العجلي ثقة من كبار التابعين، تقريب التهذيب (ج1/193)، رقم 1707.

(3) انظر: ترجمته (ص90).

(4) هو: مَنْصُوْرُ بنُ المُعْتَمِرِ أَبُو عَتَّابٍ السُّلَمِيُّ، الحَافِظُ، الثَّبْتُ، القُدْوَةُ، أَبُو عَتَّابٍ السُّلَمِيُّ، الكُوْفِيُّ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ، وكان من كبار الحفاظ الأثبات. قال شُعْبَة: قال منصور: ما كتبت حديثًا قط، وقال عبد الرحمن بن مهدي: لم يكن بالكوفة أحد أحفظ من منصور، تاريخ الإسلام، الذهبي (ج3/741).

(5) هو: رِبْعِيُّ بنُ حِرَاشِ بنِ جَحْشِ بنِ عَمْرٍو الغَطَفَانِيُّ، الإِمَامُ، القُدْوَةُ، الوَلِيُّ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، أَبُو مَرْيَمَ الغَطَفَانِيُّ، ثُمَّ العَبْسِيُّ، الكُوْفِيُّ، من كبار التابعين، سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج4/359)، وقال ابن حجر: " ثقة عابد مخضرم من الثانية"، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص205).

(6) هو: المَعْرُوْرُ بنُ سُوَيْدٍ أَبُو أُمَيَّةَ الأَسَدِيُّ الكُوْفِيُّ، الإِمَامُ، المُعَمَّرُ، أَبُو أُمَيَّةَ الأَسَدِيُّ، الكُوْفِيُّ، قال ابن حجر: ثقة من الثانية، تقريب التهذيب (ج1/ 540)، رقم 6790.

(7) هكذا وقع في الرواية بالعطف، وفي مسند أحمد (عن ربعي، عن خرشة بن الحر، عن المعرور بن سويد، عن أبي ذر)، مسند أحمد (ج35/274)، ح21345-ح21564.

2- مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

أورده البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، في مسند أحمد بن منيع (178/6)، ح5644، من طريق جرير عن مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، فأسقط الواسطة بين ربعي وأبي ذر.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ خَرَشَةَ بْنِ الْحُرِّ، وَالْمَعْرُورُ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

روى هذا الوجه عن منصور بن المعتمر:

أ. **شَيْبَانَ بن عَبد الرَّحمن:** الحافظ، المؤدب، النحوي، البصري الأصل، الكوفي، التميمي مولاهم، أبو معاوية[1]، وقال محمد بن سعد[2]، وأحمد بن عبد الله العجلي[3]، والنسائي: ثقة، وسُئِلَ يحيى بن معين: فشيبان ما حاله في الأعمش؟ فقال: ثقة في كل شيء[4]، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: شيبان النحوي، كوفي، حسن الحديث صالح الحديث يكتب حديثه، ولا يحتج به[5]، قال الذهبي: حجة[6]، قال ابن حجر: ثقة، صاحب كتاب[7].

قلت: هو ثقة.

2- مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن منصور:

أ. **جَرِيْرُ بنُ عَبْدِ الحَمِيْدِ بنِ يَزِيْدَ الضَّبِّيُّ،** سبق ترجمته في حديث (12)، وهو ثقة تغير قبل موته[8].

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج406/7)، رقم150.
(2) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج498/8)، رقم3479.
(3) الثقات، للعجلي (ج462/1)، ح742.
(4) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص52)، رقم 56.
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج4/ 355).
(6) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج491/1)، رقم2316.
(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص269)، رقم2833.
(8) انظر ترجمته (ص:79).

ب. **الفُضَيْلُ بنُ عِيَاضِ بنِ مَسْعُوْدِ بنِ بِشْرٍ التَّمِيْمِيُّ**، الإِمَامُ، القُدْوَةُ، الثَّبْتُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أبو علي التميمي، اليربوعي، الخراساني[1]، قال عبد الرحمن بن مهدي عنه: "رجل صالح، ولم يكن بحافظ"، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن فضيل بن عياض فقال: "صدوق"[2]، وقال الذهبي: "ثقة رفيع الذكر"[3]، وقال ابن حجر: "ثقة عابد إمام"[4].

قلت: هو كما قال الذهبي وابن حجر: ثقة.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الرواية الراجحة هي الوجه الأول؛ لأن ربعي لم يسمع من أبي ذر كما بيَّن ذلك الدارقطني فقال: "والقول قول شيبان"، ومما يدلل على ذلك أنه روى عنه بواسطة كما في الوجه الأول، والرواية من الوجه الثاني منقطعة وضعيفة.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح، رجاله ثقات.

الخلاصة: أعل الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين ربعي بن حراش(ت:110هـ)، وأبي ذر(ت:32هـ)، حيث نقل أبو زرعة العراقي في كتابه "تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل"[5]، وابن حجر في تهذيب التهذيب[6]، أن ابن عساكر الدمشقي نقل في أطرافه: "لم يسمع ربعي من أبي ذر"، ثم قال ابن حجر: "إذا ثبت سماعه من عمر فلا يمتنع سماعه من أبي ذر"، ولما ترجم المزي لربعي بن حراش، ذكر في شيوخه أبا ذر الغفاري ثم عقب عليه فقال: "والصحيح أن بينهما زيد بن ظبيان"[7].

قلت: لعل معتمد الدارقطني في نفي السماع كون أبي ذر توفي بالربذة، وكون ربعي كوفيًا انتقل إلى الشام فسمع خطبة عمر بالجابية إحدى قرى دمشق وكانت تلك الخطبة سنة 16هـ، فلم يلق أبا ذر، وربما معتمده في ذلك رواية ربعي للحديث بوجه آخر عن خرشة بن الحر عن

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج439/15).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج73/7).
(3) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج124/2)، رقم4488.
(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص448)، رقم5431.
(5) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، ابن العراقي (ج103/1).
(6) تهذيب التهذيب، ابن حجر (ج237/3).
(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (ج55/9).

المعرور عن أبي ذر، وربما معتمده أيضًا رواية الحديث بعدة أوجه: فمرة "عن زيد بن ظبيان عن أبي ذر"[1]، ومرة "عمن حدثه عن أبي ذر"[2]، وثالثة "عن زيد بن ظبيان أو عن رجل–على الشك[3].

(1) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (ج62/4)، ح2182.

(2) أخرجه أحمد في مسنده (ج273/35)، ح21343.

(3) المصدر السابق (ج274/35)، ح21344.

حديث (17): وَسُئِلَ[1] عَنْ حَدِيثِ مُوَرِّقٍ[2]، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قال رسول الله ﷺ: "من لائمكم مِنْ خَدَمِكُمْ، فَأَطْعِمُوهُمْ مَا تَأْكُلُونَ، وَاكْسُوهُمْ مَا تَلْبَسُونَ، وَمَنْ لَا يُلَائِمُكُمْ فَبِيعُوهُ، وَلَا تُعَذِّبُوا خَلْقَ اللَّهِ".

فَقَالَ: يَرْوِيهِ مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ.

فَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، وَعُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَإِسْرَائِيلُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ[3]، عَنْ مُوَرِّقٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

وَرَوَاهُ وَرْقَاءُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَلَمْ يَذْكُرْ بينهما أحداً، وقول الثوري ومن تَابَعَهُ أَصَحُّ، وَمُوَرِّقٌ **لَمْ يَسْمَعْ** مِنْ أَبِي ذر.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ مُوَرِّقٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ.
- **الوجه الثاني:** مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ مُوَرِّقٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في حق المملوك، (ج506/4)، ح5161، والبزار في مسنده، (ج357/9)، ح3923، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب النفقات، باب ما جاء في تسوية المالك بين طعامه وطعام رقيقه وبين كسوته وكسوة رقيقه (ج13/8)، ح15778، من طريق جرير.

وأخرجه أحمد في مسنده (ج5016/9)، ح21883، (ج5025/9)، ح21915، من طريق سفيان الثوري.

كلاهما (جرير، والثوري) عن منصور عن مجاهد عن مورق عن أبي ذر الغفاري.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج190/3)، ح1120.

(2) هو: مُوَرِّقٌ العِجْلِيُّ أَبُو المُعْتَمِرِ البَصْرِيُّ، الإِمَامُ، قال ابن حجر: ثقة عابد، تقريب التهذيب: (ص549)، رقم6933.

(3) هو: مُجَاهِدُ بنُ جَبْرٍ أَبُو الحَجَّاجِ المَكِّيُّ الأَسْوَدُ، الإِمَامُ، شَيْخُ القُرَّاءِ وَالمُفَسِّرِيْنَ، الأَسْوَدُ، مَوْلَى السَّائِبِ بنِ أَبِي السَّائِبِ المَخْزُوْمِيِّ، قال ابن حجر: ثقة، إمام في التفسير وفي العلم، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص520)، رقم6481.

2- مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

أخرجه أبو بكر ابن عبدويه في كتاب الفوائد الشهير بالغيلاينات (ج348/1)، ح358، من طريق ورقاء عن منصور به.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ مُوَرِّقٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

روى هذا الوجه عن منصور ثلاثة من الرواة كما بين ذلك الإمام الدارقطني وهم: الثَّوْرِيُّ، وَعُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَإِسْرَائِيلُ.

أ. **سفيان الثوري،** سبق ترجمته في الحديث (6) وهو ثقة ثبت لكنه يدلس[1]، وهو أعلم الناس بحديث منصور.

ب. **عَبِيْدَةُ بنُ حُمَيْدِ بنِ صُهَيْبٍ الكُوْفِيُّ،** العَلاَّمَةُ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحَذَّاءُ[2]، قال ابن معين: "لم يكن به بأس عابوه أنه يقعد عند أصحاب الكتب"[3]، وقال ابن المديني: "أحاديثه صحاح، وما رويت عنه شيئًا وضعفه"، وقال في موضع آخر: ما رأيت أصح حديثًا منه ولا أصح رجالًا[4]، وقال عبد الله بن أحمد: "سَمِعت أبي يَقُول عُبَيْدَة بن حميد أصح حَدِيثًا عَن مَنْصُور من البكائي يَعْنِي زيادًا"[5]، وقال النسائي: "ليس به بأس"[6]، وقال الدارقطني: "ثقة"[7]، وقال في العلل: "كان من الحفاظ"[8]، قال ابن حجر: "صدوق، نحوي، ربما أخطأ، من الثامنة"[9].

قلت: هو صدوق ربما أخطأ.

---

(1) انظر ترجمته (ص50).
(2) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج508/8).
(3) انظر: تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ج175/1)، رقم1054.
(4) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج123/11).
(5) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (ج248/1)، رقم336.
(6) التعديل والتجريح، أبو الوليد الباجي (ج933/2)، رقم1022.
(7) سؤالات الحاكم للدارقطني (ج256/1)، رقم434.
(8) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (ج119/4).
(9) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص379)، رقم4408.

ت. **إِسْرَائِيْلُ بنُ يُوْنُسَ** بنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَمْرِو بنِ عَبْدِ اللهِ الهَمْدَانِيُّ، الحَافِظُ، الإِمَامُ، الحُجَّةُ، أَبُو يُوْسُفَ، السَّبِيْعِيُّ، الكُوْفِيُّ[1]، قال ابن مهدي: عن عيسى بن يونس قال لي إسرائيل: "كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن"[2]، وقال حجاج الأعور: قلنا لشعبة حدثنا حديث أبي إسحاق قال: "سلوا عنها إسرائيل فإنه أثبت فيها مني"[3]، وكان عبد الرحمن بن مهدي يقول: "كان إسرائيل في الحديث لصًا، يعني أنه يتلقف العلم تلقفًا"[4]، وقال أحمد: "ثقة، وتعجب من حفظه"[5]، وقال أبو حاتم: "ضعفه ابن المديني"[6]، وقال: "إسرائيل ثقة متقن من أتقن أصحاب أبي إسحاق"[7]، وقال ابن حجر: "ثقة تكلم فيه بلا حجة"[8].

قلت: هو ثقة، تكلم فيه بلا حجة.

ث. **جرير بن عبد الحميد الضبي:** سبق ترجمته في حديث (16) وهو ثقة تغير قبل موته[9].

2- مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

أ. **وَرْقَاءُ بنُ عُمَرَ بنِ كُلَيْبٍ اليَشْكُرِيُّ**، الإِمَامُ، الثِّقَةُ، الحَافِظُ، العَابِدُ، أَبُو بِشْرٍ وَيُقَالُ: الشَّيْبَانِيُّ الكُوْفِيُّ، نَزِيْلُ المَدَائِنِ، يُقَالُ: أَصلُهُ مَرْوَزِيٌّ[10]، قال أبو داود الطيالسي: قال لي شعبة: "عليك بورقاء فإنك لن تلقى بعده مثله حتى ترجع"[11]، قال محمود بن غيلان: قلت لأبي داود: أي شيء يعني بذلك؟ قال: "أفضل وأورع وخير منه"[12]، وقال أبو حاتم: "كان شعبة يثني عليه، وكان صالح الحديث"[13]،

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج355/7).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج330/2).
(3) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج130/2)
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج2 /330).
(5) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج269/7).
(6) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ج331/2)، وتاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج26/7).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج2 / 330).
(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص104)، رقم401.
(9) انظر ترجمته (ص79).
(10) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج419/7).
(11) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج492/13).
(12) المصدر السابق (ج492/13).
(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج50/9).

وقال ابن معين: "ورقاء وشيبان ثقتان"[1]، وقال: سمعت معاذ بن معاذ يقول ليحيى القطان: سمعت حديث منصور؟ قال: نعم، فقال: ممن؟ قال: من ورقاء، قال: "لا يساوي شيئًا"[2]، وقال يحيى بن معين: ورقاء بن عمر نزل المدائن، وهو ثقة وجلس وكيع إلى ورقاء، وهو يقرأ تفسير ابن أبي نجيح فقال: كتابك هذا كله سماع؟ فقال: بعضه سماع وبعضه عرض قال: تُميز هذا من هذا؟ قال: لا، فنفض ثوبه وقال: "السلام عليكم وقام"[3]، وقال أحمد: "ثقة صاحب سنة"، قيل له: كان مرجئًا؟ قال: "لا أدري"[4]، وقال ابن عدي: "لورقاء أحاديث كثيرة ونسخ، وله عن أبي الزناد نسخة، وعن منصور بن معتمر نسخة، وقد روى جملة ما رواه أحاديث غلط في أسانيدها وباقي حديثه لا بأس به"[5]، وقال الذهبي: "صدوق صالح"[6]، وقال ابن حجر: "صدوق، في حديثه عن منصور لِين"[7].

قلت: هو كما قال ابن حجر صدوق في حديثه عن منصور لين.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الوجه الأول مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ مُوَرِّقٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، هو الوجه الراجح عن منصور؛ لأنه:

أ. مروي عن أصحاب منصور الثقات، خاصة الثوري وهو أعلم الناس بحديث منصور[8].

ب. ترجيح الدارقطني لهذا الوجه.

أما الوجه الثاني فهو من رواية ورقاء وفي حديثه عن منصور لين[9].

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف منقطع لأن مورقًا لم يسمع من أبي ذر، كما ذكره الدارقطني.

---

(1) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج492/13).

(2) المصدر نفسه (ج490/13).

(3) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج378/8).

(4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج491/13).

(5) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج378/8).

(6) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج348/2)، رقم 6046.

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص580)، رقم7403.

(8) تاريخ ابن خيثمة (ج124/3).

(9) الضعفاء الكبير، للعقيلي (ج327/4).

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين مورق العجلي(ت:108هـ)، وأبي ذر(ت:32هـ)، حيث قال أبو زرعة: "لم يسمع مورق من أبي ذر شيئًا"[1]، ونقله العلائي في جامع التحصيل[2]، وقال الذهبي: "لم يلحق السماع منه، فذلك مرسل"[3].

(1) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص216).

(2) جامع التحصيل، العلائي (ص228)، رقم808.

(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج354/4).

❖❖ مسند أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ وَاسْمُهُ نَضْلَةُ بْنُ عُبَيْدٍ وفيه حديث واحد❖❖

حديث(18): وَسُئِلَ[1] عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ[2]، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ[3]، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ".

فَقَالَ: يَرْوِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ الْأَسْلَمِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ.

وَلَا يَثْبُتُ لِابْنِ الْمُنْكَدِرِ سَمَاعٌ مِنْ أَبِي بَرْزَةَ.

وَرَوَاهُ خَالِدٌ الْعَبْدُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ.

وَكِلَاهُمَا غَيْرُ ثَابِتٍ.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ.
- **الوجه الثاني:** مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- محمد بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ.

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، (373/5)، ح5597، من طريق عبد الرحمن بن حرملة عن محمد بن المنكدر عن أبي برزة الأسلمي.

2- مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ.

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه، كتاب الصلاة، باب الصيام، (ج562/2)، ح4470)، وأبو نعيم الأصبهاني في تاريخ أصبهان (ج228/1)، والطبري في تهذيب الآثار (ج125/1،) ح177، من طريق محمد بن أبي حميد،

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدراقطني (ج308/6)، ح1158.

(2) مُحَمَّدُ بنُ المُنْكَدِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ القُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، القُدْوَةُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ القُرَشِيُّ، التَّيْمِيُّ، المَدَنِيُّ. قال ابن حجر: ثقة فاضل من الثالثة، تقريب التهذيب، (ص508)، رقم6327.

(3) هو: نضلة بن عبيد بن عابد وقيل: نضلة بن عمرو، وقيل: نضلة بن عبد الله، وقيل: عبد الله بن نضلة بن الحارث، أبو برزة الأسلمي، انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (ج341/6)، رقم8737.

وأخرجه ابن المقرئ في معجمه (154/1)، ح439، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (352/6) من طريق سفيان الثوري.

وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار (ج125/1)، ح176، من طريق خالد العبد.

وأخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (4/2) من طريق أيوب بن سيار الزهري، أربعتهم (محمد، وسفيان، وخالد، وأيوب) عن محمد بن المنكدر به.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- محمد بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ.

روى هذا الوجه عن محمد بن المنكدر:

أ. **عَبْد الرَّحْمَن بْنُ حَرْمَلَةَ بْنُ عَمْرٍو**، أَبُو حَرْمَلَةَ الأَسْلَمِيُّ، قال يحيى بن سعيد القطان وقد سُئِلَ عن ابن حرملة فضعفه، ولم يدفعه[1]، وقال ابن معين: حَدثنَا يحيى بن سعيد عَن عبد الرَّحْمَن بن حَرْمَلَة قَالَ كنت سيء الْحِفْظ أَو كنت لَا أحفظ قَالَ فَرخص لي سعيد بن الْمسيب فِي الْكتاب[2]، وقال عبد الله بن أحمد، عن أبيه قال: عبد الرحمن بن حرملة كذا وكذا[3]، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه، فقال: "يكتب حديثه، ولا يحتج به"[4]، وقال النسائي: "ليس به بأس"[5]، وقال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ"[6].

قلت: هو صدوق ربما أخطأ.

وروى عن عبد الله بن حرملة تلميذه عبد الله بن عامر:

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج223/5).
(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، (ج206/3)، رقم949.
(3) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج502/5).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج223/5).
(5) تهذيب الكمال، المزي (ج17 / 58).
(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص339)، رقم3840.

* **عبد الله بن عامر الأسلمي أبو عامر المدني،** قال يحيى بن معين: "ضَعِيف"[1]، وقال البخاري: "يتكلمون في حفظه"[2]، وقال ابن حجر: "ضعيف"[3].

قلت: هو ضعيف.

2- مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن محمد بن المنكدر، خالد العبد، ولكني وجدته من طريق محمد بن أبي حميد، وأيوب بن سيار الزهري، وسفيان الثوري.

أ. **خالد العبد،** هو ابن عبد الرحمن، يروي عن الحسن، وَابن المنكدر، وَغيرهما، وعنه سلم بن قتيبة، قال البخاري: قال عمرو بن علي: "خالد العبد هو قدري متروك الحديث جدًا، قد أجمعت عليه الأئمة"، قال: سمعت يزيد بن زريع يقول: ثنا خالد فقال له رجل: من خالد؟ قال: أتراني أقول: خالد العبد؟ لأن أقع من فوق هذه المنارة أحب إلي من أن أحدث عن خالد العبد![4]، وقال ابن حبان: "كان يسرق الحديث ويحدث من كتب الناس"[5]، وقال ابن حجر: "تركه غير واحد"[6].

قلت: هو متروك.

ب. **محمد بْن أَبِي حميد الأَنْصَارِيّ الزُّرَقِيُّ[7] الْمَدَنِيّ،** وهو الذي يقال لَهُ: حَمَّاد بْن أَبِي حميد، قال ابن معين: "هُوَ حَمَّاد بن أَبى حميد هُوَ مدنِي وَلَيْسَ حَدِيثه بِشَيْء"[8]، وقال أحمد بن حنبل: "أَحَادِيثه أَحَادِيث مَنَاكِير"[9]، وقال البخاري: "منكر الحديث"[10]، وقال أبو حاتم: "كان رجلًا ضرير البصر وهو منكر الحديث ضعيف الحديث مثل ابن أبي سبرة ويزيد بن

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج171/3)، رقم767.

(2) التاريخ الكبير، البخاري (ج156/5)، رقم482.

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص309)، رقم3403.

(4) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج3/ 446).

(5) المجروحين، لابن حبان (ج280/1)، رقم297.

(6) لسان الميزان، ابن حجر (ج350/3).

(7) الزُرَقى: بضم الزاى وفتح الراء وفي آخرها القاف، هذه النسبة إلى بنى زريق وهم بطن من الأنصار، يقال لهم: بنو زريق ابن عبد حارثة بن مالك. الأنساب للسمعاني (ج285/6)، رقم1913.

(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج180/3)، رقم800.

(9) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (ج405/2)، رقم2811.

(10) التاريخ الكبير، البخاري (ج70/1)، رقم168.

عياض، يروى عن الثقات بالمناكير، وقال أبو زرعة الرازي: "ضعيف الحديث"[1]، وقال الذهبي: "ضعفوه"[2]، وقال ابن حجر: "ضعيف"[3].

قلت: هو ضعيف.

ت. سفيان الثوري: سبق ترجمته في حديث (6) وهو ثقة حافظ فقيه ربما دلس[4]، وروى هذا الوجه عن سفيان الثوري:

***علي بن غراب:** وثقه يحيى ابن معين[5]، وقال أحمد بن حنبل: " لَيْسَ لي بِهِ خبر سَمِعت مِنْهُ مَجْلِسًا وَاحِدًا وَكَانَ يُدَلس وَمَا أَرَاهُ إِلَّا كَانَ صَدُوقًا"[6]، وقال النسائي: "ليس به بأس، وكان يدلس"[7]، وقال ابن حبان: "كَانَ غاليًا فِي التَّشَيُّع كثير الْخَطَأ فِيمَا يروي حَتَّى وجد الْأَسَانِيد المقلوبة فِي رِوَايَته كثيرًا والأشياء الْمَوْضُوعَة الَّتِي يَرْوِيهَا عَن الثِّقَات فَبَطل الِاحْتِجَاج بِهِ"[8]، وقال ابن حجر: "صدوق وكان يدلس ويتشيع وأفرط ابن حبان في تضعيفه"[9].

قلت: هو كما قال ابن حجر: صدوق كان يدلس ويتشيع، وإن كان مختلف فيه.

ورواه عن علي بن غراب:

****عامر بن سيار:** قال أبو حاتم الرازي: " رجل مجهول"[10]، وذكره ابن حبان في الثقات[11].

قلت: هو مجهول.

وعليه فإن إسناد الحديث من طريق سفيان الثوري ضعيف؛ لضعف تلميذه وتلميذ تلميذه.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج234/7)، رقم1276.
(2) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج166/2)، رقم4812.
(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص475)، رقم5836.
(4) انظر: ترجمته (ص50).
(5) تاريخ ابن معين (ج269/3)، رقم1257.
(6) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (ج297/3)، رقم5318.
(7) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج502/13)، رقم6371.
(8) المجروحين، لابن حبان (ج105/2)، رقم677.
(9) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص404)، رقم4783.
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج233/6).
(11) الثقات، لابن حبان (ج502/8)، رقم14673.

ت. **أيوب بن سيار**: قال يحيى بن معين: "ليس بشيء"[1]، وقال أبو زرعة: "ضعيف الحديث"[2]، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث منكر الحديث ليس بالقوي"[3].

قلت: هو ضعيف.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الوجه الأول محمد بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، هو الراجح؛ لما يلي:

روى الوجه الأول: عبد الرحمن بن حرملة وهو صدوق.

بينما روى الوجه الثاني: خالد العبد وهو متروك وتابعه محمد بن أبي حميد وهو ضعيف منكر الحديث، وتابعهما أيوب بن سيار، وهو ضعيف، تابعهما سفيان الثوري وإن كان ثقة إلا أن تلميذه وتلميذ تلميذه ضعيفان لا تقوم بهما حجة.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف؛ بسبب:

1. انقطاعه؛ لنفي سماع محمد بن المنكدر من أبي برزة الأسلمي كما بيَّن ذلك الإمام الدارقطني.
2. عبد الله بن عامر الأسلمي ضعيف.

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة عدم ثبوت السماع بين محمد بن المنكدر (ت:130هـ)، وأبي برزة الأسلمي (ت: 60هـ)، ولعل مستند الدارقطني في نفي سماعهما كون أبي برزة نزل البصرة وأقام بها مدة مع معاوية، ومات بها أبو بخرسان، فيكون نزول أبي برزة الأسلمي بعد سنة 40هـ، بعد تولي معاوية الخلافة، وكان محمد بن المنكدر المولود سنة بضع وثلاثين بالمدينة، فلم يلق أبي برزة ولم يثبت سماعه منه، وكذلك لم يذكر أحد أبا برزة في شيوخ ابن المنكدر ولا ابن المنكدر في تلاميذ أبي برزة.

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج171/3)، رقم755.
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج248/2).
(3) المصدر السابق (ج248/2).

❖❖مسند أبي موسى الأشعري (عبد الله بن قيس) ﷺ وفيه حديث واحد❖❖

حديث (19): وَسُئِلَ[1] عَنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْد[2]، عَنْ أَبِي مُوسَى[3]، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أُحِلَّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ لِإِنَاثِ أُمَّتِي، وَحُرِّمَ ... الْحَدِيثَ".

فَقَالَ: يَرْوِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْ نَافِعٍ، فَرَوَاهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ[4]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى،

وَرَوَاهُ سُوَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ[5]، عَنْ عَبْيُدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ[6]، عَنْ أَبِي مُوسَى وَوَهِمَ فِيهِ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي قَوْلِهِ: سَعِيدٌ الْمَقْبُرِيُّ، وَإِنَّمَا هُوَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، وَفِي تَرْكِهِ نَافِعًا فِي الْإِسْنَادِ.

وَرَوَاهُ عَبْدُ الله بن عمر العمري، عن نافع، عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى.

وَهُوَ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ لِأَنَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي هِنْدٍ **لَمْ يَسْمَعْ** مِنْ أَبِي مُوسَى شَيْئًا، وَقَالَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سعيد بن أبي هند، عن أبي مرة مَوْلَى عُقَيْلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى فِي حَدِيثِ النَّهْيِ، عَنِ اللَّعِبِ بِالنَّرْدِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج241/7)، ح1320.

(2) سعيد بن أبي هند، الفزارى مولاهم، مولى سمرة بن جندب (وهو والد عبد الله بن سعيد بن أبى هند) قال أبو حاتم لم يلق أبا موسى الأشعري ولا أبا هريرة، جامع التحصيل، العلائي (ص185)، رقم246.

(3) عَبْدُ اللهِ بْنُ قَيْسٍ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ حَلِيفُ آلِ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ أَسْلَمَ بِمَكَّةَ، وَهَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ، ذُو الْهِجْرَتَيْنِ، هِجْرَةِ الْحَبَشَةِ وَالْمَدِينَةِ، فَبَقِيَ بِالْحَبَشَةِ مَعَ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ حَتَّى قَدِمَ مَعَهُ زَمَنَ خَيْبَرَ، (معرفة الصحابة، لأبي نُعيم الأصفهاني (ج1749/4)، رقم4427.

(4) نافع أبو عبد الله، المدني، القرشي، العدوي، وقيل: المغربي الأصل، وقيل: النيسابوري، مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب، وقيل: سلسلة الذهب مالك عن نافع عن ابن عمر، قال ابن حجر: "مولى ابن عمر ثقة ثبت فقيه مشهور"، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص559)، رقم7068.

(5) سُوَيْدُ بنُ عَبْدِ العَزِيْزِ، أَبُو مُحَمَّدٍ السُّلَمِيُّ مَوْلاَهُمْ، الدِّمَشْقِيُّ، الفَقِيْهُ المُقْرِئُ، وُلِّي قضاء بَعْلَبَكّ، وشارك في قضاء دمشق يحيى بْن حمزة في وقت، وكان مِن كبار العلماء، قال ابن حجر: ضعيف جداً، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص260)، رقم 2692.

(6) سعيد بن أبي سعيد المقبري أبو سعيد المدني، صاحب أبي هريرة مجمع على ثقته لكن كان شعبة يقول: حدثنا سعيد المقبري بعد أن كبر وزعم الواقدي أنه اختلط قبل موته بأربع سنين وتبعه بن سعد ويعقوب بن شيبة وابن حبان وأنكر ذلك غيرهم وقال الساجي عن يحيى بن معين أثبت الناس فيه ابن أبي ذئب، مقدمة فتح الباري، لابن حجر (ص405).

وَهَذَا يُقَوِّي قَوْلَ الْعُمَرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رَجُلٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** نَافِعٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى.
- **الوجه الثاني:** سويد بن عبد العزيز عن عبيد الله عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى.
- **الوجه الثالث:** نافع عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى.
- **الوجه الرابع:** سعيد بن أبي هند، عن أبي مرة مولى عقيل، عن أبي موسى.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- نَافِع عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى.

أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزينة، باب تحريم الذهب على الرجال (ج161/8)، ح5148، ومعمر بن راشد في جامعه (ج68/11)، ح19930، من طريق أيوب السختياني.

وأخرجه الترمذي في سننه، أبواب اللباس عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الحرير والذهب (ج217/4)، ح1720، والنسائي في سننه، كتاب الزينة، باب تحريم لبس الذهب، 190/8، ح5265، وأحمد في مسنده (ج276/32)، ح19515، (ج415/32)، ح19645، والبزار في مسنده (ج80/8)، ح3078، من طريق عبيد الله بن عمر.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (ج151/5)، ح24645، من طريق عبيد الله بن عمر وأبي أسامة.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (ج407/1)، ح508، من طريق عبد الله بن نافع مولى ابن عمر.

أربعتهم: (أيوب، وعبيد الله، وأبو أسامة، وعبد الله) عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري.

2- سَعِيد بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى.

أورده الدارقطني في كتابه العلل (ج241/7)، ح1320، ولم أقف عليه في كتب السنة.

3- نافع عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى.

أخرجه أحمد في مسنده (ج32 /259)، ح19503، من طريق أيوب.

وأخرجه أحمد في مسنده (ج266/32)، ح19507، من طريق عبد الله بن عمر العمري.

كلاهما (أيوب، عبد الله بن عمر العمري) عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن رجل، عن أبي موسى الأشعري.

4- سعيد بن أبي هند، عن أبي مرة مولى عقيل، عن أبي موسى.

اخرجه أحمد في مسنده (ج287/32)، ح19522، والآجري في تحريم النرد والشطرنج والملاهي (ج114/1)، ح12، من طريق أسامة بن زيد، عن سعيد بن أبي هند، عن أبي مرة مولى عقيل، عن أبي موسى الأشعري.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- نَافِعٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى.

روى هذا الوجه عن نافع:

أ. **أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ:** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي تَمِيمَةَ كَيْسَانَ الْبَصْرِيُّ، أَحَدُ الأَعْلامِ، الحسن البصري يقول: أيوب سيد شباب أهل البصرة[1]، وقال أبو خشينة[2]: سألت محمد بن سيرين: من حدثك بحديث كذا وكذا ؟ قال: "حدثني الثبت الثبت أيوب"[3]، وسُئِلَ يحيي بن سعيد: من أثبت أصحاب نافع؟ قال: "أيوب، وعبيد الله، ومالك"[4]، وفي كتاب الطبقات لابن سعد: أيوب مولى تميم[5]، وفي المطبوع من طبقات ابن سعد: "مولى لعَنَزَةَ"[6]، وقال الذهبي: "الإمام"، قال شعبة: "ما رأيت مثله كان سيد الفقهاء"[7]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد"[8].

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله (ج512/3).

(2) هو: حاجب بن عمر بن عبد الله بن إسحاق أبو خشينة الثقفي البصري. أخو عيسى بْن عُمَر النحوي وابن أخي الحكم بْن الأعرج، وثقه ابن حبان، والذهبي، وَقَال ابن حجر: صدوق يهم، انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (ج202/5).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج255/2).

(4) تاريخ ابن أبي خيثمة (ج217/2-344-346).

(5) إكمال تهذيب الكمال، المزي (ج2 / 321).

(6) الطبقات الكبرى ابن سعد (ج183/7).

(7) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج1 / 160)، رقم511.

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص117)، رقم605.

قلت: هو ثقة ثبت.

ب. **عُبَيْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ العَدَوِيُّ**، سبق ترجمته في حديث(8) وهو ثقة ثبت[1].

2- سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيّ، عَنْ أَبِي مُوسَى.

روى هذا الوجه عن سعيد كما قال الدارقطني: عَبُيْدِ اللَّهِ بن عمر وقد سبق ترجمته في حديث (8) وهو ثقة ثبت[2].

3- نافع، عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى.

روى هذا الوجه عن نافع:

أ. **عَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ بنِ حَفْصِ بنِ عَاصِمٍ العَدَوِيُّ**، ابْنِ أَمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، المُحَدِّثُ، الإِمَامُ، الصَّدُوْقُ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ القُرَشِيُّ العمري[3]، قال ابن عدي: كتب إلي محمد بن الحسن، حدثنا عمرو بن علي، قال: "كان يحيى القطان لا يحدث عن عبد الله بن عمر، وكان عبد الرحمن يحدث عنه"[4]، وقال ابن المديني: "ضعيف"[5]، وفي كتاب العلل للمروذي عن أحمد وذكر العمري فلم يرضه وقال: "هو لين الحديث"[6]، وفي رواية عن أحمد وسئل عنه كيف حديثه؟ فقال: كان يزيد في الأسانيد وكان رجلًا صالحًا[7]، وقال الترمذي عن البخاري: "ذاهب لا أروي عنه شيئًا"[8]، وقال الترمذي: "يضعف من قبل حفظه"[9]، وقال ابن حجر: "ضعيف عابد"[10].

قلت: هو ضعيف.

ب. أيوب السختياني: وقد سبقت ترجمته في الوجه الأول، وهو ثقة ثبت[11].

---

(1) انظر ترجمته (ص 57).
(2) انظر ترجمته (ص 40).
(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج339/7)، رقم123.
(4) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج233/5).
(5) تهذيب الكمال، المزي (ج327/15).
(6) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية المروذي (ج88/1)، تحقيق وصي الله عباس.
(7) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي (ج75/8).
(8) العلل الكبير، الترمذي (ج389/1).
(9) سنن الترمذي (ج459/3)، ح1891.
(10) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص314)، رقم3489.
(11) انظر ترجمته (ص105).

4- سعيد بن أبي هند، عن أبي مرة مولى عقيل، عن أبي موسى.

روى هذا الوجه عن سعيد كما قال الدارقطني:

أ. **أُسَامَةُ بنُ زَيْدٍ:** الإِمَامُ العَالِمُ الصَّدُوْقُ أَبُو زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ، مَوْلاَهُم، المدنيُّ[1]، قال ابن معين: ثقة[2]، وقال مرة: "ليس به بأس"[3]، وقال أحمد بن حنبل: "روى عن نافع أحاديث مناكير"[4]، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"[5]، وقال ابن حجر: "صدوق يهم"[6].

قلت: هو صدوق يهم.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الوجه الثالث والوجه الرابع راجحان؛ لعدم الانقطاع فيهما، بعد دراسة الحديث قد يتبادر إلى الذهن أن الوجه الأول هو الراجح؛ وذلك لأن أيوب وعبيد الله أثبت الناس في نافع، لكن بعد التوسع في الدراسة تبين أن الوجه الثالث والرابع راجحان كما أشار إلى ذلك الدارقطني.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

الوجه الثالث: إسناده ضعيف؛ لضعف عَبْد الله بن عمر العمري، والمبهم في الإسناد.

الوجه الرابع: إسناده ضعيف؛ لأن أسامة بن زيد صدق يهم ولم يُتابع.

الخلاصة: وجه العلة التي أشار إليها الإمام الدارقطني على الرغم من صحة السند في الظاهر هي: نفي سماع سعيد بن أبي هند (ت:106هـ) من أبي موسى الأشعري (ت:44هـ)، قال الدكتور يوسف الداودي: "حجة الإمام الدارقطني (التاريخ) حيث أنَّ سعيد بن أبي هند مات-رحمه الله- سنة ستة عشر ومائة، أو ما بعدها فهو من الطبقة الثالثة، وأبو موسى الأشعري وهو عبدالله بن قيس مات ﷺ على الراجح من الأقوال سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِيْنَ عَلَى الصَّحِيْح، فكيف سمع سعيد بن أبي هندٍ منه وبينهما هذه المفاوز؟"[7]، وقال أبو حاتم: "لم يلق

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج23/4).
(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (157/3)، رقم665.
(3) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص66)، رقم 118.
(4) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله (ج302/1)، رقم503.
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج285/2).
(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص98)، رقم317.
(7) منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتابه العلل، يوسف الداودي (ص132-133).

أبا موسى الأشعري ولا أبا هريرة"[1]، وقال الدارقطني: سعيد بن أبي هند لم يسمع من أبي موسى شيئًا"، وقال ابن حجر: "أرسل عن أبي موسى"[2]،

قلت: ليس مستبعدًا على التاريخ لقاء سعيد لأبي موسى، فالفرق بين وفاتيهما (76سنة)، ولا يُعرف عُمُر سعيد عند موته، ولعل مستند الأئمة في نفي سماع سعيد من أبي موسى روايته عنه بواسطة أبي مُرة مولى عقيل حينًا، وبإبهامه في الرواية حينًا آخر، ويحتمل ذلك؛ لاختلاف البلاد، فإنَّ أبا موسى الأشعري حكَّم في صفين بين الخصمين سنة 37هـ، وولي البصرة لعمر وعثمان، وولي الكوفة ومات بها، أما سعيد بن أبي هند فكان بالمدينة، فأين التقيا؟

(1) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص75).

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص242)، رقم2409.

❖❖ مسند أبي هريرة ﷺ وفيه أربعة أحاديث❖❖

حديث (20): **وَسُئِلَ[1] عَنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ[2]، عَنْ أَبِي هريرة، أن النبي ﷺ كان يقول: "مالك يوم الدين".**

فَقَالَ: يَرْوِيهِ الْأَعْمَشُ[3]، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ هَارُونُ بْنُ مُوسَى النَّحْوِيُّ[4]، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، وَهَارُونُ **لَمْ يَسْمَعْ** مِنَ الْأَعْمَشِ، قَالَ ذَلِكَ بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ السُّكَّرِيُّ[5]، عَنْ هَارُونَ، عَنِ الْأَعْمَشِ.

وَخَالَفَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الرُّومِيُّ[6] رَوَيَاهُ، عَنْ هَارُونَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ دِينَارٍ[7]، عَنِ الْأَعْمَشِ.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** هارون بن موسى النحوي عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة.
- **الوجه الثاني:** هارون بن موسى النحوي عن الحسن بن دينار عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج175/7)، ح1493.

(2) أَبُو صَالِحٍ السَّمَّانُ ذَكْوَانُ بنُ عَبْدِ اللهِ، القُدْوَةُ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، مَوْلَى أُمِّ المُؤْمِنِيْنَ جُوَيْرِيَةَ الغَطَفَانِيَّةِ، كَانَ مِنْ كِبَارِ العُلَمَاءِ بِالمَدِيْنَةِ، قال ابن حجر: ثقة ثبت، سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج36/5)، وتقريب التهذيب، ابن حجر (ص203)، رقم1841.

(3) الأَعْمَشُ سُلَيْمَانُ بنُ مِهْرَانَ الكَاهِلِيُّ، الإِمَامُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، شَيْخُ المُقْرِئِيْنَ وَالمُحَدِّثِيْنَ، قال ابن حجر: "ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع لكنه يدلس"، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص254)، رقم2615.

(4) هَارُونُ بْنُ مُوسَى النَّحْوِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الأَزْدِيُّ، مَوْلاهُمُ، الْبَصْرِيُّ الأعور، وقال ابن حجر: ثقة مقرئ إلا أنه رمي بالقدر، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص569)، رقم7246، النحويّ: هذه النسبة إلى معرفة النحو وعلم الإعراب، الأنساب، للسمعاني (ج49/13).

(5) السُكْرى: بضم السين المهملة وفتح الكاف المشددة، وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى بيع السكر وشرائه وعمله، انظر النساب، للسمعاني (ج156/7).

(6) الرومي: بضم الراء المهملة والميم بعد الواو، هذه النسبة إلى بلاد الروم، هذه النسبة لجماعة من أهلها أسلموا إما بطريق السبي أو اختياراً، الأنساب، للسمعاني (ج195/6).

(7) الْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ الْبَصْرِيُّ، قال ابن حجر: "ذكره في الضعفاء كل من ألف فيهم"، لسان الميزان، ابن حجر (ج40/3)، رقم2269.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- هارون بن موسى النحوي عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

أخرجه ابن جميع في معجم الشيوخ (ص175)، من طريق بشر[1] بن محمد السكري عن هارون بن موسى عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

2- هارون بن موسى النحوي عن الحسن بن دينار عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.

أورد الإمام الدارقطني هذا الوجه في كتابه العلل (ج7/175)، ح1493، ولم أقف عليه في كتب السنة.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- هارون بن موسى النحوي عن الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

قال الدارقطني روى هذا الوجه عن هارون:

أ. **بشر بن محمد السكري:** بشر بن محمد بن أبان بن مسلم البصري سكن بغداد، السكري أبو أحمد، قال أبو حاتم: "شيخ"[2]، وذكره ابن حبان في الثقات[3]، وقال ابن عدي: "أرجو أنه لا بأس به"[4]، وقال أبو الفتح الأزدي: "منكر الحديث"[5]، وقال الذهبي: "صدوق"[6].

قلت: هو كما قال الذهبي: صدوق.

2- هارون بن موسى النحوي عن الحسن بن دينار عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.

قال الدارقطني روى هذا الوجه عن هارون: إسماعيل بن عياش، ومحمد بن عمر الرومي.

---

(1) في معجم الشيوخ لابن جميع الصيداوي (بُسر) والصحيح (بِشر) ربما صُحفت.
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج2/364)، رقم1401.
(3) الثقات، لابن حبان (ج8/139)، رقم12633.
(4) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (ج2/177).
(5) لسان الميزان، ابن حجر (ج2/32).
(6) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج5/284).

أ. **إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشِ بْنِ سُلَيْمٍ**، الإِمَامُ أَبُو عُتْبَةَ الْعَنْسِيُّ، بِالنُّونِ، الْحِمْصِيُّ الْحَافِظُ، أَحَدُ الأَعْلامِ[1]، قال يحيى بن معين: "ثقة"[2]، وقال أحمد بن حنبل: "هذا كان مثل وكيع"[3]، وقال البخاري: "إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر"[4]، وقال أبو زرعة الرازي: "صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين"[5]، وقال أبو حاتم: "لين يكتب حديثه"[6]، وعده ابن حجر في المرتبة الثالثة في طبقات المدلسين وقال: "مُختلف في توثيقه وحديثه عن الشاميين مقبول عند الاكثر"[7]، وقال في التقريب: "صدوق في روايته عن أهل بلده مُخَلِط في غيرهم"[8].

قلت: هو صدوق في روايته عن الشاميين، وضعيف في روايته عن الحجازيين والعراقيين.

ب. **محمد بن عمر بن عبد الله بن فيروز الباهلي** مولاهم بن الرُّومي البصري، قال أبو زرعة: "شيخ لين"، وقال أبو حاتم: "فيه ضعف"[9]، وذكره ابن حبان في الثقات[10]، وقال ابن حجر: "لين الحديث"[11].

قلت: هو لين الحديث.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

- **الوجه الأول:** رواه عن هارون: بشر بن محمد السكري، وهو صدوق ولم يُتابع، وهذا الوجه منقطع بسبب عدم سماع هارون من الأعمش.
- **والوجه الثاني:** رواه عن هارون:

---

(1) المصدر السابق (ج809/4).
(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج411/4)، رقم 5032.
(3) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج7/ 168).
(4) المصدر السابق (ج7/ 168).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج192/2).
(6) المصدر السابق.
(7) طبقات المدلسين (ص38).
(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص109)، رقم 473.
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج22/8).
(10) الثقات، لابن حبان (ج71/9)، رقم15241.
(11) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص 498)، رقم6169.

1- إسماعيل بن عياش وهو مُخَلِط في روايته عن البصريين، وهو مدلس من الطبقة الثالثة ولم يصرح بالسماع فروايته ضعيفة.

2- محمد بن عمر الرومي، وهو لين الحديث ولم يُتابع؛ فروايته ضعيفة أيضًا.

الوجه الثاني هو الراجح؛ لما يلي:

1- رواة الوجه الثاني أكثر عددًا.

2- الانقطاع في الوجه الأول، فهارون لم يسمع من الأعمش، كما قال الدارقطني، والإمام أحمد.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف؛ بسبب ضعف اسماعيل بن عياش ومحمد بن عمر الرومي والحسن بن دينار.

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين هارون بن موسى (ت:161هـ-170هـ)، وسليمان الأعمش (ت:151هـ-160هـ)، حيث قال الإمام أحمد: "لم يسمع من الأعمش"[1]، وقال الدارقطني: "هارون لم يسمع من الأعمش"[2]، ولعل ما ذهب إليه الإمام أحمد والإمام الدارقطني من نفي سماعهما سببه المعاصرة بينهما مع اختلاف شيوخهما، فقد روى الأعمش عن نحو مائة شيخ، وروى هارون عن نحو ثمانية وعشرين شيخًا، فلم يجتمعا في الرواية إلا عن شيخين أو ثلاثة، مما يشير إلى ضعف إمكانية اللقاء بينهما، ثم إن هارون روى عن أبان بن تغلب وشعبة بن الحجاج وهما من تلاميذ الأعمش، مما يُشعر أنه لم يرتحل إلى الكوفة بلد الأعمش، فقد ذكروا أنه كان في البصرة وارتحل إلى بغداد فحدَّث بها[3].

ملاحظة: هناك اختلاف آخر في لفظ الحديث، فقد جاء الحديث في بعض المصادر بالألف (مالك)، وفي بعضها (ملك)، وقد أشار الدارقطني إلى أن الصحيح عن أبي هريرة أنه كان يقرأها بالألف (مالك) وهو الراجح.

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله (ج458/3)، رقم5949.

(2) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج174/7)، ح1493.

(3) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج4/14)، رقم7346.

حديث (21): وَسُئِلَ[1] عَنْ حَدِيثٍ يُرْوَى عَنْ أَبِي حَازِمٍ[2]، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: "مَنْ وَقَاهُ اللَّهُ شَرَّ مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ، وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ".

فَقَالَ: يَرْوِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ[3]، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ.

فَرَوَاهُ خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقِيلَ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْأَشَجِّ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا.

وَقِيلَ: عَنِ الْأَشَجِّ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبُو حَازِمٍ هَذَا هُوَ سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ **لَمْ يَسْمَعْ** مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شَيْئًا، وَالْحَدِيثُ يَرْوِيهِ أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
- **الوجه الثاني:** ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
- **الوجه الثالث:** ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

ومن خلال الدراسة وجدت وجه رابع وهو:

الوجه الرابع: ابن عجلان، عن أبيه، عن القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج238/8)، ح1546.

(2) أَبُو حَازِمٍ: سَلَمَةُ بنُ دِيْنَارٍ المَدِيْنِيُّ المَخْزُوْمِيُّ، الإِمَامُ، القُدْوَةُ، الوَاعِظُ، شَيْخُ المَدِيْنَةِ النَّبَوِيَّةِ، أَبُو حَازِمٍ المَدِيْنِيُّ، المَخْزُوْمِيُّ، سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج96/6)، رقم24.

(3) مُحَمَّدُ بنُ عَجْلاَنَ القُرَشِيُّ المَدَنِيُّ، الإِمَامُ، القُدْوَةُ، الصَّادِقُ، بَقِيَّةُ الأَعْلاَمِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ، وَكَانَ عَجْلاَنُ مَوْلَى لِفَاطِمَةَ بِنْتِ الوَلِيْدِ بنِ عُتْبَةَ. سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج317/6)، رقم135، قال ابن حجر: صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص496)، رقم6128.

أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الزهد، باب ما جاء في حفظ اللسان، (ج606/4)، ح2409، وابن حبان في صحيحه، باب ما يكره من الكلام وما لا يكره (ج9/13)، ح5703، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (ج64/11)، ح6200، من طريق أبي خالد الأحمر عن ابن عجلان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة.

وعلَّقه الحاكم في المستدرك، كتاب الحدود، (ج398/4)، ح8059، من طريق ابن عجلان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة.

2- ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

أخرجه البزار في مسند، تتمة مرويات أبي هريرة، ما رواه أبو حازم عن أبي صالح (ج348/15)، ح8918، من طريق ابن لهيعة عن ابن عجلان عن أبي حازم عن أبي هريرة.

3- ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

أورد هذا الطريق الإمام الدارقطني في كتابه العلل (ج238/8، ح1546)، ولم أقف عليه في كتب السنَّة.

4- ابن عجلان، عن أبيه، عن القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

أخرجه تمام الرازي في فوائده (ج372/1)، ح950، من طريق القاسم بن عبد الله، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

روى هذا الوجه عن ابن عجلان: خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ.

أ. **خَالِدُ بنُ الحَارِثِ** بنِ عُبَيْدِ بنِ سُلَيْمَانَ الهُجَيْمِيُّ[1]: قال يحيى القطان: "ما رأيت خيراً منه، ومن سفيان"[2]، سُئِلَ يحيى بن معين: من أثبت شيوخ البصريين؟ قال: خالد بن الحارث – مع جماعة سماهم–[3] وقال أحمد: "إليه المنتهى في التثبت بالبصرة"[4]، وقال أبو زرعة:

(1) الهُجَيمي: بضم الهاء وفتح الجيم والياء الساكنة آخر الحروف وفي آخرها الميم، هذه النسبة إلى محلة بالبصرة، نزلها بنو هجيم فنسبت المحلة إليهم، الأنساب، للسمعاني (ج386/13).

(2) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج147/9)، رقم 4763.

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج325/3).

(4) المصدر السابق (ج325/3).

كان يقال له: خالد الصدوق، وقال أبو حاتم: "إمام ثقة"[1]، وقال النسائي: "ثقة ثبت"[2]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت، يقال له: خالد الصدق"[3].

قلت: هو ثقة ثبت.

ب. **أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ سُلَيْمَانُ بنُ حَيَّانَ الأَزْدِيُّ**[4]، الإِمَامُ، الحَافِظُ، الكُوْفِيُّ، وقال أبو حاتم: "صدوق"[5]، وقال ابن عدي: "أبو خالد الأحمر له أحاديث صالحة، ما أعلم له غير ما ذكرت مما فيه كلام، ويحتاج فيه إلى بيان، وإنما أتى هذا من سوء حفظه فيغلط، ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن معين صدوق، وليس بحجة"[6]، وقال الذهبي: "صدوق إمام"[7]، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"[8].

قلت: هو كما قال ابن حجر: صدوق يُخطئ.

2- ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

روى هذا الوجه عن ابن عجلان: سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ.

أ. **سَعِيْدُ بنُ أَبِي أَيُّوْبَ مِقْلاَصٍ الخُزَاعِيُّ مَوْلاَهُم**[9]، الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثِّقَةُ، أَبُو يَحْيَى المِصْرِيُّ، الفَقِيْهُ، قال يحيى بن معين: "ثقة"[10]، وكذلك قال النسائي[11]، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: سعيد بن أبي أيوب ليس به بأس[12]،

---

(1) المصدر نفسه (ج325/3).

(2) تهذيب الكمال، المزي (ج35/8).

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص187)، رقم1619.

(4) الأزدي: هذه النسبة إلى أزد شنوءة بفتح الألف وسكون الزاي وكسر الدال المهملة، وهو أزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبإ. الأنساب، للسمعاني (ج181/1).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج106/4).

(6) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج278/4).

(7) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج1 /458)، رقم2080.

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص250)، رقم2547.

(9) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج22/7)، رقم6.

(10) سؤالات ابن الجنيد (ج338/1)، رقم268)، وتاريخ ابن معين رواية ابن محرز (ج96/1).

(11) تهذيب الكمال، المزي (ج342/10).

(12) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله (ج52/3)، رقم4125.

وقال الذهبي: ثقة[1]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت[2].

قلت: هو ثقة ثبت.

ولكني لم أجد هذا الوجه من طريق سعيد بن أبي مقلاص، وإنما وجدته من طريق ابن لهيعة.

ب. **عَبْدُ اللهِ بنُ لَهِيْعَةَ بنِ عُقْبَةَ** بْنِ فُرْعَانَ بنِ رَبِيْعَةَ بنِ ثَوْبَانَ الحَضْرَمِيُّ[3]، القَاضِي، الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ[4]، قال سفيان الثوري: "عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع"[5]، وكان يحيى بن سعيد لا يراه شيئًا، وقال ابن بكير: "احترق منزل ابن لهيعة، وكتبه في سنة سبعين ومائة"[6]، وقال ابن معين: "كان ضعيفًا لا يحتج بحديثه؛ كان من شاء يقول له حدثنا"[7]، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي، وأبا زرعة عن ابن لهيعة والأفريقي: أيهما أحب إليكما؟ فقالا: جميعًا ضعيفان، بين الأفريقي وابن لهيعة كثير، أما ابن لهيعة فأمره مضطرب، يكتب حديثه على الاعتبار، قلت لأبي: إذا كان من يروي عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك وابن وهب، يحتج به؟ قال: لا[8]، وقال الذهبي: العمل على تضعيف حديثه[9]، وقال ابن حجر: صدوق، خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما[10]، وقال في طبقات المدلسين: اختلط في آخر عمره، وكثر عنه المناكير في رواياته[11].

قلت: هو صدوق تغير في آخر عمره بسبب احتراق كتبه.

---

(1) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج1 / 432)، رقم1856.

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ج1 /233)، رقم2265.

(3) الحَضرمى: بفتح الحاء المهملة وسكون الضاد المنقوطة وفتح الراء، هذه النسبة إلى حضرموت وهي من بلاد اليمن من أقصاها. الأنساب، للسمعاني (ج179/4).

(4) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج11/8)، رقم 4.

(5) تاريخ دمشق، ابن عساكر (ج143/32).

(6) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج5 /237).

(7) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي (ج145/8).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج5 /145).

(9) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج590/1)، رقم2934.

(10) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص319)، رقم 3563.

(11) تعريف أهل التقديس، ابن حجر (ص177).

3- ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

روى هذا الوجه عن ابن عجلان: أبو خالد الأحمر وقد سبق ترجمته في الوجه الأول، وهو صدوق يخطئ[1].

4- ابن عجلان، عن أبيه، عن القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

روى هذا الوجه عن ابن عجلان:

أ. الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ الْعَدَوِيُّ الْعُمَرِيُّ الْمَدَنِيُّ[2]، قال ابن معين: "ليس بشيء"[3]، وقال أحمد بن حنبل: "هُوَ عِنْدِي كَانَ يكذب"[4]، وقال أبو زرعة: "ضعيف لا يساوى شيئًا متروك الحديث منكر الحديث"، وقال أبو حاتم: "متروك الحديث"[5]، وقال الذهبي: "تركوه"[6]، وقال ابن حجر: "متروك رماه أحمد بالكذب"[7].

قلت: هو كما قال ابن حجر: متروك رماه أحمد بالكذب.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الرواية الراجحة هي الوجه الأول؛ لأن رواته أوثق وأكثر عددًا.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح لغيره بسبب؛ أبي خالد الأحمر فهو صدوق يخطئ، تابعه خالد وهو الحارث ثقة ثبت.

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين أبو حازم وأبي هريرة، واختلف الإمامان الدارقطني والترمذي في تحديد تلميذ أبي هريرة (أبي حازم):

---

(1) انظر ترجمته (ص117).

(2) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج708/4)، رقم236.

(3) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج160/3)، رقم686.

(4) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله (ج168/3)، رقم 4803.

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج112/7).

(6) الكاشف، الذهبي (ج128/2)، رقم4515.

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص450)، رقم5468.

* **فقال الدارقطني:** "أبو حازم هذا هو سلمة بن دينار لم يسمع من أبي هريرة شيئًا"[1]،

وقال العجلي في ترجمة سلمة بن دينار: "لم يسمع من أبي هريرة"[2]، وقال أبو نعيم في حلية الأولياء: "لَيْسَ لِأَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ سَمَاعٌ، وَإِنَّمَا رَآهُ رُؤْيَةً"[3]، وقال عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ: ليحيى بن صالح الوحاظي: "مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ أَبِي سَمِعَ مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، غَيْرَ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، فَقَدْ كَذَبَ"[4]، وكان سلمة بن دينار قد صرح بالسماع من أبي هريرة[5]، لكن العلائي علق على ذلك في جامع التحصيل فقال: "لا يصح"[6]، ومما يؤكد عدم سماع أبي حازم –سلمة بن دينار– من أبي هريرة ما نص عليه الذهبي في كتابه سير أعلام النبلاء أنه "وُلِدَ فِي أَيَّامِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَابْنِ عُمَرَ"[7]، وقد توفيا سنة 73هـ، أما أبو هريرة فتوفي سنة 75هـ–59هـ، وكان حكم ابن الزبير تسع سنين، هذا يعني أن أبا حاز هذا وُلِدَ بعد وفاة أبي هريرة بما لا يقل عن خمس سنين، وعليه فيستحيل سماع سلمة بن دينار من أبي هريرة.

* **وقال الترمذي:** "أَبُو حَازِمٍ الَّذِي رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ اسْمُهُ: سَلْمَانُ مَوْلَى عَزَّةَ الأَشْجَعِيَّةِ وَهُوَ كُوفِيٌّ[8]، وهذا ما أميل إليه لما سبق من بيان عدم سماع سلمة بن دينار من أبي هريرة؛ ولما يلي:

1– لم أجد في ترجمة أبي هريرة ما يفيد أنه دخل العراق، بل كان في الربذة والمدينة، وكل ما تدل عليه ترجمته ارتحاله إلى البحرين، واحتمال ضعيف لارتحاله إلى الشام.
2– بالنظر في ترجمة أبي حازم الأشجعي الكوفي، نجد أنه حدث عن أبي هريرة، فأكثر من الرواية عنه، ويُقال جالس أبا هريرة خمس سنين.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج238/8)، (ج176/11).
(2) الثقات للعجلي (ج197/1)، رقم586.
(3) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبي نعيم الأصبهاني (ج256/3).
(4) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ج440/1–441).
(5) انظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (ج17/22)، رقم2613.
(6) جامع التحصيل، العلائي (ص187)، رقم255.
(7) انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج96/6).
(8) سنن الترمذي، الترمذي، كتاب أبواب الزهد، باب ما جاء في حفظ اللسان، (ج606/4)، ح2409.

الراجح: أن الراوي عن أبي هريرة هو سلمان مولى عزة الأشجعية وهو ما ذهب إليه الإمام الترمذي، ولعل سبب الاختلاف في الإسناد على محمد بن عجلان؛ اختلاط محمد بن عجلان نفسه.

حديث (22): وسئل[1] عن حديث الْأَعْرَجِ[2]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "فِي بَيْضَةِ النَّعَامَةِ صِيَامُ يَوْمٍ، أَوْ إِطْعَامُ يَوْمٍ".

فَقَالَ: يَرْوِيهِ ابْنُ جُرَيْجٍ[3]، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ: فَرَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ أَبُو قُرَّةَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

وَقَالَ أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن أَبِي الزِّنَادِ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَائِشَةَ، وَقَوْلُ أَبِي عَاصِمٍ، أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ.

وَذُكِرَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ حَدِيثُ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، فَقَالَ: **لَمْ يَسْمَعِ** ابْنُ جُرَيْجٍ مِنْ أَبِي الزِّنَادِ، إِنَّمَا يَرْوِي، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزناد.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
- **الوجه الثاني:** ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.
- **الوجه الثالث:** ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن أَبِي الزِّنَادِ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَائِشَةَ.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

أخرجه البيهقي في سننه الكبير، كتاب الحج، باب بيض النعامة يصيبها المحرم، (ج339/5)، ح10017، والطبراني في الأوسط، (ج45)، ح6804، من طريق الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

2- ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج312/10)، ح2029.

(2) الأَعْرَجُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ هُرْمُزَ المَدَنِيُّ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، المُقْرِئُ، أَبُو دَاوُدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ هُرْمُزَ المَدَنِيُّ، الأَعْرَجُ، مَوْلَى مُحَمَّدِ بنِ رَبِيْعَةَ بنِ الحَارِثِ بنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ بنِ هَاشِمٍ، سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج69/5).

(3) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص363)، رقم4193.

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الحج، باب بيض النعامة يصيبها المحرم (ج340/5)، ح10018، والدارقطني في سننه، كتاب الحج، باب فدية ما أصاب المحرم، (ج280/3)، ح2561، من طريق أبي قرة عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن أبي الزناد عن عروة عن عائشة.

3- ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن أَبِي الزِّنَادِ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَائِشَةَ.

أخرجه أبو داود في المراسيل، باب في الحج، (ص146)، ح138، وقال فيه أبو الزناد: -بلغني عن عائشة-، والدارقطني في سننه، كتاب الحج، باب فدية ما أصاب المحرم (ج279/3)، ح2560، من طريق أبي عاصم، عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن أبي الزناد عمن أخبره، عن عائشة -رضي الله عنها.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

روى هذا الوجه عن ابن جريج:

أ. **الوَلِيْدُ بنُ مُسْلِمٍ أَبُو العَبَّاسِ الدِّمَشْقِيُّ:** الإِمَامُ، عَالِمُ أَهْلِ الشَّامِ، الحَافِظُ، مَوْلَى بَنِي أُمَيَّةَ[1]، قال ابن المديني: "ما رأيت من الشاميين مثله"[2]، وقال أحمد بن حنبل: "ليس أحد أروى لحديث الشاميين من إسماعيل بن عياش، والوليد بن مسلم"[3]، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"[4]، وقال أبو الحسن الدارقطني: "الوليد بن مسلم يرسل، ويروي عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء، وعن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع، وعطاء، والزهري، فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن عطاء، والزهري يعني مثل: عبد الله بن عامر الأسلمي، وإسماعيل بن مسلم"[5]، وقال

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج211/9).
(2) تاريخ دمشق، ابن عساكر (ج286/63).
(3) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج221/6).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج16/9).
(5) الضعفاء والمتروكون، الدارقطني (ج139/1)، رقم632.

الذهبي: "عالم أهل الشام"، وقال: "كان مدلسًا فيُتقى من حديثه ما قال فيه: عن"[1]، وقال ابن حجر: "ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية"[2].

قلت: هو ثقة كثير التدليس.

2-ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

روى هذا الوجه عن ابن جريج:

أ. **أَبُو قُرَّةَ مُوْسَى بنُ طَارِقٍ الزَّبِيْدِيُّ**، المُحَدِّثُ، الإِمَامُ، الحُجَّةُ، أَبُو قُرَّةَ مُوْسَى بنُ طَارِقٍ الزَّبِيْدِيُّ، قَاضِي زَبِيْدٍ[3]، قال أبو حاتم: "محله الصدق"[4]، وقال ابن حجر: "صنف كتاب السنن على الأبواب في مجلد رأيته، ولا يقول في حديثه: حدثنا، إنما يقول: ذكر فلان"[5]، وسُئِلَ الدارقطني عن ذلك فقال: "كانت أصابت كتبه علة فتورع أن يصرح بالإخبار"[6]، وقال ابن حجر: ثقة يغرب[7].

قلت: هو ثقة.

3- ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن أَبِي الزِّنَادِ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَائِشَةَ.

روى هذا الوجه عن ابن جريج:

---

(1) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج2/355)، رقم6094.

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص584)، رقم7456.

(3) زَبِيْدٌ: بفتح أوّله، وكسر ثانيه ثمّ ياء مثناة من تحت: اسم واد به مدينة يقال لها الحصيب ثمّ غلب عليها اسم الوادي فلا تعرف إلّا به، وهي مدينة مشهورة باليمن أحدثت في أيّام المأمون وبإزائها ساحل المندب، ينسب إليها جمع كثير من العلماء، منهم: أبو قرّة موسى بن طارق الزبيدي قاضيها (معجم البلدان، ياقوت الحموي (ج3/131).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج8/148).

(5) تهذيب التهذيب، ابن حجر (ج10/349)، رقم624.

(6) سؤالات حمزة للدارقطني (ص275)، رقم402.

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص551)، رقم6977.

أ. **أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بنُ مَخْلَدٍ الشَّيْبَانِيُّ**، ابْنِ الضَّحَّاكِ بن مُسْلِمِ بنِ الضَّحَّاكِ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، شَيْخُ المُحَدِّثِيْنَ الأَثْبَاتِ، أَبُو عَاصِمٍ الشَّيْبَانِيُّ مَوْلاَهُمْ البَصْرِيُّ[1]، قال يحيى بن معين: "ثقة"[2]، قال أبو حاتم: "صدوق"[3]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت"[4].

قلت: هو ثقة ثبت.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

- **الوجه الأول:** رواه عن ابن جريج الوليد بن مسلم وهو ثقة مشهور بالتدليس وهو من الطبقة الرابعة ولم يصرح بالسماع فحديثه ضعيف، وابن جريج إمام مشهور بالتدليس، وأعل أحمد بن حنبل هذا الوجه بعلة نفي السماع بين ابن جريج وأبي الزناد، فقال: "لم يسمع ابن جريج من أبي الزناد"، وقال أبو حاتم: "ابن جريج لم يسمع من أبي الزناد شيئاً"[5].
وعليه فالحديث من هذا الوجه ضعيف جداً ومنقطع.
- **الوجه الثاني:** رواه عن ابن جريج موسى بن طارق الزبيدي أبو قرة وهو ثقة، فهذا الوجه محفوظ عن ابن جريج.
- **الوجه الثالث:** رواه عن ابن جريج أبو عاصم الضحاك بن مخلد وهو ثقة ثبت وهذا الوجه هو الراجح، فقد رجحه غير واحد من العلماء منهم:

1- الدارقطني، فقال: "قَوْلُ أَبِي عَاصِمٍ، أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ"[6].

2- ابن حجر العسقلاني، فقال: " رَجَعَ الْحَدِيثُ إِلَى مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَفِيهِ رَجُلٌ لَمْ يُسَمَّ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمُنْقَطِعِ"[7].

3- البيهقي، فقال: "الصَّحِيحُ أَنَّهُ عَنْ رَجُلٍ عَنْ عَائِشَةَ"[8].

4- نفي سماع ابن جريج من أبي الزناد.

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج480/9)، رقم178.

(2) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص)136، رقم181.

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ج463/4).

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص280)، رقم2977.

(5) جامع التحصيل، العلائي (ص229)، رقم472.

(6) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج312/10)، ح2029.

(7) التلخيص الحبير، ابن حجر (ج580/2)، رقم1090.

(8) السنن الكبرى للبيهقي (ج339/5)، ح10018، ومعرفة السنن والآثار، للبيهقي (ج465/7)، ح10718.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف لأجل المبهم في الإسناد.

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين ابن جريج (ت: 150هـ)، وأبي الزناد (ت: 131هـ) نقلًا عن أحمد بن حنبل فقال: "وذُكر لأحمد بن حنبل حديث الوليد بن مسلم، فقال: لم يسمع ابن جريج من أبي الزناد"، وقال أبو حاتم: "ابْنُ جُرَيْجٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي الزِّنَادِ شَيْئًا"[1].

قلت: عده ابن حجر –ابن جريج– في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، فلا يقبل حديثه إلا إذا صرح بالسماع، وقد صرح بالسماع في حديث ملاعنة العجلاني وامرأته، فقال: "أخبرني أبو الزناد"[2] وهذه الرواية عن إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبد الرزاق الصنعاني، وأكد ابن حجر العسقلاني سماع الدبري من عبد الرزاق حال اختلاطه[3]، كما صرح ابن جريج بالسماع من أبو الزناد في حديث كسر رجل محرم بيضة نعام فقال: أخبرني أبو الزناد"[4]، وهذا الحديث من طريق أبي خالد الأحمر، وهو صدوق يخطئ[5]، فتبين أن رواية التصريح بالسماع خطأ من أبي خالد الأحمر عن ابن جريج، فالراجح عدم سماع ابن جريج من أبي الزناد والله أعلم.

---

(1) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص133، رقم480، وجامع التحصيل، العلائي (ص229)، رقم472.

(2) المعجم الكبير، الطبراني (ج295/10)، ح10711.

(3) لسان الميزان، ابن حجر (ج350/1)، رقم1084.

(4) سنن الدارقطني (ج279/3)، ح2559.

(5) انظر ترجمته (ص117).

حديث (23): وَسُئِلَ[1] عَنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ[2]، عَنْ أَبِي هريرة، قال رسول الله ﷺ: "إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَأْتُوهَا وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا".

فَقَالَ: يَرْوِيهِ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ[3]، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَاصِمِ بْنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، عَنْ سَلَامٍ أَبِي الْمُنْذِرِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ.

وَخَالَفَهُ قَتَادَةُ، فَرَوَاهُ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبَا رَافِعٍ، وَأَرْسَلَهُ عَوْفٌ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَخَالَفَهُ قَوْلُ هَمَّامٍ، وَحَجَّاجٍ، عَنْ قَتَادَةَ، وَحَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ.

وَقَتَادَةُ **لَمْ يَسْمَعْ** مِنْ أَبِي رَافِعٍ، وَإِنَّمَا سَمِعَ حَدِيثَ أَبِي رَافِعٍ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ خِلَاسِ بْنِ عمرو عنه.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
- **الوجه الثاني:** الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
- **الوجه الثالث:** الحسن عن النبي ﷺ.
- **الوجه الرابع:** قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج208/11)، ح2226.

(2) أَبُو رَافِعٍ الصَّائِغُ المَدَنِيُّ ثُمَّ البَصْرِيُّ نُفَيْعٌ، مِنْ أَئِمَّةِ التَّابِعِيْنَ، وَهُوَ مَوْلَى آلِ عُمَرَ، سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج414/4)، قال ابن حجر: " ثقة ثبت"، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص565)، رقم7182.

(3) الحسن بن أبي الحسن البصري الإمام المشهور من سادات التابعين رأى عثمان وسمع خطبته ورأى عليًا ولم يثبت سماعه منه كان مكثراً من الحديث ويرسل كثيرًا عن كل أحد، وصفه بتدليس الإسناد النسائي وغيره، طبقات المدلسين، ابن حجر (ص29).

أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب الإمامة في الصلاة، جماع أبواب قيام المأمومين خلف الإمام (ج143/3)، ح 1646، من طريق يونس بن عبيد عن الحسن البصري عن أبي رافع عن أبي هريرة.

2- الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

أخرجه الدارقطني في جزء أبي الطاهر (ص36)، ح95، وأخرجه تمام الرازي في فوائده (ج40/2)، ح1082، من طريق يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أبي هريرة.

3-الحسن عن النبي ﷺ.

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ج524/14)، ح8966، من طريف عوف بن أبي جميلة عن الحسن، عن النبي ﷺ.

4-قتادة عن أبي رافع أبي هريرة.

أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (ج2140/2)، ح10340، من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن الحسن:

أ. **يُوْنُسُ بنُ عُبَيْدِ بنِ دِيْنَارٍ العَبْدِيُّ مَوْلاَهُم**، الإِمَامُ، القُدْوَةُ، الحُجَّةُ، أَبُو عَبْدِ اللهِ، البَصْرِيُّ، مِنْ صِغَارِ التَّابِعِيْنَ، وَفُضَلاَئِهِم[1]، سُئِلَ ابن معين: يونس أحب إليك في الحسن أو حميد؟ فقال: "كلاهما"[2]، وقال علي بن المديني: "يونس أثبت في الحسن من ابن عون"[3]، وقال أبو زرعة: "يونس بن عبيد أحب إلي في الحسن من قتادة؛ لأن يونس من أصحاب الحسن، وقتادة ليس من أقران يونس، وقال أبو حاتم: "ثقة، ويونس أحب إلي من هشام بن حسان، وهو أكثر من سليمان التيمي، ولا يبلغ التيمي منزلة يونس"[4]،

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج288/6)، رقم 124.
(2) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص100)، رقم283، (ص234)، رقم906.
(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج242/9).
(4) المرجع السابق (ج242/9).

وقال الذهبي: "من العلماء العاملين الأثبات"[1]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت فاضل ورع"[2].

قلت: هو ثقة ثبت.

2- الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قال الدارقطني روى هذا الوجه عن الحسن:

أ. قَتَادةُ بْن دِعَامة بن قَتَادةُ بْن عزيز، وقِيلَ غير ذَلِكَ فِي نَسَبه، أَبُو الْخَطَّاب السَّدُوسي الْبَصْرِيّ الأعمى الحافظ، أحد الأئمّة الأعلام[3]، قال عبد الرزاق عن معمر: قلت للزهري: أقتادة أعلم عندك أو مكحول؟ قال: "لا بل قتادة، وما كان عند مكحول إلا شيء يسير"[4]، وقال سفيان بن عيينة عن معمر: "لم أر من هؤلاء أفقه من الزهري، وحماد، وقتادة"[5]، وقال علي بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد: إن عبد الرحمن بن مهدي يقول: "اترك كل من كان رأسًا في بدعة يدعو إليها"، قال يحيى: كيف تصنع بقتادة وابن أبي رواد وعمر بن ذر وذكر قوماً، ثم قال يحيى: "إن تَرَكَ هذا الضرب تَرَكَ ناسًا كثيرًا"[6]، وقال ابن أبي حاتم: قال عبد الرحمن بن مهدي: "قتادة أحفظ من خمسين مثل حميد الطويل"، فسمعت أبي يقول: صدق ابن مهدي[7]، وقال يحيى بن معين: ثقة[8]، وقال الذهبي: الحافظ[9]، قال ابن حجر: ثقة ثبت[10].

قلت: هو ثقة ثبت.

ووجدته من طريق يونس بن عبيد بن دينار، وهو ثقة ثبت، وقد سبق ترجمته في الوجه الأول.

---

(1) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج2/403)، رقم6472.
(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص613)، رقم7909.
(3) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج3/301)، رقم229.
(4) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله (ج1/184)، رقم150، (ج2/304)، رقم2347، والطبقات الكبرى، لابن سعد (ج7/171).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج1/42)، (ج8/74).
(6) الضعفاء الكبير، العقيلي (ج1/8).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج7/ 133).
(8) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص43-44)، رقم16-17.
(9) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج2 /134)، رقم4551.
(10) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص453)، رقم5518.

3- الحسن عن النبي ﷺ.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن الحسن:

أ. **عَوْفُ بنُ أَبِي جَمِيْلَةَ أَبُو سَهْلٍ الأَعْرَابِيُّ**، الإِمَامُ، الحَافِظُ، البَصْرِيُّ، وَلَمْ يَكُنْ أَعْرَابِيًا، بَلْ شُهِرَ بِهِ[1]، قال يحيى بن معين: "ثقة"[2]، وقال أحمد بن حنبل: "ثقة صالح الحديث"[3]، وقال أبو حاتم: "صدوق صالح الحديث"[4]، وقال ابن حجر: "ثقة رمي بالقدر وبالتشيع"[5].

قلت: ثقة رُمِيَ بالتشيع.

4- قتادة عن أبي رافع أبي هريرة.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن قتادة:

أ. **سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ مِهْرَانُ**، مَوْلَى بَنِي عَدِيٍّ، عَالِمُ الْبَصْرَةِ، أَبُو النَّضْرِ الْعَدَوِيُّ الْحَافِظُ[6]، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، ثم اختلط في آخر عمره[7]، وقال يحيى بن معين: " سَعِيد بْن أبي عَرُوبة اختلط بعد هزيمة إِبْرَاهِيم بْن عَبد اللَّه بْن حسن بن حسن، فمن سمع منه سنة اثنتين وأربعين فهو صحيح السماع، وسماع من سمع من بعد ذلك فليس بشَيْءٍ، وأما يزيد بْن هارون فصحيح فهو كان يسمع منه بواسط، وَهو يريد الكوفة، وأثبت الناس سماعًا منه عبدة بْن سُلَيْمَان[8]، وقال ابن أبي حاتم: حدثني أبي قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: "لم يكن لسعيد بن أبي عروبة كتب، إنما كان حفظ ذلك كله"، وزعموا أن سعيدًا قال: "لم أكتب إلا تفسير قتادة"[9]، وقال ابن حجر: "ثقة حافظ، له تصانيف، لكنه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة"[10].

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج6/383)، رقم161.
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج7/15).
(3) المصدر السابق (ج7/15).
(4) المصدر نفسه (ج7/15)..
(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص433)، رقم5215.
(6) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج4/61)، رقم67.
(7) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج7/273).
(8) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (ج4/446-447).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج4/ 65).
(10) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص239)، رقم2365.

قلت: هو ثقة حافظ كثير التدليس واختلط آخر عمره، وكان أثبت الناس في قتادة.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

- **الوجه الأول:** الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رواه عن الحسن يونس بن عبيد وهو ثقة ثبت، فهذا الوجه محفوظ عن الحسن وهو الراجح الذي رجحه الدارقطني فقال: "حديث أبي رافع أشبه بالصواب".

قلت: هذا الوجه موافق لرواية الثقات الآخرين للحديث في صحيح البخاري وصحيح مسلم من طريق الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيب، ومن طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، ومن طريق معمر عن همام بن المنبه، كلهم (أبو سلمة، وابن المسيب، عبد الرحمن، وهمام بن المنبه، وأبو رافع) عن أبي هريرة.

- **الوجه الثاني:** الحسن عن أبي هريرة، وقد اختلف أهل الحديث في رواية الحسن عن أبي هريرة،
  - قال قتادة إنما أخذ الحسن عن أبي هريرة رواه، إسماعيل بن علية عن سعيد عنه.
  - خالفه الجمهور في ذلك فقال أيوب وعلي بن زيد وبهز بن أسد: لم يسمع الحسن من أبي هريرة، وقال يونس بن عبيد: ما رآه قط، وذكر أبو زرعة وأبو حاتم أن من قال عن الحسن: حدثنا أبو هريرة فقد أخطأ. والراجح هو قول الجمهور، فهذا الوجه بذلك يكون منقطعًا[1]، وهو مرجوح.
- **الوجه الثالث:** الحسن عن النبي ﷺ، هذا الوجه يعتبر من مراسيل الحسن البصري، وهو ضعيف وهو مرجوح.
- **الوجه الرابع:** قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة، أعل الإمام الدارقطني هذا الوجه بعلة نفي السماع فقال: "وقتادة لم يسمع من أبي رافع"، وقال ذلك العلائي في جامع التحصيل[2]، فهذا الوجه ضعيف منقطع وهو مرجوح أيضًا.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح، رجاله ثقات.

---

(1) جامع التحصيل، العلائي (ص164)، رقم135.

(2) المرجع السابق، (ص255)، رقم633.

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين قتادة (ت: 118هـ)، وأبي رافع الصائغ (ت:91هـ-100هـ)، فقال: "وقتادة لم يسمع من أبي رافع، وإنما سَمِعَ حديث أبي رافع، عن الحسن البصري، عن خِلاس بن عمرو عنه"[1]، وقال شعبة: "لم يلق قتادة أبا رافع، إنما كتب عن خلاس عنه"[2]، وقال أبو داود في سننه: "لم يسمع قتادة من أبي رافع شيئًا"[3]، وقال الإمام أحمد: "لم يسمع قتادة من أبي رافع"[4]، وقال مرةً: "أدخل بينه وبين أبي رافع خلاسًا والحسن"[5]، ونفى سماعه أيضًا يعقوب الفسوي[6]، وكذلك نفى سماعه منه يحيى بن معين ونقله العلائي في جامع التحصيل[7].

قلت: لعل مستند هؤلاء الأئمة أنَّ أبا رافع مدني، وقتادة من البصرة، لكن قتادة صرح بالتحديث من أبي رافع في حديث: "إن رحمتي سبقت غضبي"[8] في صحيح البخاري، وفي مسند أبي يعلى الموصلي[9]، ثم إن كتب التراجم تذكر أبا رافع في شيوخ قتادة، فلعل قتادة لقيه في الحج، والله أعلم بالصواب.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج208/11)، ح2226.

(2) العلل ومعرفة الرجال، رواية المروزي (ص158)، رقم15.

(3) سنن أبي داود (ج348/4)، ح5190.

(4) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص171)، رقم630.

(5) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله (ج528/1)، رقم1241.

(6) المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي (ج141/2).

(7) جامع التحصيل، العلائي (ص255)، رقم633.

(8) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ﴾ (ج160/9)، ح7554.

(9) مسند أبي يعلى الموصلي (ج316/11)، ح6432.

❖❖ مسند أنس بن مالك ﷺ، وفيه ستة أحاديث❖❖

حديث (24): وسُئل[1] عن حديث بكير بن عبد الله الجزري[2]، عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قال: "الأئمة من قريش، إن لهم عليكم حقًا ... الحديث".

فقال: يرويه عنه سهل أبو الأسود[3]، حدث به عنه مسعر، وشعبة.

فأما شعبة، فلم يحفظ إسناده، فقال: عن علي أبي الأسود، وإنما هو سهل أبو الأسود كما سماه مسعر.

وروى هذا الحديث عبيدة بن معتب، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ[4]، عَنْ أَنَسٍ، وحبيب **لم يسمع** من أنس، وإنما رواه عن مولى لأنس، عن أنس بن مالك.

أولا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** بكير بن عبد الله الجزري عن أنس.
- **الوجه الثاني:** حبيب بن أبي ثابت عن أنس.
- **الوجه الثالث:** حبيب بن أبي ثابت عن مولى لأنس عن أنس بن مالك.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- بُكَيْر بن عبد الله الجزري عن أنس.

أخرجه النسائي في "الكبرى"، كتاب القضاء، باب الأئمة من قريش، (ج405/5)، ح5909، وأحمد في مسنده، مسند أنس بن مالك ﷺ، (ج318/19)، ح12307، من طريق شعبة.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج19/12)، ح2354.

(2) بكير بن عبد الله الجزري: ليس موجودًا عند أحد من أئمة السنة ومصنفيها، إلا عند الدارقطني في هذا الموضع، أما الذي عند أئمة السنة ومصنفيها فهو: بُكَيْر بن وهب الجزري، قال ابن حجر في تقريب التهذيب (ص128): "مقبول من الخامسة".

(3) علي أبو الأسود الكوفي صوابه سهل أبو الأسد غلط شعبة في اسمه وكنيته قاله الدارقطني وغيره مقبول من الرابعة، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص406)، رقم4818.

(4) حبيب بن أبي ثابت قيس ويقال هند بن دينار الأسدي مولاهم أبو يحيى الكوفي ثقة فقيه جليل وكان كثير الإرسال والتدليس من الثالثة مات سنة تسع عشرة ومائة، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص150)، رقم1084.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير(ج113/2)، ح1875، وأحمد في مسنده (ج249/20)، ح12900، والبيهقي في سننه الكبير، كِتَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ، بَابٌ الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ، (ج247/8)، ح16541، وابن أبي شيبة في مصنفه (ج402/6)، ح32388، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (ج94/7)، ح4032، وابن أبي عاصم في كتابه السنة (ج531/2)، ح1120، من طريق الأعمش.

وأخرجه الطبراني في الدعاء (ج583/1)، ح2121، من طريق مسعر بن كدام.

ثلاثتهم: (شعبة، والأعمش، ومسعر) عن سهل أبي الأسد،

وأخرجه الطبراني في الدعاء (ج583/1)، ح2120، وفي الأوسط (ج357/6)، ح6610، من طريق أبي صالح الحنفي.

كلاهما (سهل أبو الأسد، وأبو صالح الحنفي) عن بُكير بن وهب الجزري، عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ.

2- **حبيب بن أبي ثابت عن أنس.**

أخرجه البزار في مسنده (ج14/ 93)، ح7572، من طريق خالد بن طهمان.

وأخرجه والطبراني في "الكبير" (1/ 252)، ح725، من طريق ابن جريج.

كلاهما (خالد، وابن جريج)، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أنس عن النبي ﷺ.

3-حبيب بن أبي ثابت عن مولى لأنس عن أنس بن مالك.

أورد الدارقطني هذا الوجه في كتابه العلل (ج19/12)، ح2354، ولم أقف عليه في كتب السنة، ولم يذكر الدارقطني من رواه عن حبيب.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- **بُكَيْر بن عبد الله الجزري عن أنس عن النبي ﷺ.**

أ. **سهل أبو الأسد:** قال ابن أبي حاتم: ذكره أبي، عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين أنه قال: سهل أبو الأسد ثقة، وسمعت أبا زرعة يقول: سهل أبو الأسد الذي يحدث عنه الأعمش صدوق[1]، وكناه أبو عمر بن عبد البر في كتاب "الاستغناء": أبو الأسود،

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج4/ 206).

وقال: أصله من الجزيرة، واسمه سهل. روى عنه الأعمش وشعبة وهو ثقة[1]، وقال الذهبي: وثق[2]، وقال ابن حجر: صوابه: "سهل أبو الأسد غلط شعبة في اسمه وكنيته قاله الدارقطني وغيره، مقبول"[3].

قلت: هو ثقة.

ب. **أَبُو صَالِحٍ الحَنَفِيُّ الكُوْفِيُّ**، يُقَالُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ قَيْسٍ[4] قال ابن معين: أبو صالح الحنفي ثقة[5]، وقال الذهبي: ثقة[6]، وقال ابن حجر: ثقة[7].

قلت: هو ثقة.

2- **حبيب بن أبي ثابت عن أنس عن النبي ﷺ.**

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن حبيب، عبيدة بن معتب، وإنما وجدته من طريق ابن جريج وخالد بن طهمان.

أ. **خَالِدُ بْنُ طَهْمَانَ أَبُو الْعَلَاءِ الْخَفَّافُ:** قال يحيى بن معين: "خلط خالد الخفاف قبل موته بعشر سنين، وكان قبل ذلك ثقة، وكان في تخليطه كل ما جاءوه به ورآه قرأه"[8]، قال أبو حاتم: "من عتق الشيعة، محله الصدق"[9]، وقال ابن عدي: "لم أر له في مقدار ما يرويه حديثًا منكرًا"[10]، وقال الذهبي: "صدوق، شيعي" [11]، ضعفه ابن معين[12]، وقال ابن حجر: "صدوق، رمي بالتشيع ثم اختلط"[13].

---

(1) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، ابن عبد البر (ج1/402)، رقم393.
(2) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج2/49)، رقم3984.
(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص406)، رقم4818.
(4) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج5/38).
(5) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص245)، رقم955.
(6) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج1/641، رقم3295).
(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص349)، رقم3987.
(8) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج3/438).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج3/337).
(10) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج3/438).
(11) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج1/265)، رقم1330.
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج3/337).
(13) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص188)، رقم1644.

قلت: هو صدوق رُمِيَ بالتشيع ثم اختلط.

ب. **ابْنُ جُرَيْجٍ الأُمَوِيُّ عَبْدُ المَلِكِ بنُ عَبْدِ العَزِيْزِ بنِ جُرَيْجٍ** الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، شَيْخُ الحَرَمِ، أَبُو خَالِدٍ، وَأَبُو الوَلِيْدِ القُرَشِيُّ، الأُمَوِيُّ، المَكِّيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ[1]، قال عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري: "أعياني حديث ابن جريج أن أحفظه، فنظرت إلى شيء يجمع فيه المعنى فحفظته، وتركت ما سوى ذلك"[2]، وقال مالك بن أنس: "كان ابن جريج حاطب ليل"[3]، وقال علي بن المديني: "نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة، فذكرهم، قال: ثم صار علم هؤلاء إلى أصحاب الأصناف ممن صنف العلم، منهم من أهل مكة عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، ويكنى: أبا الوليد، لقي ابن شهاب، وعمرو بن دينار، ورأى الأعمش، ولم يرو عنه"[4]، وقال ابن أبي حاتم: سُئل أبو زرعة عن ابن جريج، فقال: بخ، من الأئمة، وقال: سألت أبي عن ابن جريج، فقال: هو صالح الحديث[5]، وقال الدارقطني: تجنب تدليس ابن جريج، فإنه وَحش التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة، وغيرهما"[6]، وقال الذهبي: "الفقيه، أحد الأعلام"[7]، وقال ابن حجر: "ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل"[8].

قلت: هو ثقة فقيه، لكنه يدلس ويرسل.

ت. **عُبيدة بن مُعَتِّب الضَّبِّيُّ الكُوفيُّ**، قال البخاري: عبيدة بن معتب أبو عبد الكريم الضبي كوفي. قال شعبة: أخبرني عبيدة بن معتب قبل أن يتغير[9]، وقال ابن أبي حاتم، نا علي بن الحسين بن الجنيد قال: سمعت عمرو بن علي الفلاس، يقول: كان يحيى بن سعيد وعبد

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج325/6)، رقم138.

(2) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج403/10)، رقم5573.

(3) المصدر نفسه، (ج403/10)، رقم5573

(4) العلل، ابن المديني (ص37)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج34/1).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج356/5).

(6) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص174)، رقم265.

(7) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج666/1)، رقم3462.

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص363)، رقم4193.

(9) الضعفاء الكبير، للعقيلي (ج129/3)، رقم1114.

الرحمن يعني ابن مهدي لا يحدثان عن عبيدة الضبي، وقال: سألت أبي عن عبيدة الضبي، فقال: ضعيف الحديث[1]، وقال ابن حجر: ضعيف، واختلط بآخره[2].

قلت: هو ضعيف.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الرواية الراجحة هي الوجه الأول وذلك بسبب:

1. رواة الوجه الأول أصلح حالًا من رواة الوجه الثاني.
2. ترجيح الإمام أحمد لهذا الوجه فقال: " إِنَّمَا هُوَ: الأعمَش، عَنْ سَهْل أَبِي الأَسَدِ، عَنْ بُكَير الجَزَري، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ[3].
3. الوجه الثاني منقطع؛ لأن حبيبًا لم يسمع من أنس كما بيَّن الدارقطني، وقال علي بن المديني: حبيب بن أبي ثابت لقي ابن عباس وسمع من عائشة ولم يسمع من غيرهما من الصحابة رضي الله عنهم[4].

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح، ورجاله ثقات.

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين حبيب بن أبي ثابت (ت:122هـ)، وأنس بن مالك (ت:93هـ)، حيث قال علي بن المديني: "لقي ابن عباس، وسمع من عائشة، ولم يسمع من غيرهما من أصحاب رسول الله ﷺ.

قلت: المعاصرة بين حبيب وأنس نحو خمسين سنة أو أكثر، فلا أعلم مستند الإمام الدارقطني في نفي سماع حبيب من أنس إلا أن يكون ذلك لكون حبيب كوفيًا دخل الطائف ويكون دخوله بعد سنة 93هـ؛ فإن أنسًا توفي فيها، إذ لا يعقل أن يدخل حبيب الطائف ولا يدخل المدينة التي كان بها أنس.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج94/6).
(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص279)، رقم4416.
(3) علل الحديث، ابن أبي حاتم (605/6)، رقم2799.
(4) العلل، ابن المديني (ص66)، رقم89.

حديث(25): وسُئِلَ[1] عن حديث الحسن، عن أنس، قال رسول الله ﷺ: "من توضأ يوم الجمعة فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ".

فَقَالَ: يرويه الربيع بن صبيح[2]، واختلف عنه.

فرواه السميدع بن صبيح، شيخ دل عليه علي بن المديني، عن الربيع بن صبيح، عن الحسن، عن أنس.

وتابعه علي بن الحسن السامي، فرواه عن الربيع، وخليد بن دعلج، عن الحسن، عن أنس، ووهما فيه على الربيع بن صبيح.

والمحفوظ: عن الربيع، عن يزيد الرقاشي، عن أنس. كذلك رواه هشيم، وعبد الأعلى بن مساور، والثوري، عن الربيع بن صبيح، عن يزيد الرقاشي، عن أنس.

قاله يزيد بن أبي حكيم، وعبد الله بن الوليد العدنيان، عن الثوري.

وقال علي بن الجعد، ومحمد بن كثير: عن الثوري، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، لم يذكرا: الربيع، والثوري **لم يسمعه** من يزيد الرقاشي، إنما سمعه من الربيع عنه، كما قال العدنيان.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** الربيع بن صبيح، عن الحسن، عن أنس.
- **الوجه الثاني:** الربيع، عن يزيد الرقاشي، عن أنس.
- **الوجه الثالث:** الثوري، عن يزيد الرقاشي، عن أنس.
- **الوجه الرابع:** الربيع، عن الحسن ويزيد الرقاشي، عن أنس.
- **الوجه الخامس:** الربيع وسفيان الثوري، عن يزيد، عن أنس.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- الربيع بن صبيح، عن الحسن، عن أنس.

أخرجه أبو نُعيم الأصفهاني في الحلية (ج306/6)، من طريق السميدع بن صبيح عن الربيع بن صبيح عن الحسن عن أنس.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج67/12)، ح2425.

(2) الربيع بن صبيح بفتح المهملة السعدي البصري صدوق سيء الحفظ وكان عابدا مجاهدا قال الرامهرمزي: هو أول من صنف الكتب بالبصرة من السابعة مات سنة ستين، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص206)، رقم1895.

2- الربيع، عن يزيد الرقاشي، عن أنس.

أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (ج579/3)، ح2224، وابن الجعد في مسنده (ص265)، ح1751، والبيهقي في "سننه الكبير"، كتاب الطهارة، باب الدلالة على أن الغسل للجمعة سنة اختيار، (ج442/1)، ح1414-1415، عن الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن أنس.

3- الثوري عن يزيد الرقاشي، عن أنس.

أخرجه أبو يعلى في مسنده (ج127/7)، ح4086، والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب في الطهارة، باب غسل يوم الجمعة، (ج119/1)، ح720، من طريق علي بن الجعد عن الثوري عن يزيد الرقاشي عن أنس.

وقد وقفت على وجه رابع وهو:

4- الربيع عن الحسن ويزيد الرقاشي عن أنس.

أخرجه البزار في مسنده (ج203/3)، ح6669، والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب في الطهارة، باب غسل يوم الجمعة، (ج119/1)، ح717، من طريق الربيع بن صبيح عن الحسن ويزيد الرقاشي عن أنس.

5- الربيع وسفيان الثوري، عن يزيد، عن أنس.

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (ج119/1)، ح720، من طريق علي بن الجعد، عن الربيع وسفيان الثوري، عن يزيد الرقاشي، عن أنس.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- الربيع بن صبيح، عن الحسن، عن أنس.

روى هذا الوجه عن الربيع:

أ. **السميدع بن صبيح الكتعي**، وهو شيخ دل عليه علي بن المديني.

قلت: ذكره ابن حجر في كتابه "نزهة الألباب في الألقاب" وقال: "اسْمه مَنْصُور بن صبيح الطَّالقَانِي أَصله من مرو روى عَن ضرار بن عَمْرو"[1]، ووجدت له رواية في المعجم الكبير

(1) نزهة الألباب في الألقاب، ابن حجر (ص375)، رقم1553.

للطبراني[1]، وعن الطبراني وعبد الله بن محمد بن جعفر، أخرجها أبو نعيم الأصبهاني في "معرفة الصحابة"[2]، ولم أقف على من تكلم فيه.

قلت: هو مجهول.

2- الربيع، عن يزيد الرقاشي، عن أنس.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن الربيع:

1. **هُشَيْمُ بنُ بَشِيْرِ** بنِ أَبِي خَازِمٍ أَبُو مُعَاوِيَةَ السَّلَمِيُّ، وَاسْمُ أَبِي خَازِمٍ قَاسِمُ بنُ دِيْنَارٍ، الإِمَامُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، مُحَدِّثُ بَغْدَادَ، وَحَافِظُهَا، أَبُو مُعَاوِيَةَ السَّلَمِيُّ مَوْلاَهُم، الوَاسِطِيُّ[3]، قال ابن عدي: "هشيم رجل مشهور، وقد كتب عنه الأئمة، وهو في نفسه لا بأس به إلا أنه نسب إلى التدليس، وله أصناف وأحاديث حسان وغرائب، وإذا حدث عن ثقة فلا بأس به، وربما يؤتى، ويوجد في بعض أحاديثه منكر إذا دلس في حديثه عن غير ثقة، وقد روى عنه شعبة والثوري ومالك وابن مهدي وابن أبي عدي وغيرهم من الأئمة، وهو لا بأس به وبرواياته"، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد يقولان: هشيم في حصين أثبت من سفيان وشعبة[4]، قال الذهبي: "حافظ"[5]، وقال ابن حجر: من أتباع التابعين، مشهور بالتدليس مع ثقته[6]، وقال: ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي[7].

قلت: هو ثقة كثير التدليس.

2. **عبد الْأَعْلَى بن أبي الْمسَاوِر** أَبُو مَسْعُود الجرار الْكُوفِي مولى بني زهرَة، قال يحيى بن معين: "ليس بشيء"، زاد إبراهيم: "كذاب"[8]، وقال علي بن المديني: "ضعيف، ليس

---

(1) المعجم الكبير، الطبراني (ج169/7)، ح6725.

(2) معرفة الصحابة، أبو نعيم الأصبهاني (ج1445/3)، ح3690.

(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج287/8).

(4) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج8 /451).

(5) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج2/ 338)، رقم5979.

(6) تعريف أهل التقديس، ابن حجر (ص 158).

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص574)، رقم7312.

(8) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (ص150)، رقم446.

بشيء"[1]، قال أبو زرعة: "ضعيف جداً"، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث شبه المتروك"[2]، وقال الذهبي: "ضعفوه"[3]، وقال ابن حجر: "متروك"[4].

قلت: هو متروك.

3. **الثوري:** سبق ترجمته في حديث (6)، وهو ثقة ثبت ربما دلس[5].

3- الثوري عن يزيد الرقاشي، عن أنس.

روى هذا الوجه عن الثوري:

أ. **عَلِيُّ بنُ الجَعْدِ بنِ عُبَيْدٍ البَغْدَادِيُّ**، الإِمَامُ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، مُسْنِدُ بَغْدَادَ، أَبُو الحَسَنِ الجَوْهَرِيُّ، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ[6]، كان أحمد لا يرى الكتابة عنه، ورأيته مضروباً عليه في كتابه[7]، قال أبو زرعة: "كان صدوقًا في الحديث"[8]، وقال النسائي: "صدوق"[9]، وقال ابن عدي: "ما أرى بحديثه بأسًا، ولم أر في رواياته إذا حدث عن ثقة حديثًا منكرًا فيما ذكره، والبخاري مع شدة استقصائه يروي عنه في صحاحه"[10]، وقال الدارقطني: "ثقة"[11]، وقال الذهبي: "الحافظ"[12]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت، رمي بالتشيع"[13].

قلت: هو كما قال ابن حجر ثقة ثبت، رُمِيَ بالتشيع.

---

(1) سؤالات ابن أبي شيبة، لابن المديني (ص63)، رقم33.

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج26/6).

(3) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج611/1)، رقم3081.

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص332)، رقم3737.

(5) انظر: ترجمته (ص50).

(6) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج459/10)، رقم152.

(7) انظر: الضعفاء الكبير، العقيلي (ج224/3)، رقم1225، وتاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج364/11)، رقم6215.

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج178/6).

(9) تهذيب الكمال، المزي (ج350/20).

(10) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج364/6).

(11) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص247)، رقم411، وسؤالات السُلمي للدارقطني (ص219)، رقم239، وسؤالات حمزة للدارقطني (ص163)، رقم172.

(12) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج36/2)، رقم3888.

(13) تقريب التهذيب، ابن حجر(ص398)، رقم4698.

ب. **مُحَمَّدُ بنُ كَثِيْرِ بنِ أَبِي عَطَاءٍ الصَّنْعَانِيُّ**، الإِمَامُ، المُحَدِّثُ، أَبُو يُوْسُفَ، ثُمَّ المَصِّيْصِيُّ[1]، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: الْحَمْلُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ: كَمْ رَوَى مَنَاكِيرَ؟ وقال البخاري بالتعقيب على حديث رواه: "هذا حديث منكر خطأ"[2]، وقال سعيد بن عمرو البرذعي: قال لي أبو حاتم: دفع إلي محمد بن كثير كتاب الأوزاعي في كل حديث حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي، فقرأه إلى آخره: حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي! وجعل يقول في كل حديث منها: حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي! وهو محمد بن كثير!! وحكى عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه نحو ذلك[3]، وقال النسائي: "محمد بن كثير هذا هو المصيصي وهو صدوق إلا أنه كثير الخطأ"[4]، وقال الذهبي: "مختلف فيه، صدوق، اختلط بآخره"[5]، وقال ابن حجر: "صدوق كثير الغلط"[6].

قلت: هو كما قال ابن حجر صدوق كثير الغلط.

4- الربيع عن الحسن ويزيد الرقاشي عن أنس:

روى هذا الوجه عن الربيع:

أ. **يحيى بن أبي بُصير: قلت:** اسمه كذا في مسند البزار، ولم نقف له على ترجمة، ولعله: يَحْيَى بن أَبِي بُكَيْر" الثقة، واللهُ أعلم.

ب. **يعقوب الحضرمي:** أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن يزيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي بالولاء، البصري المقرئ المشهور، وهو أحد القراء العشرة، وهو المقرئ الثامن وله في القراءات رواية مشهورة منقولة عنه[7]، قال أبو حاتم: "صدوق"[8]، وقال الذهبي: "ثقة"[9]، وقال ابن حجر: "صدوق"[10].

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج380/10)، رقم101.

(2) الأحاديث المختارة، ضياء الدين المقدسي (ج7/ 97)، رقم2511.

(3) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج70/8).

(4) السنن الكبرى، النسائي (ج429/5)، ح5954.

(5) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج212/2)، رقم5126.

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص504)، رقم6251.

(7) وفيات الأعيان، ابن خلكان (ج390/6).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج203/9).

(9) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج393/2)، رقم6386.

(10) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص607)، رقم7813.

قلت: هو صدوق.

5- الربيع وسفيان الثوري، عن يزيد، عن أنس.

روى هذا الوجه عن الربيع: علي بن الجعد وقد سبق ترجمته في الوجه الثالث وهو ثقة ثبت رُمِيَ بالتشيع[1].

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

- **الوجه الأول:** الربيع عن الحسن عن أنس، رواه عن الربيع السميدع بن صبيح، ولم أقف على ترجمته، وعليه فهو في عداد المجهولين.
- **الوجه الثاني:** الربيع عن يزيد الرقاشي عن أنس، رواه عن الربيع ثلاثة من الرواة منهم سفيان الثوري وهذا الوجه هو المحفوظ عن الربيع كما قال الدارقطني.
- **الوجه الثالث:** الثوري عن يزيد عن أنس، وهذا الوجه أعله الدارقطني بعلة نفي السماع، حيث قال: "الثوري لم يسمع من يزيد الرقاشي، إنما سمعه من الربيع عن يزيد"، وهو ما تم دراسته في الوجه الثاني.
- **الوجه الرابع:** الربيع عن الحسن ويزيد عن أنس، فجمع بين الحسن ويزيد في إسناد واحد، قال البزار في مسنده بعد رواية الحديث: "وَهَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَن أَنَس رَواه غَيرُ وَاحِدٍ عَنْهُ وَجَمَعَ يَحْيَى بْنُ أَبِي بَصِيرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ الرَّبِيعِ عَنِ الْحَسَنِ وَيَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَن أَنَس فَحَمَلَهُ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ عَنِ الْحَسَنِ أَيْضًا، عَن أَنَس وَأَحْسَبُ أَنَّ الرَّبِيعَ إِنَّمَا ذَكَرَهُ عَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلا وَعَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَن أَنَس فَلَمَّا لَمْ يَفْصِلْهُ جَعَلُوهُ كَأَنَّهُ عَنِ الْحَسَنِ، عَن أَنَس وَعَنْ يزيد، عَن أَنَس".
- **الوجه الخامس:** الربيع بن صبيح وسفيان الثوري عن يزيد عن أنس، فجمع بين الربيع والثوري، وهذا الوجه مرجوح أيضًا.

الوجه الراجح: هو الوجه الثاني وهو الذي رجحه الدارقطني فقال: هو المحفوظ.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح لغيره، لأجل الربيع بن صبيح صدوق سيء الحفظ، وقد تابعه سفيان الثوري وهو ثقة ثبت.

---

(1) انظر: ترجمته (ص142).

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين سفيان الثوري (توفي بالبصرة:161هـ)[1]، ويزيد الرقاشي (توفي قبل: 120هـ)[2]، وقد وُلِد الثوري سنة 97هـ اتفاقًا، وهذا معناه أن سفيان الثوري لم يدخل البصرة إلى بعد موت يزيد بسنين؛ لذا لم يسمع منه، والله أعلم، قال علي بن الجعد: "هو مرسل، لم يسمع الثوري من يزيد الرقاشي شيئًا، وبينهما الربيع بن صبيح"[3].

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج246/7)، وتقريب التهذيب، ابن حجر (ص244)، رقم2445.
(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص599)، رقم7683.
(3) مسند ابن الجعد (ص265)، ح1750.

الحديث (26): وسُئِلَ[1] عن حديث رقبة بن مصقلة[2]، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قال: "حبذا المتخللون من أمتي".

فقال: يرويه عفيف بن سالم، عن محمد بن أبي حفص العطار، عن رقبة بن مصقلة، عن أنس مرسلا.

ورواه عن رقبة عن التيمي[3]، عن أنس.

والمحفوظ: عن رقبة، عن أنس بن مالك، ورقبة **لم يسمع** من أنس شيئًا.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** رقبة بن مصقلة عن أنس مرسلًا.
- **الوجه الثاني:** رقبة عن التيمي عن أنس.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1-رقبة بن مصقلة عن أنس مرسلًا.

أخرجه الطبراني في الأوسط (ج159/2)، ح1573، عن أحمد، عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في معجمه، (ج76/1)، ح59، عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي.

وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب (ج267/2)، ح1333، من طريق علي بن عبد العزيز.

ثلاثتهم: (أحمد، ومحمد، وعلي) عن محمد بن عمار الموصلي عن عفيف بن سالم عن محمد بن أبي حفص العطار الأنصاري، عن رقبة بن مصقلة عن أنس بن مالك ﷺ.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني، (ج82/12)، ح2448.

(2) رَقَبَةُ بنُ مَصْقَلَةَ العَبْدِيُّ، الإِمَامُ، الثَّبْتُ، العَالِمُ، أَبُو عَبْدِ اللهِ العَبْدِيُّ، الكُوْفِيُّ، قَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: ثِقَةٌ، مَأْمُوْنٌ، انظر سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج156/6).

(3) سُلَيْمَانُ بنُ طَرْخَانَ أَبُو المُعْتَمِرِ التَّيْمِيُّ، الإِمَامُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، البَصْرِيِّ، نَزَلَ فِي بَنِي تَيْمٍ، فَقِيْلَ: التَّيْمِيُّ، قال ابن حجر: ثقة عابد، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص252)، رقم2575.

2- رقبة عن التيمي عن أنس.

أورد الإمام الدارقطني هذا الوجه في كتابه العلل (82/12)، ح2448، ولم أقف عليه في كتب السنة.

ثالثًا: دراسة رواة أوجه الخلاف:

1. رقبة بن مصقلة عن أنس مرسلاً.

أ. **محمد بن أبي حفص العطار الأنصاري:** قال ابن حبان: كان ممن يخطئ[1]، وقال الأزديُّ: "يتكلمون فيه"[2].

قلت: لم أجد له ترجمه إلا عند ابن حبان، وقول للأزدي، والظاهر أنه ضعيف.

ب. رقبة عن التيمي عن أنس.

لم أجد هذا الوجه ولم يبيّن الدارقطني من روى عن رقبة في هذه الطريقة.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الوجه الراجح هو الوجه الأول؛ للأسباب التالية:

1- ترجيح الدارقطني لهذا الوجه حيث قال: "والمحفوظ: عن رقبة، عن أنس بن مالك".

2- لم أجد الطريقة الثانية في كتب السنة، حيث قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن رقبة إلا محمد، ولا عن محمد إلا عفيف، تفرد به محمد"[3].

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف؛ لأجل محمد بن أبي حفص العطار، كما أن رقبة لم يسمع من أنس شيئًا، كما بين ذلك الدارقطني، ونقله عنه العلائي حيث قال: " قال الدارقطني لم يسمع من أنس ﷺ شيئًا"[4].

---

(1) الثقات، ابن حبان (ج437/7).

(2) لسان الميزان، ابن حجر (ج102/7).

(3) الطبراني في الأوسط (ج159/2)، ح1573.

(4) جامع التحصيل، العلائي (ص175).

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة الانقطاع ونفي السماع بين رقبة بن مصقلة (ت: 129هـ)، وأنس بن مالك (ت: 93هـ)، ولم أعثر على من نصَّ على هذا غير الدارقطني، وكلامه محتمل؛ فإن أنسًا مدني، تحول من المدينة إلى البصرة، وكان يأتي إلى الشام، ومات بالبصرة[1]، أما رقبة بن مصقلة فكوفي.

(1) معجم الصحابة، البغوي (ج1/43).

حديث (27): وسُئِلَ[1] عن حديث عاصم بن بهدلة[2]، عن أنس، قال رسول الله ﷺ: "ألا أنبئكم بما يرفع الله به الدرجات؟ انتظار الصلاة، ونقل الأقدام إلى الجمعات، وإسباغ الوضوء في السبرات"[3].

فَقَالَ: يَرْوِيهِ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ عاصم، عن أنس.

وخالفه زياد بن خيثمة، وأبو مريم، روياه عن عاصم، عن شِمْرِ بْن عطية[4]، عن رجل، عن أنس.

وعاصم **لم يسمع** من أنس شيئًا، والحديث مرسل.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** عاصم، عن أنس.
- **الوجه الثاني:** عاصم، عن شِمْرِ بْن عطية، عن رجل، عن أنس.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- عاصم، عن أنس.

أخرجه البزار في مسنده (111/13)، ح6485، من طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم عن أنس ﷺ.

2- عاصم، عن شِمْرِ بْن عطية، عن رجل، عن أنس.

أورد الإمام الدارقطني هذا الوجه في كتابه العلل (ج109/12)، ح2389، ولم أقف عليه في كتب السنة.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج109/12)، ح2389.

(2) عاصم بن بهدلة: هو عَاصِمُ بنُ أَبِي النَّجُوْدِ الأَسَدِيُّ مَوْلاَهُم، الإِمَامُ الكَبِيْرُ، مُقْرِئُ العَصْرِ، أَبُو بَكْرٍ الأَسَدِيُّ، الكُوْفِيُّ، قال ابن حجر: "صدوق له أوهام حجة في القراءة وحديثه في الصحيحين مقرون" تقريب التهذيب، ابن حجر (ص258)، رقم3054.

(3) "إِسْباغُ الوضَوءِ فِي السَّبَرَاتِ" السَّبَرَاتُ: جَمْعُ سَبْرَةٍ بِسُكُونِ الْبَاءِ، وَهِيَ شِدَّة البَرد، النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (ج333/2).

(4) هو: شِمْرُ بْن عطية الكاهليُّ الكوفيُّ، وثقه النسائي، وقال ابن حجر: صدوق. تقريب التهذيب، ابن حجر (ص268)، رقم 2821.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- عاصم، عن أنس.

أ. **أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ:** اختلفوا في اسمه، قال: "لا أدري، الغالبُ على اسمي كنيتي"، وقد نصَّ أبو داودَ على أنَّ اسمه كنيتُه، وقال البخاري: "أبو بكر بن عيَّاش، مولى واصلِ بن حَيَّان الأَسَدي"[1]، قال أبو عمر: "كان الثوري، وابن المبارك، وابن مهدي يثنون عليه، إلا أنه يهم في حديثه وفي حفظه شيء"[2]، وكان يحيى القطان وعلي ابن المديني يسيئان الرأي فيه، وذلك أنه لما كبر سنه ساء حفظه فكان يهم إذا روى[3]، سُئِلَ يحيى بن معين: الحسن بن عياش أخو أبي بكر بن عياش، كيف حديثه؟ قال: "ثقة"، وسُئِلَ: هو أحب إليك أو أبو بكر؟ قال: "هو ثقة وأبو بكر ثقة"[4]، وقال صالح بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: "صدوق ثقة، صاحب قرآن وخير"، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: "ثقة، وربما غلط"[5]، وقال الذهبي: "أحد الأعلام"[6]، وقال ابن حجر: "ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح"[7].

قلت: هو كما قال ابن حجر ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح.

2- عاصم، عن شمر بن عطية، عن رجل، عن أنس.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن عاصم زياد بن خيثمة، وأبو مريم.

أ. **زِيَادُ بْنُ خَيْثَمَةَ الْكُوفِيُّ:** قال يحيى بن معين، وأبو زرعة: "ثقة"[8]، وقال ابن أبي حاتم: سُئِل أبي عن زياد بن خيثمة فقال: "صالح الحديث"[9]،

---

(1) مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، سبط ابن الجوزي (ج215/13).

(2) تهذيب التهذيب، ابن حجر (ج492/4).

(3) الثقات، ابن حبان (ج668/7).

(4) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص101)، رقم288.

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج349/9)، والعلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله (ج480/2)، رقم3155.

(6) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج412/2)، رقم6535.

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص624)، رقم7985.

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج530/3).

(9) المصدر السابق (ج530/3).

وقال الذهبي: "ثقة"[1]، وقال ابن حجر: "ثقة"[2].

قلت: هو ثقة.

ب. **أبو مريم:** لم أجد في تلاميذ عاصم من اسمه أو كنيته أبي مريم.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الوجه الثاني هو الراجح؛ لما يلي:

1- الوجه الأول أعله الدارقطني بعدم سماع عاصم من أنس، بينما سكت عن الوجه الثاني.
2- المعروف عند العلماء أن المتصل مقدم على المرسل الذي لم يثبت فيه السماع.
3- رواه عن عاصم اثنان أحدهما من الثقات بخلاف الأول.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده مرسل، لأن عاصم لم يسمع من أنس شيئًا، كما أشار الإمام الدارقطني، ونقله عنه الإمام العلائي فقال: "قال الدارقطني لم يسمع من أنس شيئًا"[3].

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين عاصم بن أبي النجود (ت: 129هـ)، وأنس بن مالك (ت: 93هـ)، ليس لعاصم رواية عن أنس في كتب السنة، ثم إنَّ عاصمًا كوفي توفي بالكوفة، بينما أنس مدني توفي بالبصرة.

---

(1) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج409/1)، رقم1684.
(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص219)، رقم2070.
(3) جامع التحصيل، العلائي (ص203)، رقم 317.

حديث (28): وسُئِلَ[1] عن حديث الزهري، عن أنس، قال رسول الله ﷺ: "عرضت علي أجور أمتي، حتى القذاة[2] يخرجها الرجل من المسجد، وعرضت علي ذنوب أمتي، فلم أر ذنبًا أعظم من آية، أو سورة أوتيها رجل، ثم نسيها".

فَقَالَ: يَرْوِيهِ عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بن أبي رواد[3]، واختلف عنه.

فرواه محمد بن يزيد الأدمي، وإبراهيم بن محمد بن مروان العتيق، عن عبد المجيد، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس.

وخالفهما جماعة: عبد الوهاب الوراق، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وحاجب بن سليمان، وهاشم بن الجنيد، فرووه عن عبد المجيد، عن ابن جريج، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، وهو من زهرة، عن أنس.

وقولهما أشبه بالصواب.

والحديث غير ثابت؛ لأن ابن جريج **لم يسمع** من المطلب شيئًا، ويقال: كان يدلسه، عن ابن أبي سبرة، أو غيره من الضعفاء.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** عبد المجيد، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس.
- **الوجه الثاني:** عبد المجيد، عن ابن جريج، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، عن أنس.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- عبد المجيد، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج171/12)، ح3583.

(2) الأَقْذاء: جَمع قَذًى والقَذَى جَمْع قَذاة وهو ما يَقَع في العين والماء والشَّراب من تُراب أو تِبْن، النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (ج50/4).

(3) عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، قال البخاري: "في حديثه بعض الاختلاف، لا أعلم له إلا خمسة أحاديث صحاح"، شيوخ ابن وهب لابن بشكوال (ص185)، رقم160، وقال ابن حبان: "منكر الحديث جدًا، يقلب الأخبار، ويروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك"، المجروحين، لابن حبان (ج161/2)، وقال الخليلي: "أخطأ في أحاديث"، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (ج233/1)، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص361)، رقم4160.

أخرجه الطبراني في "الأوسط"، باب الميم، محمد بن عيسى بن شيبة المصري، (ج6/ 308)، ح6489، من طريق محمد بن يزيد الآدمي، عن عبد المجيد، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس.

2- عبد المجيد، عن ابن جريج، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، عن أنس.

أخرجه الترمذي في سننه، أبواب فضائل القرآن عن رسول الله ﷺ (ج5/37)، ح2916، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب كنس المسجد (ج1/174)، ح461، وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، باب فضل إخراج القذى من المسجد (ج2/447)، ح1297، والبيهقي في سننه الكبير، كتاب الصلاة، باب في كنس المسجد (ج2/618)، ح4312، والبزار في مسنده (ج12/339)، ح6219، من طريق عبد الوهاب بن الحكم الوراق.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (ج7/ 253)، ح4265، من طريق محمد بن بحر البصري.

كلاهما (عبد الوهاب، ومحمد) عن عبد المجيد، عن ابن جريج، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، عن أنس.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- عبد المجيد، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن عبد المجيد:

أ. **محمد بن يزيد الأدمي** أبو جعفر الخراز، وثقه النسائي[1]، والدارقطني[2]، والذهبي[3]، وقال ابن حجر: ثقة عابد[4].

قلت: هو ثقة.

ب. **إِبْرَاهِيمُ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ الْعَتِيقِ**، قال الذهبي: شيخ ضعيف، توفي سنة ثلاث وستين، قال الدارقطني: غمزوه[5].

قلت: هو ضعيف.

---

(1) مشيخة النسائي (ص100)، رقم 214.

(2) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (4/144)، رقم1804.

(3) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج2/232)، رقم5227.

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص514)، رقم6408.

(5) العلل، للدارقطني (ج10/217)، ح1985، وتاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج6/150)، رقم3188.

2- عبد المجيد، عن ابن جريج، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، عن أنس.

روى هذا الوجه عن عبد المجيد:

أ. **عَبْدُ الوَهَّابِ بنُ عَبْدِ الحَكَمِ بنِ نَافِعٍ**، الإِمَامُ، القُدْوَةُ، الرَّبَّانِيُّ، الحُجَّةُ، أَبُو الحَسَنِ البَغْدَادِيُّ الوَرَّاقُ[1]، قال الإمام أحمد: "ليس يعرف مثله، وقال: إني لأدعو الله له"[2]، وقال النسائي[3] والدارقطني: "ثقة"[4]، وقال الخطيب البغدادي: "كان ثقة صالحًا، ورعًا زاهدًا"[5]، وقال الذهبي: "ثقة صالح متأله كبير القدر"[6]، وقال ابن حجر: "ثقة"[7].

قلت: هو ثقة.

ب. **إِسْحَاقُ بنُ أَبِي إِسْرَائِيْلَ إِبْرَاهِيْمَ بنِ كَامَجْرَ**، الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثِّقَةُ، قال يحيى بن معين: "ثقة"[8]، وقال صالح جزرة: "صدوق في الحديث إلا أنه يقول: القرآن كلام الله ويقف"[9]، وقال أحمد: "واقفي مشؤوم إلا أنه صاحب حديث كيّس"[10]، وسُئِلَ أبو زرعة: "كان عندي أنه لا يكذب"، فقيل له: إن أبا حاتم قال: "ما مات حتى حدث بالكذب"، فقال: "حدث بحديث منكر"، وترك الحديث عنه[11]،

وقال الذهبي: "الحافظ، ثقة معمر"[12]، وقال ابن حجر: "صدوق، تكلم فيه لوقفه في القرآن"[13].

قلت: هو كما قال ابن حجر صدوق.

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج323/12)، رقم123.
(2) تهذيب الكمال، المزي (ج499/18).
(3) مشيخة النسائي (ص91)، رقم125.
(4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج28/11)، رقم5693.
(5) المصدر السابق (ج27/11)، رقم5693.
(6) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج674/1)، رقم3517.
(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص368)، رقم4260.
(8) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص102)، رقم293.
(9) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج357/6)، رقم3383.
(10) تهذيب التهذيب، ابن حجر (ج115/1).
(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج210/2).
(12) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج234/1)، رقم273.
(13) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص100)، رقم338.

ت. **حَاجِبُ بنُ سُلَيْمَانَ بنِ بَسَّامٍ** أَبُو سَعِيْدٍ المَنْبِجِيُّ، الحَافِظُ، الرَّحَّالُ[1]، قال النسائي: "ثقة"، وقال في موضع آخر: "لا بأس به"[2]، وقال الدارقطني: "حاجب لم يكن له كتاب، إنما كان يحدث من حفظه"[3]، وقال الذهبي: "ثقة"[4]، وقال ابن حجر: "صدوق يهم"[5].

قلت: هو صدوق يهم.

ث. **هاشم بن الجنيد:** لم أقف على ترجمة له في كتب التراجم، قال الدارقطني: نا عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال، نا هاشم بن الجنيد أبو صالح، لم نجده[6].

قلت: لم أقف على ترجمة له فهو في عداد المجهولين.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الحديث مضطرب، وهذا الاضطراب من راويه المختلف عليه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد فقد وصفه جماعة من النقاد بالخطأ كالبخاري وابن حبان والخليلي وابن حجر، فيشتبه أنه سبب الاضطراب في الحديث فمرة يرويه عن ابن جريج عن الزهري عن أنس، ومرة أخرى عن ابن جريج عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أنس، فهنا لا يترجح أحد الوجهين، خاصة أن الدارقطني قال: "الحديث غير ثابت".

لكن ممكن أن نرجح الوجه الأول؛ لأن ابن جريج لقي الزهري وأخذ عنه مناولة وإجازة، فالحديث متصل الإسناد بهذا الوجه، وإن اضطرب فيه ابن أبي رواد.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف بوجهيه؛ لأن ابن أبي رواد صدوق يخطئ ولم يُتابع.

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين ابن جريج والمطلب بن عبد الله بن حنطب، حيث قال علي بن المديني: "ابن جريج لم يسمع من المطلب بن عبد الله بن حنطب، كان يأخذ أحاديثه عن ابن أبي يحيى عنه".

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج520/12)، رقم196.
(2) تهذيب الكمال، المزي (ج201/5).
(3) سنن الدارقطني (ج247/1)، ح488.
(4) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج130/1)، رقم840.
(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص144)، رقم1004.
(6) تراجم رجال الدارقطني في سننه، مقبل الوادعي (ص466).

قلت: ابن جريج لم يصرح بالسماع في هذا الحديث مطلقًا، وهو مدلس قبيح التدليس، حتى وصف الدارقطني تدليسه بشر التدليس، فإنه لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح؛ لذا جزم ابن المديني والدارقطني بعدم سماعه، مع كون المعاصرة بينهما نحو أربعين سنة، وكلاهما حجازي، فابن جريج مكي والمطلب مدني.

حديث (29): وسُئِلَ[1] عن حديث أبي التياح[2]، عن أنس، قال رسول الله ﷺ: "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا...الحديث".

فَقَالَ: يُرْوَى عَنْ أبي صالح الحراني، عن شعبة، عن أبي التياح، عن أنس.

وهو وهم لأن أبا صالح الحراني هو عبد الغفار بن داود[3]، لم يسمع من شعبة شيئًا، وشعبة لم يسمع هذا الحديث من أبي التياح.

والصحيح أن شعبة سمعه من حماد بن أبي سليمان، ومن عتاب مولى هرمز، ومن سليمان التيمي، ومن قتادة، عن أنس وروي عن شعبة، عن حميد، عَنْ أَنَسٍ وَلَا يَصِحُّ.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** شعبة، عن أبي التياح، عن أنس.
- **الوجه الثاني:** شعبة، عن حماد بن أبي سليمان، عن أنس.
- **الوجه الثالث:** شعبة، عن عتاب مولى هرمز، عن أنس.
- **الوجه الرابع:** شعبة، عن سليمان التيمي، عن أنس.
- **الوجه الخامس:** شعبة، عن قتادة، عن أنس.
- **الوجه السادس:** شعبة، عن حميد، عن أنس.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- شعبة، عن أبي التياح، عن أنس.

لم أجد هذا الطريق في كتب السنة.

2-شعبة، عن حماد بن أبي سليمان، عن أنس.

أخرجه أحمد في مسنده (ج372/20)، ح13100، من طريق يزيد بن هارون وعمرو بن الهيثم (أبو قطن).

وأبو يعلى الموصلي في مسنده (ج379/6)، ح3716، من طريق خالد.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج232/12)، ح2659.

(2) قال الذهبي:" أَبُو التَّيَّاحِ يَزِيْدُ بنُ حُمَيْدٍ الضُّبَعِيُّ البَصْرِيُّ، هُوَ الإِمَامُ، الحُجَّةُ"، ورَوَى عَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ، عَنْ أَبِيْهِ، قَالَ: ثَبْتٌ، ثِقَةٌ ثِقَةٌ، سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج251/5).

(3) عبد الغفار ابن داود ابن مهران أبو صالح الحراني نزيل مصر ثقة فقيه. تقريب التهذيب، ابن حجر (ص360)، رقم4136.

ثلاثتهم: (يزيد، وعمرو، وخالد) عن شعبة عن حماد بن أبي سليمان عن أنس.

3- شعبة، عن عتاب مولى هرمز، عن أنس.

أخرجه أحمد في مسنده (ج166/20)، ح12764، عن الحجاج.

والدارمي في "مسنده" (ج131/1)، ح242، عن أسد أبي موسى.

وأبو داود الطيالسي في "مسنده" (557/2)، ح2197.

ثلاثتهم: (الحجاج، أسد، أبو داود) عن شعبة، عن عتاب مولى هرمز، عن أنس.

4- شعبة، عن سليمان التيمي، عن أنس.

أخرجه البزار في مسنده (ج108/14)، ح8602، من طريق أبي داود الطيالسي، عن شعبة، عن سليمان التيمي، عن أنس.

5- شعبة، عن قتادة، عن أنس.

أخرجه أحمد في مسنده (ج392/21)، ح13969، والطبراني في الأوسط (ج263/2)، ح1930، والبزار في مسنده (ج428/13)، ح7168، وأبو يعلى في مسنده (ج288/5)، ح2909، (ج443/5)، ح3147، من طريق حرمي بن عمارة عن شعبة، عن قتادة، عن أنس.

6- شعبة، عن حميد، عن أنس.

أخرجه أبو طاهر المخلِّص في كتابه المخلصيات (ج12/4)، ح2912، من طريق النَّضر بن شميل، عن شعبة، عن حميد، عن أنس.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- شعبة، عن أبي التياح، عن أنس.

قال الدارقطني روى هذا الوجه عن شعبة:

أ. **أبو صالح الحراني:** هو عَبْدُ الغَفَّارِ بنُ دَاوُدَ بنِ مِهْرَانَ بنِ زِيَادٍ، الإِمَامُ، المُحَدِّثُ، الصَّادِقُ، أَبُو صَالِحٍ البَكْرِيُّ، الحَرَّانِيُّ، ثُمَّ المِصْرِيُّ، الإِفْرِيْقِيُّ المَوْلِد[1]، قال أبو حاتم: "لا بأس به صدوق"[2]،

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج438/10)، رقم139.

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج54/6).

وقال الذهبي: "ثقة"[1]، وقال ابن حجر: "ثقة، فقيه"[2].

قلت: هو ثقة.

2- شعبة، عن حماد بن أبي سليمان، عن أنس.

أ. **أَبُو زَيْدٍ الهَرَوِيُّ سَعِيْدُ بنُ الرَّبِيْعِ:** قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن أبي زيد الهروي، فقال: "شيخ ثقة، ليس به بأس، لم أكتب عنه شيئًا، وجعل يتلهف عليه"[3]، وقال أبو حاتم: "صدوق"[4]، وقال الذهبي: "ثقة"[5]، وقال ابن حجر: "ثقة"[6].

قلت: هو ثقة.

ب. **خَالِدُ بنُ الحَارِثِ بنِ عُبَيْدِ بنِ سُلَيْمَانَ الهُجَيْمِيُّ**، سبق ترجمته في حديث (21)، وهو ثقة ثبت[7].

3- شعبة، عن عتاب مولى هرمز، عن أنس.

أ. **أبو داود: الطَّيَالِسِيُّ سُلَيْمَانُ بنُ دَاوُدَ بنِ الجَارُوْدِ:** الحَافِظُ الكَبِيْرُ، صَاحِبُ المُسْنَدِ، أَبُو دَاوُدَ الفَارِسِيُّ، ثُمَّ الأَسَدِيُّ، ثُمَّ الزُّبَيْرِيُّ، مَوْلَى آلِ الزُّبَيْرِ بنِ العَوَّامِ الحَافِظُ، البَصْرِيُّ[8]، قال ابن مهدي: "أبو داود أصدق الناس"[9]، وقال أحمد ابن حنبل: "ثقة صدوق"[10]، قال أبو حاتم: "محدث صدوق، كان كثير الخطأ، أبو الوليد وعفان أحب إلي منه"[11]، وقال الذهبي: "الحافظ"[12]، وقال ابن حجر: "ثقة حافظ، غلط في أحاديث"[13].

---

(1) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج1/660)، رقم3417.
(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص360)، رقم4136.
(3) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (ج2/99)، رقم1692.
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج4 /20).
(5) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج1/435)، رقم1882.
(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص235)، رقم2303.
(7) انظر ترجمته (ص116).
(8) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج9/387)، رقم123.
(9) تاريخ أصبهان، أبو نعيم الأصبهاني (ج1/390).
(10) طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، أبو الشيخ (ج2/49).
(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج4/111).
(12) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج1/458)، رقم2082.
(13) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص350)، رقم2550.

قلت: هو كما قال ابن حجر: ثقة غلط في أحاديث.

ب. **أسد بن موسى بن إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مروان**، الحافظ الأمويّ المَرْوانيّ، أسد السُّنَّةِ، المِصْريُّ[1]، قال البخاري: "مشهور الحديث، يقال له: أسد السنة"[2]، وقال ابن يونس المصري: "حدث بأحاديث منكرة، وأحسب الآفة من غيره"[3]، وقال ابن حجر: "صدوق يغرب وفيه نصب"[4].

قلت: هو صدوق يغرب.

4- شعبة، عن سليمان التيمي، عن أنس.

روى هذا الوجه عن شعبة:

أ. **أبو داود الطيالسي:** سبق ترجمته في الوجه الثالث، وهو ثقة غلط في أحاديث[5].

5- شعبة، عن قتادة، عن أنس.

أ. **حَرَمِيُّ بْنُ عُمارة بْن أَبِي حفصة**، أبو رَوْح العَتَكيُّ، مولاهم، الْبَصْرِيُّ[6]، قال أبو حاتم: "ليس هو في عداد يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وغندر، وهو مع عبد الصمد بن عبد الوارث، ووهب بن جرير، وأمثالهما"[7]، وقال الذهبي: "ثقة"[8]، وقال ابن حجر: "صدوق يهم"[9].

قلت: هو صدوق يهم

6- شعبة، عن حميد، عن أنس.

---

(1) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج275/5)، رقم36.
(2) التاريخ الكبير، البخاري (ج49/2)، رقم 1645.
(3) تاريخ ابن يونس المصري (ج35/2)، رقم87.
(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص104)، رقم339.
(5) انظر ترجمته (ص149).
(6) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج47/5)، رقم77.
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج307/3).
(8) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج318/1)، رقم980.
(9) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص156)، رقم1178.

أ. **النَّضر بن شميل:** النَّضْرُ بنُ شُمَيْلِ بنِ خَرَشَةَ بنِ زَيْدٍ المَازِنِيُّ[1]، قال ابن معين: ثقة[2]، وقال علي بن المديني: "النضر بن شميل من الثقات" وقال أبو حاتم: "ثقة صاحب سنة"[3]، وقال الذهبي: "ثقة إمام صاحب سنة"[4]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت"[5].

قلت: هو ثقة ثبت.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الروايات الراجحة هي الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، وهي مشهورة في كتب السنة، وهذا ما أشار إليه الدارقطني فقال: " والصحيح أن شعبة سمعه من حماد بن أبي سليمان، ومن عتاب مولى هرمز، ومن سليمان التيمي، ومن قتادة، عن أنس".

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

الراوية الثانية والثالثة والرابعة إسنادها صحيح، أما الرواية الخامسة فإسنادها صحيح لغيره؛ لأجل حرمي بن عمارة صدوق يهم، وقد تابعه عفان في معجم ابن المقرئ (ص304)، ح982.

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع في موضعين:

- **الأول:** نفي سماع أبو صالح الحراني من شعبة، وبعد الدراسة تبين عدم وجود رواية لأبي صالح عن شعبة في كتب السنة لا بالتصريح بالسماع ولا بغيره، ويشبه أن يكون هذا مستند الدارقطني في نفي سماعهما، قال الخطيب البغدادي في ترجمة أبي صالح الحراني –عبد الغفار بن داود–: "ولد بإفريقية في سنة أربعين ومائة وخرج به أبوه وهو طفل إلى البصرة وكانت أمه من أهلها فنشأ بها وتفقه وسمع الحديث بها من حماد بن سلمة ثم رجع إلى مصر مع أبيه... واستوطن مصر وحدث بها وروى عنه أهلها... ومات أبو صالح في سنة أربعة وعشرين ومائتين".

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج328/9)، رقم108.

(2) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص219)، رقم827.

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج477/8).

(4) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج2 /320)، رقم5831.

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص562)، رقم7135.

قلت: هذا نص من الخطيب البغدادي أن أبا صالح ما سمع في البصرة إلا حماد بن سلمة.

- **الثاني:** نفي سماع شعبة من أبي التياح لهذا الحديث، بعد تخريج الحديث من كل طرقه في كتب السنة، ما وجدتُ شعبة يرويه عن أبي التياح مطلقًا، فيظهر أن ذكر أبي التياح فيه غلط، والله أعلم.

قلت: روى شعبة الحديث عن عدد من التابعين الثقات، ليس منهم أبو التياح، مع كون شعبة له روايات أخرى عن ابي التياح سمعها منه.

❖❖ مسند عبد الله بن عمر ﷺ وفيه ثلاثة أحاديث❖❖

حديث (30): وسُئِلَ[1] عن حديث روي عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ[2]، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قال: لا تُلحفوا[3] في المسألة؛ فإنه من يستخرج منا بها شيئاً، لم يبارك له فيه.

فقال: يرويه حماد بن زيد، واختلف فيه.

فَرَوَاهُ أَبُو عَبَّادٍ، يَحْيَى بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ حماد بن زيد، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

وخالفه المقدمي، والقواريري؛ روياه عن حماد بن زيد، عن عمرو، أو حدثوني عن عمرو.

وقال أبو الربيع: عن حماد، قال: حدثنا أصحابنا، عن عمرو.

وحماد لم يسمع هذا من عمرو.

وقول أبي عباد، عن حماد، عن عمرو، مرسل.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** حماد بن زيد، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.
- **الوجه الثاني:** حماد بن زيد، عن عمرو، أو حدثوني عن عمرو.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- حماد بن زيد، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

أخرجه أبو يعلى في مسنده (ج478/9)، ح5628، من طريق عبيد الله الْقَوَارِيرِيُّ عن حماد بن زيد، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

2- حماد بن زيد، عن عمرو، أو حدثوني عن عمرو أو حدثنا أصحابنا عن عمرو.

أورد هذا الوجه الدارقطني في كتابه العلل (ج397/12)، ح2823، ولم أقف عليه عند غيره.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج397/12)، ح2823.

(2) عَمْرُو بنُ دِيْنَارٍ أَبُو مُحَمَّدٍ الجُمَحِيُّ مَوْلاَهُم، الإِمَامُ الكَبِيْرُ، الحَافِظُ، المَكِّيُّ، الأَثْرَمُ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ، وَشَيْخُ الحَرَمِ فِي زَمَانِهِ. سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج300/5)، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت". تقريب التهذيب، ابن حجر (ص421)، رقم5024.

(3) أَلْحَفَ فِي الْمَسْأَلَةِ يُلْحِف إِلْحَافا، إِذَا أَلَحَّ فيها ولَزِمَهَا، النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (ج237/4).

وللحديث شاهد من حديث معاوية بن أبي سفيان، أخرجه مسلم في صحيحه (ح1038)، والنسائي في سننه (ح2592)، وأحمد في مسنده (ح17167) والدارمي في مسنده (ح1684) وابن حبان في صحيحه (ح3389)، والطبراني في الكبير (ح808)، والبيهقي في سننه الكبير (ح7967) والحميدي في مسنده (ح615)، والنسائي في الكبرى (ح2385)، والحاكم في مستدركه (ح2377).

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- حماد بن زيد، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن حماد بن زيد:

أ. **يَحْيَى بن عباد الضبعي أَبُو عباد البَصْرِيّ، نزيل بغداد**[1]، قال علي بن المديني: "يحيى بن عباد ليس ممن أحدث عنه"[2]، وقال أحمد بن حنبل: "أول ما رأيته في مجلس أسباط كيس يذاكر الحديث، وكتبت عنه، قلت: أي شيء حاله؟ قال: ما أعلم عليه حجة"[3]، وقال أبو حاتم: "ليس به بأس"[4]، وقال الخطيب البغدادي: "ترك أهل البصرة الرواية عنه لا يوجب رد حديثه، وحسبك برواية أحمد بن حنبل وأبي ثور عنه، ومع هذا فقد احتج بحديثه محمد بن إسماعيل البخاري[5]، ومسلم بن الحجاج النيسابوري[6]، وأحاديثه مستقيمة لا نعلمه روى منكرًا"[7]، وقال الذهبي: "صالح"[8]، وقال ابن حجر: "صدوق"[9].

قلت: هو صدوق.

---

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (ج395/31).

(2) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج150/14)، رقم7463.

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج173/9).

(4) المصدر السابق (ج173/9).

(5) صحيح البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ (ج24/5)، ح3734، كتاب اللباس، باب إرداف المرأة خلف الرجل (ج170/7)، ح5968.

(6) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب تحريم تخليل الخمر (ج1573/3)، ح1983، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله (ج2170/4)، ح2816.

(7) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج150/14)، رقم7463.

(8) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج368/2)، رقم6191.

(9) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص592)، رقم7569.

ب. **عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ**: وهو ابن عمر بن ميسرة أبو سعيد البصري، ثنا عبد الرحمن، نا محمد بن هارون الفلاس المخرمي قال: سألت يحيى بن معين عن عبيد الله القواريري ومسدد، فقال: ما منهم إلا صدوق، قلت: ميز بينهما، قال: "لا أميز"[1]، قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن عبيد الله بن عمر القواريري، فقال: "بصري صدوق"[2]، وقال الذهبي: "الحافظ"[3]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت"[4].

قلت: هو ثقة ثبت.

2- حماد بن زيد، عن عمرو، أو حدثوني عن عمرو أو حدثنا أصحابنا عن عمرو.

روى هذا الوجه عن حماد:

أ. **عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ**: تمت ترجمته في الوجه الأول وهو ثقة ثبت[5].

ب. **محمد بْن أَبِي بَكْر بْن علي بْن عطاء بْن مُقَدَّم الْمُحَدِّث**، أبو عبد الله الثقفي مولاهم، الْبَصْرِيُّ المُقَدَّميُّ[6]، قال أبو زرعة: "بصري ثقة"، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث محله الصدق"[7]، وقال الذهبي: "ثبت محدث"[8]، وقال ابن حجر: "ثقة"[9]،

قلت: هو ثقة.

ت. **سليمان بن داود أبو الربيع الزهراني العتكي البصري**[10]، وثقه ابن معين[11]، وأبو حاتم، وأبو زرعة[12]، ذكره ابن حبان في الثقات[13]،

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج327/5).
(2) المصدر السابق.
(3) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج685/1)، رقم3577.
(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص373)، رقم4325.
(5) انظر ترجمته (ص40).
(6) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج911/5)، رقم350.
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج213/7)، رقم1178.
(8) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج160/2)، رقم4748.
(9) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص470)، رقم5761.
(10) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج52/10)، رقم4578.
(11) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج52/10)، رقم4578.
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج113/4)، رقم493.
(13) الثقات، لابن حبان (ج278/8)، رقم13436.

وقال الذهبي: "الحافظ"[1]، وقال ابن حجر: "ثقة لم يتكلم فيه أحد بحجة"[2].

قلت: هو ثقة.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

- **الوجه الأول:** رواه عن حماد بن زيد، يحيى بن عباد وهو صدوق، والقواريري وهو ثقة ثبت، فهذا الوجه محفوظ عن حماد، إلا أن الدارقطني أعله بعلة نفي السماع، حيث نفى الدارقطني سماع حماد من عمرو بن دينار لهذا الحديث خاصة، رغم أن حماد مشهور بالرواية عن عمرو.
- **الوجه الثاني:** رواه عن حماد بن زيد، القواريري وهو ثقة ثبت كما تقدم، والمقدمي ثقة، وأبو الربيع الزهراني وهو ثقة أيضًا، وعليه فهو الراجح؛ ولما يلي:

1- رواته أوثق وأكثر عددًا.

2- إعلال الدارقطني للوجه الأول بنفي السماع وإيراده للوجه الثاني من غير طريقه يدل على رجحانه عنده.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده مرسل من الوجه الأول؛ لأن حماد لم يسمع هذا الحديث من عمرو كما بيَّن ذلك الدارقطني.

وإسناده ضعيف من الوجه الثاني؛ لأجل المبهم في الإسناد.

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين حماد بن زيد (ت: 179هـ)، وعمرو بن دينار (ت: 126هـ)، ولعل مستند الدارقطني في نفي السماع بينهما، أن الفرق بين وفاتيهما نحو 71 سنة، وكون حماد بصري وعمرو مكي.

---

(1) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج1/459)، رقم2088.

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص251)، رقم2556.

حديث (31): وسُئِلَ[1] عن حديث، يرويه يزيد بن أبي حبيب[2]، عن ابن عمر: كنا نفاضل بين أصحاب رسول الله ﷺ، فنقول: إذا ذهب أبو بكر، وعمر، وعثمان، استوى الناس، يبلغ ذلك النبي ﷺ، فلا ينكره علينا.

فقال: يرويه الليث بْنُ سَعْدٍ[3]، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ.

فَرَوَاهُ أَبُو النَّضْرِ، هاشم بن القاسم، عن اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ ابْنِ عمر.
وخالفه بقية بن الوليد، رواه عن اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ نافع، عن ابن عمر.
ورواه أبو بدر الغبري، عن أبي الوليد، الفضل بن الجراح، عن الليث، عن نافع، عن ابن عمر.
والمحفوظ حديث اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ ابْنِ عمر، وهو مرسل، **لم يسمع** يزيد بن أبي حبيب من ابن عمر، ولا سمع من أحد من الصحابة، إلا من عبد الله بن جزء.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ ابْنِ عمر.
- **الوجه الثاني:** اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ نافع، عن ابن عمر.
- **الوجه الثالث:** الليث، عن نافع، عن ابن عمر.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ ابْنِ عمر.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (ج454/9)، ح5604، من طريق يزيد بن هارون عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن عمر ﷺ.

2- اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ نافع، عن ابن عمر.

أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (ج567/2)، ح1193، من طريق بقية، عن الليث به.

3- الليث، عن نافع، عن ابن عمر.

أخرجه ابن عدي في الكامل (ج219/4) من طريق سليمان بن عيسى السنجري عن الليث به.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (420/12)، ح2852.

(2) يزيد بن أبي حبيب المصري أبو رجاء واسم أبيه سويد واختلف في ولائه ثقة فقيه وكان يرسل من الخامسة مات سنة ثمان وعشرين وقد قارب الثمانين، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص318)، رقم6289.

(3) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ثقة ثبت فقيه إمام مشهور من السابعة مات في شعبان سنة خمس وسبعين. تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص464)، رقم5678.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ ابْنِ عمر.

روى هذا الوجه عن الليث:

أ. **أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بنُ القَاسِمِ** اللَّيْثِيُّ[1] الخُرَاسَانِيُّ[2]، ثُمَّ البَغْدَادِيُّ[3]، الحَافِظُ، الإِمَامُ، شَيْخُ المُحَدِّثِيْنَ، قال يحيى بن معين: "أول من كتب عن أبي النضر أنا وأحمد"، فقال لنا: "إن عندي كتابًا لشعبة نحو من ثمانمائة حديث، سألت شعبة عنها فحدثني بها، وما عندي غير هذه لست أجترئ عليها"، ثم حضرته بعد وقد أخرج تلك الأحاديث الباقية، فكان يقول فيها: "ثنا شعبة والحديث فتنة فكانت نحوًا من أربعة آلاف"[4]، وقال علي ابن المديني: "ثقة"[5]، وقال النسائي: "لا بأس به"[6]، وقال الذهبي: "ثقة صاحب سنة، تفتخر به بغداد"[7]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت"[8].

قلت: هو ثقة ثبت.

2- اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ نافع، عن ابن عمر.

أ. **بَقِيَّةُ بنُ الوَلِيْدِ** بنِ صَائِدِ بنِ كَعْبِ بنِ حَرِيْزٍ الحِمْيَرِيُّ، الحَافِظُ، العَالِمُ، مُحَدِّثُ حِمْصَ[9]، قال يحيى بن معين: "كان شعبة مبجلًا لبقية حيث قدم بغداد"، وقال سفيان بن عيينة: "لا

---

(1) اللَّيثي: بفتح اللام وتشديدها وسكون الياء المنقوطة من تحتها بنقطتين وفي آخرها ثاء منقوطة بثلاث من فوقها، هذه النسبة إلى ليث بن كنانة، حليف بنى زهرة وإلى ليث بن بكر بن عبد مناة. الأنساب، للسمعاني (ج241/11).

(2) نسبة إلى بلاد خرسان، وخُراسَانُ: بلاد واسعة، أول حدودها مما يلي العراق أزاذوار قصبة جوين وبيهق، وآخر حدودها مما يلي الهند طخارستان وغزنة وسجستان وكرمان، وليس ذلك منها إنما هو أطراف حدودها، وتشتمل على أمّهات من البلاد منها نيسابور وهراة ومرو. معجم البلدان، ياقوت الحموي (ج350/2).

(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج545/9)، رقم213.

(4) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج418/8).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج105/9).

(6) تهذيب التهذيب، ابن حجر (ج260/4).

(7) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج332/2)، رقم5931.

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص570)، رقم7256.

(9) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج518/8)، رقم 139.

تسمعوا من بقية ما كان في سُنة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره"[1]، وقِيلَ ليحيى بن سعيد: أيهما أثبت بقية أو إسماعيل بن عياش؟ قال: "كلاهما صالحان"[2]، وقال ابن المديني: "صالح فيما روى عن أهل الشام، وأما عن أهل الحجاز والعراق فضعيف جدًا، وروى عن عبيد الله بن عمر أحاديث منكرة"[3]، وقال أبو حاتم: "يكتب حديث بقية ولا يحتج به"[4]، وقال الذهبي: "وثقه الجمهور فيما سمعه من الثقات"[5]، وقال النسائي: "إذا قال حدثنا وأخبرنا: فهو ثقة"[6]، وقال ابن حجر: "صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء"[7].

قلت: هو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء.

3- **الليث، عن نافع، عن ابن عمر.**

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن الليث:

أ. **أبو الوليد، الفضل بن الجراح،** لم أجد له ترجمة في كتب التراجم، لكني وجدت هذا الوجه من طريق سليمان بن عيسى السجزي: قال أبو حاتم: "روى أحاديث موضوعة وكان كذابا"[8]، وقال ابن عدي: "يضع الحديث"[9]، وقال الذهبي: "هالك، وكان متهمًا بالكذب، لَهُ عدة أحاديث موضوعة، ساقها ابن عديّ وقال: وضّاع"[10].

قلت: هو وضَّاع.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

- **الوجه الأول:** رواه عن الليث، أبو النضر هاشم بن القاسم وهو ثقة ثبت، فهذا الوجه هو المحفوظ عن الليث، وهو الراجح.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج41/1).
(2) المصدر السابق (ج434/2).
(3) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج129/7)، رقم3561.
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج434/2).
(5) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج130/7)، رقم3561.
(6) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج273/1)، رقم619.
(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص126)، رقم729.
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج134/4).
(9) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (ج290/4)، رقم758.
(10) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج86/5)، رقم172.

- **الوجه الثاني:** رواه عن الليث بقية بن الوليد وهو مدلس من الطبقة الرابعة، وهو كثير التدليس عن الضعفاء والمتروكين، فإسناد الحديث من هذا الوجه ضعيف جدًا.
- **الوجه الثالث:** رواه عن الليث الفضل بن الجراح ولم أقف له على ترجمة في كتب التراجم، وسليمان بن عيسى السجزي وضاع.

الوجه الراجح هو الوجه الأول؛ بسبب:

1- رواه عن الليث أبو النضر وهو ثقة ثبت بخلاف الطرق الأخرى.

2- ترجيح الدارقطني لهذا الوجه فقال: " والمحفوظ حديث اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ ابْنِ عمر".

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده مرسل؛ لأن يزيد بن أبي حبيب لم يسمع من ابن عمر شيئًا، كما أشار الإمام الدارقطني، وقال الإمام الذهبي: " حَدَّثَ عَنْ: عَبْدِ اللهِ بنِ الحَارِثِ بنِ جَزْءٍ الزُّبَيْدِيّ الصَّحَابِيّ، وَأَبِي الطُّفَيْلِ اللَّيْثِيّ إِنْ صَحَّ"[1] ولم يذكر أحد من الصحابة غير هؤلاء.

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين يزيد بن أبي حبيب (ت: 128هـ)، وعبد الله بن عمر (ت: 74هـ)،

قلت: بيان ذلك أن ابن عمر مات بالمدينة، ويزيد بن أبي حبيب مصري، والمعاصرة بينهما ليست طويلة، ودليل عدم السماع وجود رواية أخرى يرويها يزيد عن ابن عمر بواسطة بينهما.

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج207/6).

حديث (32): وسُئِلَ[1] عن حديث أبي الزبير[2]، عن ابن عمر؛ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن الدباء[3]، والجر المزفت[4].

فقال: يرويه زهير بن معاوية، وابن جريج، عن أبي الزبير، عن ابن عمر، أنه سمعه من النَّبِيِّ ﷺ.

وَكَذَلِكَ قَالَ معتمر، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

والصحيح أن ابن عمر **لم يسمع** ذلك من النبي ﷺ، وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ أصحاب النبي ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

كَذَلِكَ رواه مالك بن أنس، ويحيى الأنصاري، والليث بن سعد، وعمر بن محمد، عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصحيح.

اولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** ابن عمر، أنه سمعه من النَّبِيِّ ﷺ.
- **الوجه الثاني:** ابن عمر، عن أصحاب النبي ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- **ابن عمر، أنه سمعه من النَّبِيِّ ﷺ.**

أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الْأَشربة، باب النهي عَنْ الانتباذ فِي المزفت والدباء والحنتم والنقير، (ج1584/3)، ح1998، من طريق ابن جريج عن أبي الزبير به.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الْأَشربة، باب النهي عَنْ الانتباذ فِي المزفت والدباء والحنتم والنقير، (ج1584/3)، ح1998، وأبو داود الطيالسي في مسنده (ج428/3)، ح2029)، من طريق زهير بن معاوية عن أبي الزبير به.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج234/13)، ح3134.

(2) أَبُو الزُّبَيْرِ مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ تَدْرُسَ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، الصَّدُوْقُ، أَبُو الزُّبَيْرِ القُرَشِيُّ، الأَسَدِيُّ، المَكِّيُّ، مَوْلَى حَكِيْمِ بنِ حِزَامٍ، قال ابن حجر: صدوق إلا أنه يدلس من الرابعة مات سنة ست وعشرين. تقريب التهذيب، ابن حجر (ص506)، رقم6291.

(3) الدُّبَّاءُ: القَرْعُ، واحدها دُبَّاءَةٌ، كانوا ينْتبذُون فِيهَا فتُسرع الشّدّةُ فِي الشَّرَابِ، النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (ج96/2).

(4) المزفت: هُوَ الإناءٌ الَّذِي طُلِى بِالزِّفْتِ وَهُوَ نوعٌ مِنَ القارِ، ثُمَّ انْتُبِذ فِيهِ. المرجع السابق (ج304/2).

2- **ابن عمر، عن أصحاب النبي ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.**

أخرجه مالك في الموطأ (ج843/2).

وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (ج208/9)، ح16960، الحميدي في مسنده، (ج562/1)، ح725، من طريق يحيى بن سعيد.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (ج71/5)، ح237787، من طريق عبيد الله.

وأخرجه أحمد في مسنده (ج110/9)، ح5092، من طريق أيوب (ج489/9)، ح5678، من طريق عقبة بن أبي الصهبار.

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (ج125/5)، ح8083، من طريق الليث، (ج125/5)، ح8082، من طريق أسامة بن زيد.

كلهم: (مالك، ويحيى، وعبيد الله، وأيوب، وعقبة، والليث، وأسامة) عن نافع به.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- **ابن عمر، أنه سمعه من النَّبِيِّ ﷺ.**

أ. **أَبُو الزُّبَيْرِ مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ تَدْرُسَ،** الإِمَامُ، الحَافِظُ، الصَّدُوْقُ، أَبُو الزُّبَيْرِ القُرَشِيُّ[1]، قال العلائي: "حديثه عن ابن عمر، وابن عباس، وعائشة في صحيح مسلم"[2]، وقال شعبة: "لا تكتب عن أبي الزبير فإنه لا يحسن يصلي"[3]، قال ابن عيينة: "حدثنا أبو الزبير، وهو أبو الزبير" أي كأنه يضعفه[4]، وقال أبو حاتم: "رآه رؤية –ابن عباس– ولم يسمع من عائشة، ولم يلق عبد الله بن عمرو"، وقال ابن معين: "لم يسمع من عبد الله بن عمرو"[5]، وقال ابن المديني: "ثقة ثبت"[6]، سُئِلَ أبو زرعة: يحتج بحديثه؟ قال: "إنما يحتج بحديث الثقات"[7]، وقال ابن عدي: "حدث عنه شعبة أحاديث أفرادًا كل حديث ينفرد به رجل عن شعبة، وروى مالك عن أبي الزبير أحاديث، وكفى بأبي الزبير صدقًا أن يحدث عنه مالك،

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج380/5)، رقم 174.
(2) تحفة التحصيل في المراسيل، ابن العراقي (ج465/1).
(3) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج7 /284).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج8 /74).
(5) المراسيل، ابن أبي حاتم (ص193)، رقم348.
(6) سؤالات ابن أبي شيبة، لابن المديني (ص87)، رقم80.
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج74/8).

فإن مالكًا لا يروي إلا عن ثقة، ولا أعلم أحدًا من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا وقد كتب عنه وهو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء فيكون ذلك من جهة الضعيف[1].
وقال الذهبي: "حافظ ثقة"[2]، وقال ابن حجر: "صدوق إلا أنه يدلس"[3].

قلت: هو صدوق مدلس.

2- **عن ابن عمر، عن أصحاب النبي ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.**

روى هذا الوجه عن ابن عمر:

أ. **نافع مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ،** أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ أَصْلُهُ مِنْ بِلَادِ الْمَغْرِبِ، وَقِيلَ: مِنْ نَيْسَابُورَ، وَقِيلَ: مِنْ كَابُلَ، وَقِيلَ: غَيْرَ ذَلِكَ، رَوَى عَنْ مَوْلَاهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَدْ بَعَثَهُ إِلَى مِصْرَ يُعَلِّمُ النَّاسَ السُّنَنَ، وَقَدْ أَثْنَى عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَوَثَّقُوهُ[4].

قلت: هو ثقة ثبت.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الوجه الثاني هو الراجح حيث رواه عن ابن عمر الثقة الثبت نافع وهو من أصح الأسانيد، قال الإمام البخاري: "أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر"[5]، وهو ما يسمى سلسلة الذهب، بينما روى الوجه الأول أبو الزبير وهو صدوق يدلس، كما أن الدارقطني أعله بعلة نفي السماع.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

- الإسناد الأول: مرسل صحابي.
- الإسناد الثاني: إسناده صحيح ورجاله ثقات.

---

(1) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج284/7).
(2) الكاشف، الذهبي (ج216/2)، رقم5149.
(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص506)، رقم6291.
(4) البداية والنهاية، ابن كثير (ج319/9).
(5) تاريخ دمشق، ابن عساكر (ج56/28).

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي سماع عبد الله بن عمر لهذا الحديث من النبي ﷺ، ولعل مستند الدارقطني في ذلك رواية عدد من الثقات لرواية عدم سماعه ذلك من النبي ﷺ فإنه أتى إلى رسول الله ﷺ وقد انتهى من خطبته التي ذكر فيها هذا الحديث، فسأل عما قال فيها؟ فأفاده الصحابة بذلك، وهذا ما يعرف بنفي السماع المقيد.

❖❖ مسند جابر بن عبد الله ﷺ وفيه حديث واحد❖❖

حديث (33): سُئِلَ[1] عن حديث الحسن، عن جابر: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يخطب، فجعل يتخطى الناس، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "آذيت، وآنيت"[2].

فقال: اختلف فيه على الحسن.

فرواه يونس بن عبيد، وسفيان بن حسين، وإسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن جابر.

ورواه هشام بن حسان، وعاصم الأحول، عن الحسن مرسلًا.

ولا يثبت سماع للحسن من جابر.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** الحسن، عن جابر.
- **الوجه الثاني:** الحسن مرسلًا.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- الحسن، عن جابر.

أخرجه ابن ماجه في سننه، أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فِي النهي عن تخطي الناس يوم الجمعة (ج354/1)، ح1115، من طريق اسماعيل بن مسلم عن الحسن به.

2- الحسن مرسلًا.

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (ج240/3)، ح5498، من طريق قتادة.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (ج474/1)، ح5479، من طريق عمرو.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (ج374/1)، ح5473، والبيهقي في معرفة السنن والأثار (ج403/4)، ح6615، من طريق يونس ومنصور.

أربعتهم (قتادة، وعمرو، ويونس، ومنصور) عن الحسن مرسلًا.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج356/13)، ح3241.

(2) آنيت: أَيْ أخرت المجيء وأبطأت. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (ج78/1).

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- **الحسن، عن جابر.**

روى هذا الوجه عن الحسن:

أ. **يُوْنُسُ بنُ عُبَيْدِ بنِ دِيْنَارٍ العَبْدِيُّ مَوْلاَهُم**، سبق ترجمته في حديث(23) وهو ثقة ثبت[1].

ب. **سُفْيَانُ بنُ حُسَيْنِ بنِ الحَسَنِ**، الحَافِظُ، الصَّدُوْقُ، أَبُو مُحَمَّدٍ الوَاسِطِيُّ[2]، قال النسائي: "ليس به بأس إلا في الزهري"[3]، وقال ابن سعد: "ثقة يخطئ كثيراً"[4]، قال يحيى بن معين: "سفيان بن حسين في غير الزهري ثقة، لا يدفع"[5]، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به"[6]، وقال ابن عدي: "لسفيان أحاديث عن الزهري وغيره، وهو في غير الزهري صالح الحديث كما قال ابن معين: وفي الزهري يروي عنه أشياء خالف فيها الناس من باب المتون ومن الأسانيد[7]، وقال ابن حجر: "ثقة في غير الزهري باتفاقهم"[8].

قلت: هو ثقة في غير الزهري.

ت. **إسماعيل بن مسلم، أبو إسحاق المكي المخزومي[9]**، قال أحمد بن حنبل: "إِسْمَاعِيل بْن مُسْلِم الْمَكِّيّ مَا روى عَن الْحَسَن فِي الْقرَاءَات، فَأَما إِذا جَاءَ إِلَى المسندة الَّتِي مثل حَدِيث عَمْرو بْن دِينَار يسند عَنْهُ أَحَادِيث مَنَاكِير، لَيْسَ أَرَاهُ بِشَيْء، وَكَانَ ضعفه ويسند عَن الْحَسَن عَن سَمُرَة أَحَادِيث مَنَاكِير"[10]، وقال البخاري: "تركه يحيى، وابن مهدي، وتركه ابن المبارك، وربما ذكره"[11]، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث مخلط"، وقال: "ضعيف الحديث

---

(1) انظر ترجمته (ص125).

(2) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج302/7)، رقم95.

(3) تهذيب الكمال، المزي (ج141/11)، رقم2399.

(4) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج227/7).

(5) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج475/4).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج228/4).

(7) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج475/4).

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص244)، رقم2437.

(9) ديوان الضعفاء والمتروكين، الذهبي (ص37)، رقم448.

(10) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله (ج352/2)، رقم2556.

(11) التاريخ الكبير، البخاري (ج372/1)، رقم 1179.

ليس بمتروك، يكتب حديثه"[1]، وقال الذهبي: "ضعفوه"[2] وتركه النسائي[3]، وقال ابن حجر: "كان فقيهًا، ضعيف الحديث"[4].

قلت: هو ضعيف.

2- **الحسن مرسلًا.**

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن الحسن:

أ. **هِشَامُ بنُ حَسَّانٍ أَبُو عَبْدِ اللهِ القُرْدُوْسِيُّ**[5]، الإِمَامُ، العَالِمُ، الحَافِظُ، مُحَدِّثُ البَصْرَةِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ الأَزْدِيُّ، البَصْرِيُّ[6]، قال سعيد بن أبي عروبة: ما رأيت – أو ما كان أحد – أحفظ عن محمد بن سيرين من هشام[7]، وقال يحيى بن معين: "زعم معاذ بن معاذ قال: كان شعبة يتقي حديث هشام بن حسان عن عطاء، ومحمد بن الحسن"[8]، وقال ابن عدي: "كان يحيى وعبد الرحمن يحدثان، عن هشام، عن الحسن"[9]، وقال أبو حاتم: "كان هشام بن حسان صدوقاً، وكان يثبت في رفع الحديث عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، وقال: يكتب حديثه[10]، وقال الذهبي: "الحافظ"[11]، وقال ابن حجر: "ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قيل: كان يرسل عنهما"[12].

قلت: هو ثقة وفي حديثه عن الحسن مقال.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج198/2).

(2) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج249/1)، رقم408.

(3) الضعفاء والمتروكين، النسائي (ص16)، رقم36.

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص110)، رقم484.

(5) القُرْدُوسي: بضم القاف وسكون الراء وضم الدال المهملتين والسين المهملة في آخرها–[بعد الواو]، هذه النسبة إلى درب القراديس بالبصرة– و"باب الفراديس" بالفاء بدمشق. و"القراديس" بطن من الأزد نزلوا محلة بالبصرة فنسبت المحلة إليهم، الأنساب، للسمعاني (ج368/10)، رقم 3200.

(6) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج355/6)، رقم154.

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج54/9).

(8) الضعفاء الكبير، العقيلي (ج334/4).

(9) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج415/8).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج54/9).

(11) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج336/2)، رقم5959.

(12) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص 572)، رقم7289.

ب. **عَاصِمُ بنُ سُلَيْمَانَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ البَصْرِيُّ**، الإِمَامُ، الحَافِظُ، مُحَدِّثُ البَصْرَةِ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ البَصْرِيُّ، الأَحْوَلُ، مُحْتَسِبُ المَدَائِنِ[1]، قال سفيان الثوري: "أدركت حفاظ الناس أربعة، وفي رواية ثلاثة، فثنى به"[2]، قال يحيى بن معين: قال حجاج يعني ابن محمد: قال شعبة: "عاصم أحب إلي من قتادة في أبي عثمان يعني النهدي لأنه أحفظهم"[3]. وقال ابن حبان: "كان يحيى القطان قليل الميل إليه"[4]، وقال أحمد بن حنبل: "ثقة من الحفاظ"[5]، وقال أبو زرعة: "بصري ثقة"، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"[6]، وقال ابن عدي: "لعاصم الأحول حديث صالح، ولم أر في حديثه حديثًا منكرًا، ولا شيئًا فيه اضطراب إلا ما ذكرته، وهو عندي لا بأس به"[7]، وقال ابن حجر: "ثقة"[8].

قلت: هو ثقة.

ت. قتادة بن دعامة السدوسي، سبق ترجمته في الحديث (23) وهو ثقة ثبت[9].

ث. **مَنْصُوْرُ بنُ زَاذَانَ أَبُو المُغِيْرَةِ**، الإِمَامُ، الرَّبَّانِيُّ، شَيْخُ وَاسِطَ عِلْماً وَعَمَلاً، أَبُو المُغِيْرَةِ الثَّقَفِيُّ مَوْلاَهُم، الوَاسِطِيُّ[10]، قال ابن سعد: "كان ثقة ثبتًا سريع القراءة. وكان يريد يترسل فلا يستطيع"[11]، وقال أحمد بن حنبل: "ثقة"[12]، وقال أبو حاتم: "ثقة"[13]، وقال الذهبي: "ثقة كبير الشأن"[14]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت عابد"[15].

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج13/6)، رقم6.
(2) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج238/12)، رقم6695.
(3) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج182/4)، رقم3838.
(4) الثقات، لابن حبان (ج237/5).
(5) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج519/1)، رقم2501.
(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج343/6).
(7) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج409/6).
(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص285)، رقم3060.
(9) انظر: ترجمته (ص128).
(10) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج441/5)، رقم196.
(11) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج226/7)، رقم3415.
(12) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله (ج486/2)، رقم3199.
(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج172/8)، رقم759.
(14) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج296/2)، رقم5639.
(15) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص546)، رقم6898.

قلت: هو ثقة ثبت.

ج. **يونس بن عبيد:** سبق ترجمته في الحديث (23)، وهو ثقة ثبت[1].

ح. **عَمْرُو بنُ عُبَيْدٍ أَبُو عُثْمَانَ البَصْرِيُّ الزَّاهِدُ**، العَابِدُ، القَدَرِيُّ، كَبِيْرُ المُعْتَزِلَةِ وَأَوَّلُهم[2]، قال ابن سعد: "معتزلي صاحب رأي ليس بشيء في الحديث. وكان كثير الحديث عن الحسن وغيره"[3]، وقال ابن معين: "لَيْسَ بِشَيْءٍ"[4]، وقال أبو حاتم: "متروك الحديث"[5]، وقال ابن حجر: "المعتزلي المشهور كان داعية إلى بدعته اتهمه جماعة مع أنه كان عابدًا"[6].

قلت: هو معتزلي متروك الحديث.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

- **الوجه الأول:** هذا الوجه رواه إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف، ويونس بن عبيد وهو ثقة ثبت روى كلا الوجهين، وسفيان بن حسين الواسطي ثقة.
- **الوجه الثاني:** هذا الوجه رواه خمسة من الثقات (قتادة، ومنصور بن زاذان، ويونس بن عبيد، وهشام بن حسان، وعاصم الأحول، وسادس معتزلي عمرو بن عبيد) فهذا الوجه هو الراجح فرواته أوثق وأكثر عددًا.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده مرسل ضعيف؛ لأن الحسن لم يسمع من جابر[7].

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين الحسن البصري (ت: 110هـ)، وجابر بن عبد الله (ت: 72هـ)، ونفى سماع الحسن من جابر بن عبد الله الأنصاري كل من بهز بن أسد، وعلي بن المديني، وأبو زرعة، ومال إليه أبو حاتم الرازي[8]، ولعل سبب عدم السماع كون جابر أنصاريًا مدنيًا، وكون الحسن بصريًا.

---

(1) انظر: ترجمته (ص127).

(2) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج104/6)، رقم27.

(3) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج201/7)، رقم3255.

(4) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج213/4)، رقم4019.

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج247/6).

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص424)، رقم5071.

(7) جامع التحصيل، العلائي (ص163)، رقم135.

(8) المراسيل لابن أبي حاتم (ص36-37)، رقم54.

❖❖ مسند الجارود ﷺ، وفيه حديث واحد.❖❖

حديث (34): سُئِلَ[1] عن حديث كعب بن مرة البهزي، وقيل: مرة بْنِ كَعْبٍ[2]، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أنه سئل: أي الليل أسمع؟ قال: "جوف الليل الآخر ... فذكر الحديث"، وفيه فضل الوضوء، وما يحط الله به عن كل عضو من الخطايا، وفيه فضل العتق وأنه فكاك المعتق من النار.

فقال: رواه منصور بن المعتمر[3]، واختلف عنه؛ فرواه داود بن عيسى النخعي، ومفضل بن مهلهل، وإبراهيم بن طهمان، وشيبان، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عن مرة بن كعب، أو كعب بن مرة.

ورواه الثوري، وأبو عوانة، وزائدة، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ[4]، عن رجل، عن كعب بن مرة وقول الثوري ومن تابعه أصح؛ لأن سالمًا **لم يسمع** من كعب بن مرة؛ ولأن الأعمش روى عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة، حديث الاستسقاء[5].

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عن مرة بن كعب، أو كعب بن مرة.
- **الوجه الثاني:** مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عن رجل، عن كعب بن مرة.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج33/14)، ح3398.

(2) كعب بن مرّة البهزي، ويقال مرة بن كعب البهزي السّلمي، بضم المهمل، سكن البصرة ثم الأردن. وقال ابن السّكن: الأكثر يقولون كعب بن مرة، وكذا قال أبو عمر، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (ج458/5)، رقم7449.

(3) سبق ترجمته (ص49) وهو ثقة ثبت.

(4) سبق ترجمته (ص65) وهو ثقة يرسل، وقد عده ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين.

(5) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، بَابُ مَا جَاءَ فِي الدُّعَاءِ فِي الِاسْتِسْقَاءِ (ج404/1)، ح1269.

قلت: وبالإسناد نفسه روى حديث "من شاب شيبة"، أخرجه الترمذي، أبواب فضل الجهاد، بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ (ج172/4)، ح1634، وحديث "العتق" أخرجه ابن ماجه، كتاب العتق، باب العتق، (ج843/2)، ح2522، وحديث "رمي العدو بالسهم" أخرجه أحمد في مسنده (ج599/29)، ح18059.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عن مرة بن كعب، أو كعب بن مرة.

أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب العتق، باب العتق، (ج7/5)، ح4860، من طريق زائدة، (ج7/5)، ح4861، من طريق المفضل بن مهلهل السعدي.

وأخرجه أحمد في مسنده (ج599/29)، ح18059، وابن بشران في أماليه (ص284)، ح656، من طريق شعبة.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (ج118/3)، ح12632، من طريق عمرو بن مرة.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (90/3، ح1409) من طريق شيبان.

وأخرجه أبو بكر بن عبدويه في فوائده الغيلانيات (ص363)، ح377، وابن قانع في معجم الصحابة (ج378/2) من طريق ورقاء.

كلهم: (زائدة، والمفضل، وشعبة، وشيبان، وورقاء) عن منصور بن المعتمر عن سالم بن أبي الجعد عن كعب بن مرة.

2- مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عن رجل، عن كعب بن مرة.

أخرجه أحمد مسنده، أول مسند الكوفيين ﷺ، حديث كعب بن مرة البهزي ﷺ (ج192/31)، ح18896-18897، وعبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب الساعة التي يكره فيها الصلاة (ج424/2)، ح3949، والطبراني في المعجم الكبير (ج320/20)، ح757، من طريق سفيان الثوري.

وأخرجه الطيالسي في مسنده (ج522/2)، ح1294، وابن أبي شيبة في مصنفه (ج119/2)، ح614، وأحمد في مسنده (ج602/29)، ح18061، وعبد بن حميد في مسنده (ص145)، رقم372، والطبراني في المعجم الكبير (ج318/20)، ح755، من طريق شعبة،

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (ج118/4)، ح12632، وأحمد في مسنده (ج606/29)، ح18064، وابن ماجه في سننه، كتاب العتق، باب العتق (ج843/2)، ح2522، والنسائي في الكبرى، كتاب العتق، باب فضل العتق (ج8/5)، ح4863، والطحاوي في مشكل الآثار (ج196/2)، ح725، من طريق الأعمش.

كلاهما (شعبة، والأعمش) عن عمرو بن مرة، عن سالم به.

ثالثًا: دراسة رواة أوجه الخلاف:

1- مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عن مرة بن كعب، أو كعب بن مرة.

روى هذا الوجه عن منصور:

أ. **دَاوُدُ بْنُ عِيسَى النَّخَعِيُّ الْكُوفِيُّ**، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: "وكان متقنًا عزيز الحديث"[1]، وقال الذهبي: "لم أر لهم فيه كلامًا بتوثيق ولا تليين، فهو صالح"[2].

قلت: هو صالح قليل الحديث.

ب. **مُفَضَّلُ بنُ مُهَلْهِلٍ السَّعْدِيُّ**، الإِمَامُ الكَبِيْرُ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الكُوْفِيُّ[3]، قال ابن معين[4]، وأبو زرعة[5] والنسائي[6]: "ثقة"، وقال علي ابن المديني: "كان ثقة"[7]، وقال أبو حاتم: "صدوق ثقة، وكان من أقران الثوري، ومفضل أحب إلي من أخيه الفضل"[8]، وقال الذهبي: "إمام عابد ورع قانت صدوق"[9]، قال ابن حجر: "ثقة ثبت نبيل عابد"[10].

قلت: هو ثقة ثبت.

ت. **إِبْرَاهِيْمُ بنُ طَهْمَانَ بنِ شُعْبَةَ الهَرَوِيُّ**، الإِمَامُ، عَالِمُ خُرَاسَانَ، أَبُو سَعِيْدٍ الهَرَوِيُّ، نَزِيْلُ نَيْسَابُوْرَ[11]، قال سفيان بن عيينة: "ما قدم علينا خراساني أفضل من أبي رجاء عبد الله بن واقد الهروي"، قيل له: فإبراهيم بن طهمان؟ قال: "كان ذاك مرجئًا"[12]، وقال أحمد بن حنبل: "كفاك رواية ابن مهدي عنه"[13]،

---

(1) الثقات، ابن حبان (ج287/6).
(2) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج858/3).
(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج400/7)، رقم146.
(4) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج527/3)، رقم2575.
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج316/8).
(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (ج424/28).
(7) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص230)، رقم1400.
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج316/8).
(9) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج289/2)، رقم5610.
(10) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص544)، رقم6862.
(11) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج378/7)، رقم140.
(12) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج106/6)، رقم3143.
(13) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي (ج220/1).

وقال يحيى بن معين: "لا بأس به"[1]، وقال أحمد بن حنبل: "ثقة في الحديث، وهو أقوى حديثًا من أبي جعفر الرازي كثيرًا، حدثنا عنه ابن مهدي"[2]، وقال أبو حاتم: "صدوق حسن الحديث"[3]، وقال الدارقطني: "ثقة إنما تكلموا فيه للإرجاء"[4]، وقال الذهبي: "من أئمة الإسلام وفيه إرجاء"[5]، وقال ابن حجر: "ثقة يغرب، تكلم فيه للإرجاء، ويقال: رجع عنه"[6].

قلت: هو ثقة لكنه يغرب.

ث. شَيْبَانُ النَّحْوِيُّ، هُوَ شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَوْلَى بَنِي تَمِيمٍ، سبق ترجمته في الحديث (16)، وهو ثقة[7].

ج. زَائِدَةُ بنُ قُدَامَةَ أَبُو الصَّلْتِ الثَّقَفِيُّ، سبق ترجمته في الحديث(20)، **و**هو ثقة ثبت[8].

2- عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عن رجل، عن كعب بن مرة.

أ. **سفيان الثوري:** سبق ترجمته في حديث (6)، وهو ثقة ثبت ربما دلس[9].

ب. **أَبُو عَوَانَةَ الوَضَّاحُ بنُ عَبْدِ اللهِ الوَاسِطِيُّ**، سبق ترجمته في الحديث (5)، ثقة ثبت[10].

ت. **زَائِدَةُ بنُ قُدَامَةَ أَبُو الصَّلْتِ الثَّقَفِيُّ**، سبق ترجمته في الوجه الأول وهو ثقة ثبت[11].

ث. **عَمْرُو بنُ مُرَّةَ بنِ عَبْدِ اللهِ المُرَادِيُّ**، قال عبد الرحمن بن مهدي: "أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو يخطئ منهم عمرو بن مرة"[12]، وقال أبو حاتم:

---

(1) انظر: تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص77)، رقم179.

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج107/2).

(3) المصدر السابق (ج107/2).

(4) سؤالات السُّلمي للدارقطني (ص90)، رقم16.

(5) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج214/1)، رقم148.

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص90)، رقم189.

(7) انظر ترجمته (ص93).

(8) انظر ترجمته (ص113).

(9) انظر ترجمته (ص50).

(10) انظر ترجمته (ص46).

(11) انظر ترجمته (ص113).

(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج257/6).

"صدوق ثقة وكان يرى الأرجاء"[1]، وقال الذهبي: "أحد الاعلام"[2]، وقال ابن حجر: "ثقة عابد كان لا يدلس ورمي بالإرجاء"[3].

قلت: هو ثقة رُمِيَ بالإرجاء.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الوجه الراجح هو الوجه الثاني وهو ما رجحه الدارقطني؛ لأن سالماً لم يسمع من كعب بن مرة، والدليل على ذلك أنه روى الوجه الثاني بواسطة، قال الإمام العلائي: "سئل بن معين عن سالم بن أبي الجعد عن كعب بن مرة البهزي فقال: هو مرسل قد أدخل شعبة بينهما شرحبيل بن السمط"[4]، وقد أخرج ابن ماجه (ح2522)، والنسائي (ح4863)، وأحمد (ح18061)، وأبو داود الطيالسي (ح1294)، وابن أبي شيبة(ح614)،ح(12632)، من طريق عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن شرحبيل بن السمط عن كعب بن مرة البهزي، وهذا الوجه هو الصواب والله أعلم.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف؛ لانقطاعه، وسالم بن أبي الجعد مدلس من الطبقة الثانية من طبقات المدلسين ولم يصرح بالسماع؛ ولأجل المبهم في الإسناد.

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين سالم بن أبي الجعد (ت: 100هـ)، وكعب بن مرة (ت: 57هـ)، قال ابن معين: "حديث سالم بن أبي الجعد هذا عن كعب بن مرة هذا مرسل، نَقَّص منصور من الحديث شرحبيل بن السمط، وزاد الأعمش في الحديث "شرحبيل"، وكذلك جاء الحديث من طريق شعبة: "سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة"[5]، وقال شعبة: "حدثني منصور، وذكر ثلاثة بينه وبين مرة بن

---

(1) المصدر السابق (ج258/6).

(2) الكاشف، الذهبي (ج88/2)، رقم4229.

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص426)، رقم5112.

(4) جامع التحصيل، العلائي (ص179) رقم218.

(5) انظر: تاريخ ابن خيثمة (ج517/1-518)، رقم2118-2121.

كعب، ثم قال بعد: عن منصور، عن سالم، عن مرة أو عن كعب"[1]، كما أن أبا داود نفي في سننه سماع سالم من شرحبيل أيضًا[2].

(1) انظر: مسند أحمد (ج599/29)، ح18059، وانظر: أمالي ابن بشران (ص284)، ح656.
(2) سنن أبي داود (ج30/4)، ح3967.

❖❖ مسند عائشة رضي الله عنها، وفيه ثلاثة أحاديث❖❖

حديث (35): سُئِلَ[1] عن حديث عروة[2]، عن عائشة: استفتحت الباب، ورسول الله ﷺ، قائم يصلي فمشى في القبلة، إما عن يمينه وإما عن يساره، حتى فتح لي ثم رجع إلى مصلاه.

فقال: يرويه برد بن سنان[3]، واختلف عنه؛ فرواه يزيد بن زريع، وحاتم بن وردان، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وحماد بن سلمة، وعلي بن عاصم، عن برد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، وحدث به شيخ كان بمصر يقال له بكار بن محمد بن شعبة لا يضبط عن يزيد بن زريع، عن برد، عن هشام بن عروة[4]، عن أبيه، عن عائشة ووهم فيه على يزيد بن زريع والمحفوظ عن برد، عن الزهري، وبرد **لم يسمع** عن هشام شيئاً، وروي هذا الحديث عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ السَّمَّانِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دينار، وهشام بن عروة، يذكران عن عروة، عن عائشة، وروي عن ليث، عن عطاء، عن عائشة، قاله سليمان بن قرم عنه.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** برد بن سنان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.
- **الوجه الثاني:** برد بن سنان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- عن برد بن سنان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب العمل في الصلاة، (ج346/1)، ح922، والترمذي في سننه، أبواب السفر، باب ما يجوز من المشي والعمل في صلاة التطوع، (ج593/1)، ح601، وأحمد في مسنده، مسند عائشة رضي الله عنها، (ج5813/11)، ح24661، من طريق بشر بن المفضل.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج107/14)، ح3455.

(2) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي أبو عبد الله المدني ثقة فقيه مشهور من الثالثة مات [قبل المائة] سنة أربع وتسعين على الصحيح ومولده في أوائل خلافة عثمان، تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص389)، رقم4561.

(3) برد بن سنان أبو العلاء الدمشقي نزيل البصرة مولى قريش صدوق رمي بالقدر من الخامسة (تقريب التهذيب، ابن حجر (ص121)، رقم653.

(4) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ثقة فقيه ربما دلس من الخامسة مات سنة خمس أو ست وأربعين وله سبع وثمانون سنة، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص573)، رقم7302.

وأخرجه النسائي في سننه، كتاب السهو، باب المشي أمام القبلة خطى يسيرة، (ج258/1)، ح1206، من طريق حاتم بن وردان.

وأخرجه أحمد في مسنده (ج320/42)، ح25503، من طريق علي بن عاصم.

وأخرجه أحمد في مسنده (ج121/43)، ح25972، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى.

وأخرجه الدارقطني في سننه (ج450/2)، ح1856، من طريق حماد بن سلمة.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (ج374/7)، ح4406، من طريق ثابت بن يزيد.

جميعهم: (بشر، وحاتم، وعلي، وعبد الأعلى، وحماد، وثابت) عن برد بن سنان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

2- عن برد بن سنان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

لكني لم أجده في كتب السُّنة (عن برد بن سنان) وإنما: عن عنبسة[1] عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب الجنائز، باب جواز العمل القليل فِي الصلاة (ج449/2)، ح1854، من طريق عنبسة عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

ثالثاً: دراسة أوجه الخلاف:

1- عن برد بن سنان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن برد بن سنان:

أ. **يَزِيْدُ بنُ زُرَيْعٍ** أَبُو مُعَاوِيَةَ العَيْشِيُّ البَصْرِيُّ، الحَافِظُ، المُجَوِّدُ، مُحَدِّثُ البَصْرَةِ[2]، قال يحيى القطان: "لم يكن ها هنا أحد أثبت من يزيد بن زريع"[3]، وقِيلَ ليحيى بن معين: من أثبت شيوخ البصريين؟ قال: "يزيد بن زريع – مع جماعة سماهم-"[4]، وقال أحمد: "إليه المنتهى

(1) عنبسة بن سعيد بن الضريس بضاد معجمة مصغر الأسدي أبو بكر الكوفي قاضي الري ثقة من الثامنة، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص432)، رقم5200.

(2) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج296/8)، رقم78.

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج264/9).

(4) المصدر السابق (ج264/9).

في التثبت بالبصرة"[1]، وقال النسائي: ثقة[2]، وقال الذهبي: الحافظ[3]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت[4].

قلت: هو ثقة ثبت.

ب. **حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ**، أَبُو صَالِحٍ السَّعْدِيُّ، قال يحيى بن معين: "ثقة"[5]، وقال أبو حاتم: "لا بأس به"[6]، وقال الذهبي[7] وابن حجر: "ثقة"[8].

قلت: هو ثقة.

ت. **عَبْدُ الأَعْلَى بنُ عَبْدِ** الأَعْلَى السَّامِيُّ، الإِمَامُ، المُحَدِّثُ، الحَافِظُ، أَبُو مُحَمَّدٍ القُرَشِيُّ، البَصْرِيُّ[9]، قال يحيى بن معين: عبد الأعلى الشامي ثقة[10]، وقال أحمد: كان يرى القدر[11]، وقال ابن أبي حاتم: سُئِلَ أبو زرعة عن عبد الأعلى الشامي، فقال: ثقة[12]، وقال: سمعت أبي يقول: عبد الأعلى بن عبد الأعلى صالح الحديث[13]،

وقال النسائي: لا بأس به[14]، وقال الذهبي: ثقة، لكنه قدري[15]، وقال ابن حجر: ثقة[16].

قلت: هو ثقة.

---

(1) المصدر نفسه (ج264/9).
(2) تهذيب التهذيب، ابن حجر (ج11/ 325)، رقم626.
(3) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج382/2)، رقم6301.
(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص106)، رقم7713.
(5) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج85/4)، رقم3259.
(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج260/3).
(7) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (301/1)، رقم839.
(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص144)، رقم1001.
(9) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج242/9)، رقم69.
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج28/6).
(11) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله (ج178/2)، رقم1923.
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج28/6).
(13) المصدر السابق (ج28/6).
(14) تهذيب الكمال، المزي (ج362/16).
(15) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج1/ 611)، رقم3078.
(16) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص331)، رقم3734.

ث) حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ بنِ دِيْنَارٍ، الإِمَامُ، القُدْوَةُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو سَلَمَةَ البَصْرِيُّ، النَّحْوِيُّ[1]، قال يحيى بن معين: "ثقة"[2]، وقال أحمد بن حنبل: "ليس أحد أروى عن محمد بن زياد من حماد بن سلمة"[3]، وقال الذهبي: "أحد الأعلام"[4]، وقال ابن حجر: "ثقه عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخره"[5].

قلت: هو ثقة اختلط آخر عمره.

ج) عَلِيُّ بنُ عَاصِمِ بنِ صُهَيْبٍ التَّيْمِيُّ، الإِمَامُ، العَالِمُ، شَيْخُ المُحَدِّثِيْنَ، مُسْنِدُ العِرَاقِ، أَبُو الحَسَنِ القُرَشِيُّ[6]، قال البخاري: قال وهب بن بقية: سمعت يزيد بن زريع: حدثنا علي عن خالد بسبعة عشر حديثاً، فسألنا خالداً عن حديث، فأنكره، ثم آخر، فأنكره، ثم ثالث، فأنكره، فأخبرناه، فقال: "كذاب فاحذروه"، وقال: "أما أنا فلا أكتبه"[7]، وروي عن شعبة أنه قال: "لا تكتبوا عنه"[8]، وقال ابن المديني: "كان كثير الغلط، وكان إذا غلط فرد عليه لم يرجع"[9]، وقال أبو حاتم: "لين الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به"[10]، وقال النسائي: "متروك الحديث"[11]، وقال الذهبي: "ضعفوه"[12]، وقال ابن حجر: "صدوق، يخطئ ويصر، ورمي بالتشيع"[13].

قلت: هو صدوق يخطئ، وقال البخاري: كذاب.

2- عن برد بن سنان، عن هشام بن عروة ،عن أبيه، عن عائشة.

قال الدارقطني: وروى هذا الوجه عن برد بن سنان:

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج444/7) رقم168.
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج142/3).
(3) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج3/ 35).
(4) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج349/1)، رقم1220.
(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص178)، رقم1499.
(6) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج249/9)، رقم72.
(7) التاريخ الكبير، البخاري، (ج290/6)، والتاريخ الأوسط للبخاري (ج295/2)، والتاريخ الصغير له (ج269/2).
(8) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ج452/11)، رقم6348.
(9) المصدر السابق (ج447/11)، رقم6348.
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج198/6).
(11) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج325/6).
(12) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج43/2)، رقم3935.
(13) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص403)، رقم4758.

أ) **يزيد بن زريع:** سبق تخريجه في الوجه الأول، وهو ثقة ثبت[1]، ورواه عن يزيد بن زريع بكار بن محمد بن شعبة، قال الدارقطني: "لا يضبط عن يزيد بن زريع"[2]، وقال ابن القطان: "لا يُعرف"[3].

رابعًا: الترجيح ين الروايات:

الوجه الأول هو الراجح؛ لأن:

1- برد لم يسمع من هشام شيئًا، كما بيَّن الإمام الدارقطني.
2- رواة الوجه الأول عن برد بن سنان أوثق وأكثر عددًا.
3- اتصال سنده وثقة رواته.

خامسًا: الحكم على الحديث:

إسناده حسن؛ لأجل برد بن سنان صدوق.

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين برد بن سنان (ت: 135هـ)، وهشام بن عروة (ت: 146هـ)، ولم أقف على أيٍّ من النقاد نفى سماع برد بن سنان من هشام بن عروة، كما لم أجد لبرد رواية عن هشام في كتب السنة، وقد نشأ بردٌ في الشام، ثم انتقل إلى البصرة، بينما نشأ هشام في المدينة من الحجاز، وفي آخر حياته دخل الكوفة، ثم استقر ببغداد وتوفي فيها وصلى عليه أبو جعفر المنصور، وقد توفي بُرْدٌ قبل هشام بأحد عشر عامًا، فيكون دخول هشام لبلاد العراق بعد وفاة بردٍ، كما يدل عليه أن هشامًا وقعت منه أوهام في أحاديثه في بلاد العراق، وكان كبرت سِنُّه، وكما يدل عليه دفنه ببغداد، مما يرجح أن دخوله العراق كان متأخرًا بعد وفاة بُرْدٍ، والله أعلم.

---

(1) انظر ترجمته (ص170).
(2) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (108/14)، ح3455.
(3) انظر: بيان الوهم والإيهام لابن القطان (ج178/3).

حديث (36): سُئِلَ[1] عن حديث الأسود[2]، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "أفضل العبادة التواضع".

فقال: يرويه مسعر، واختلف عنه؛

فرواه الحفاظ، عن مسعر[3]، عن سعيد بن أبي بردة[4]، عن الأسود، عن عائشة، موقوفًا، وقد رفعه رجل، ووهم على مسعر.

ورواه الفرات بن خالد -والد أبي مسعود، **لم يسمع** منه ابنه أبو مسعود-، عن مسعر، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عن عائشة، ولم يذكر الأسود، والقول: قول من قال: عن الأسود.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** مسعر، عن سعيد بن أبي بردة، عن الأسود، عن عائشة، موقوفاً.
- **الوجه الثاني:** مسعر، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عن عائشة.
- من خلال البحث وقفت على وجه ثالث وهو:
- **الوجه الثالث:** مسعر، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عن الأسود عن عائشة موقوفًا.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- مسعر، عن سعيد بن أبي بردة، عن الأسود، عن عائشة، موقوفًا.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج257/14)، ح3605.

(2) الأَسْوَدُ بنُ يَزِيْدَ بنِ قَيْسٍ أَبُو عَمْرٍو النَّخَعِيُّ، الإِمَامُ، القُدْوَةُ، الكُوْفِيُّ. سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج50/4)، رقم13، قال ابن حجر: "ثقة مكثر فقيه من الثانية مات سنة أربع أو خمس وسبعين". تقريب التهذيب، ابن حجر (ص111)، رقم498.

(3) مِسْعَر بْن كِدام بْن ظُهَيْر بْن عُبيدة بْن الحارث أَبُو سلمة الهلالي الكوفي الأحول الحافظ، أحد الأعلام تاريخ الإسلام، الذهبي (ج212/4)، رقم362، قال ابن حجر: "ثقة ثبت فاضل من السابعة مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين ومائة". تقريب التهذيب، ابن حجر (ص528)، رقم 6598.

(4) سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الكوفي. تاريخ الإسلام، الذهبي (ج238/3)، رقم91، قال ابن حجر: "ثقة ثبت وروايته عن ابن عمر مرسلة من الخامسة". تقريب التهذيب، ابن حجر (ص233)، رقم2275.

أخرجه ابن المبارك في الزهد والرقائق (ص132)، ح393، وأبو حاتم الرازي في الزهد (ص29)، ح1، عن أبي نعيم عن مسعر عن سعيد بن أبي بردة، عن الأسود، عن عائشة، موقوفًا.

2- مسعر، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عن عائشة.

رواه ابن أبي الدنيا في التواضع والخمول (ص107)، ح80، عن علي بن الجعد، عن مسعر، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عن عائشة موقوفًا.

3-مسعر، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عن الأسود عن عائشة موقوفًا.

أخرجه النسائي في "الكبرى"، كتاب المواعظ (ج10/ 405)، ح11852-ح11880، من طريق عبد الله بن المبارك.

وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (ج46/2)، (ج240/7)، من طريق عبد الحميد بن صالح عن عبد الله بن المبارك موقوفًا، ومن طريق الحسن بن علي بن شقيق عن ابن المبارك مرفوعًا.

وأبو داود السجستاني في الزهد (ص286)، ح324، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (ج46/2) من طريق أبي معاوية.

وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه"، كتاب الزهد، كلام عائشة رضي الله عنها، (ج229/19)، ح35884، عن وكيع، والبيهقي في شُعب الإيمان (ج460/10)، ح7798، من طريق وكيع وحفص بن غياث.

كلهم (عبد الله بن المبارك، وكيع، وأبو معاوية، وحفص بن غياث) عن مسعر، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عن الأسود عن عائشة موقوفًا.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- مسعر، عن سعيد بن أبي بردة، عن الأسود، عن عائشة، موقوفًا.

قال الدارقطني: "رواه الحُفاظ عن مسعر" ومن خلال التخريج تبين رواية عبد الله بن المبارك لهذا الوجه، وقد سبق ترجمته في حديث (10) وهو ثقة ثبت إمام[1].

2-مسعر، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عن عائشة.

---

(1) انظر: ترجمته (ص71).

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن مسعر:

- **الفُراتُ بْن خالد الرَّازيُّ:** والد الحافظ أحمد[1]، وثّقه أبو حاتم وقال: "ما أحسب ابنه أدرك الأخذ عَنْهُ"[2]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان ممن رحل وجمع وصنف وحفظ وذكر وواظب على لزوم السنن والذب عنها إلى أن مات سنة ثمان وخمسين ومائتين"[3]، وقال ابن حجر: ثقة[4].

قلت: هو ثقة.

3-مسعر، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عن الأسود عن عائشة موقوفًا.

أ- **عَبْدُ اللهِ بنُ المُبَارَكِ بنِ وَاضِحٍ الحَنْظَلِيُّ،** سبقت ترجمته في حديث (10) وهو ثقة ثبت إمام[5].

ب- **وَكِيْعُ بنُ الجَرَّاحِ** بنِ مَلِيْحِ بنِ عَدِيٍّ الرُّؤَاسِيُّ، سبق ترجمته في حديث (12)، وهو ثقة حافظ[6].

ت- **أَبُو مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدُ بنُ خَازِمٍ السَّعْدِيُّ،** مَوْلَى بَنِي سَعْدِ بنِ زَيْدِ مَنَاةَ بنِ تَمِيْمٍ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، الكُوْفِيُّ، الضَّرِيْرُ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ[7]، قال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث يدلس، وكان مرجئًا"[8]، وقال أحمد بن حنبل: "أَبُو مُعَاوِيَة الضَّرِير فِي غير حَدِيث الْأَعْمَش مُضْطَرب لَا يحفظها حفظا جيدًا"[9]، وقال أبو حاتم: "أثبت الناس في الاعمش الثوري ثم أبو معاوية الضرير"[10]، وقال الذهبي: "ثبت في الاعمش وكان مرجئًا"[11]، وقال ابن حجر: "عمي وهو صغير ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره"[12].

---

(1) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج1180/4)، رقم239.
(2) المصدر السابق، تحقيق التدمري (ج334/13).
(3) الثقات، ابن حبان (ج36/8).
(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص444)، رقم5379.
(5) انظر ترجمته (ص71).
(6) انظر ترجمته (ص70).
(7) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج73/9)، رقم20.
(8) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ج364/6)، رقم2720.
(9) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله (378/1)، رقم726.
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج248/7).
(11) الكاشف، الذهبي (ج167/2)، رقم4816.
(12) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص475)، رقم5841.

قلت: ثقة في حديثه عن الأعمش ويهم في غيره.

ث- **حَفْصُ بنُ غِيَاثِ بنِ طَلْقِ بنِ مُعَاوِيَةَ النَّخَعِيُّ**[1]، قال أحمد بن حنبل: " كَانَ حَفْص بْن غياث لَهُ عقل ووقار وهيئة مَا يكَاد يتَكَلَّم حَتَّى يُسئل"[2]، وقال أبو زرعة: "حفص بن غياث ساء حفظه بعد ما استقضى فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح وإلا فهو كذا"، وقال أبو حاتم: "حفص أتقن وأحفظ من أبي خالد الأحمر"[3]، وقال ابن حجر: "ثقة فقيه تغير حفظه قليل في الآخر"[4].

قلت: هو ثقة فقيه تغير قليلًا بأخرة.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

- **الوجه الأول:** قال الدارقطني: "رواه الحفاظ عن مسعر".
- **الوجه الثاني:** رواه عن مسعر الفرات بن خالد الرازي وهو ثقة.
- **الوجه الثالث:** رواه عن مسعر عبد الله بن المبارك وهو إمام ثقة ثبت، ووكيع بن الجراح وهو ثقة حافظ، فهذا الوجه هو المحفوظ والمشهور في كتب السنة وهو الراجح، وما يدل عليه كلام الدارقطني هو كون الوجهين الأول والثالث راجحين، وكون الوجه الثاني ضعيفًا مردودًا، فإنه قال: "والقول قول من قال: عن الأسود".

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح، من وجهيه الأول والثالث، أما الوجه الثاني فمعلول بالوهم، ورفع الحديث وهم أيضًا.

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة الاختلاف في الوقف والرفع، والصحيح أن الحديث موقوف عن عائشة -رضي الله عنها-، وأشار الدارقطني إلى مسألة نفي سماع أحمد بن الفرات بن خالد (ت: 258هـ)، من والده الفرات بن خالد (ت: 191هـ-200هـ) فقال: "لم يسمع منه ابنه أبو مسعود" ولعل مستند الإمام الدارقطني في نفي سماعهما ما قاله أبو حاتم الرازي: "ما أحسب ابنه أدرك الأخذ عنه"، ولا يوجد في كتب التراجم الفرات في شيوخ أحمد ابنه، ولا يوجد رواية للفرات عن ابنه أبي مسعود في كتب السُّنة.

---

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج22/9)، رقم6.

(2) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله (ج183/2)، رقم1939.

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج186/3).

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص173)، رقم1431.

قلت: وُلِد أبو مسعود سنة 180هـ ونيف، وتوفي والده بعد سنة 191هـ، فكان عمره عند وفاة والده نحو(11-13) سنة، وقد قال عن نفسه: "كتبتُ الحديث وأنا ابن اثنتي عشرة سنة"، قال الذهبي: "بكرَّ بالعلم لأنّ أَبَاهُ كَانَ محدّثًا"[1]، فالأقرب أنه أدرك الأخذ عن أبيه، لكن ما يرجح قول الدارقطني عدم وجود رواية له عن أبيه. والله أعلم.

(1) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج30/6)، رقم37.

حديث (37): سُئِلَ[1] عن حديث عمرة[2]، عن عائشة، فقدت رسول الله ﷺ ذات ليلة من فراشه، فقلت: قام إلى جاريته، فإذا هو ساجد فوضعت يدي على صدر قدمه وهو يقول: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ ... الْحَدِيثَ".

فَقَالَ: يَرْوِيهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ[3]، وَاخْتُلِفَ عنه.

فرواه فرج بن فضالة، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عائشة، وفيه ذكر الدعاء أعوذ برضاك من سخطك إلى آخره.

وخالفه أصحاب يحيى الحفاظ عنه منهم: مالك بن أنس، والليث بن سعد، وحماد بن سلمة، وجرير بن عبد الحميد، وعباد بن العوام، وحماد بن زيد، وأبو خالد الأحمر، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، وعلي بن مسهر، والقاسم بن معن، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن نمير، رووه عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إبراهيم بن الحارث[4]، عن عائشة ومنهم من قال: إن عائشة قالت. ومحمد بن إبراهيم **لم يسمع** من عائشة، وقول فرج بن فضالة وهم، ومحمد بن إبراهيم هو الصواب، والحديث مرسل.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عائشة.
- **الوجه الثاني:** يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إبراهيم بن الحارث، عن عائشة.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عائشة.

أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب الطهارة، باب صفة ما ينقض الوضوء وما روي فِي الملامسة والقبلة، (ج261/1)، ح515، من طريق حجاج بن إبراهيم المصري.

والطبراني في المعجم الأوسط (ج67/4)، ح3627، من طريق الربيع بن ثعلب.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج413/14)، ح3758.

(2) عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية أكثرت عن عائشة ثقة من الثالثة ماتت قبل المائة ويقال بعدها، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص750)، رقم8629.

(3) يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني أبو سعيد القاضي ثقة ثبت من الخامسة مات سنة أربع وأربعين ومائة أو بعدها، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص591)، رقم 7559.

(4) محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي أبو عبد الله المدني ثقة له أفراد من الرابعة مات سنة عشرين ومائة على الصحيح، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص465)، رقم5691.

والطحاوي في شرح معاني الآثار (ج234/1)، ح1408، من طريق أسد.

ثلاثتهم: (حجاج، والربيع، وأسد) عن الفرج بن فضالة، عن يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عائشة.

2- يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إبراهيم بن الحارث، عن عائشة.

أخرجه مالك بن أنس في الموطأ (ج214/1)، ح31، عن يحيى بن سعيد، ومن طريق مالك أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الدعوات، (ج524/5)، ح3493، والطحاوي في شرح معاني الآثار (ج234/1)، ح1409.

وأخرجه النسائي في سننه، كتاب التطبيق، باب نوع آخر، (ج222/2)، ح1130، وفي الكبرى (ج360/1)، ح719، وإسحاق بن راهويه في مسنده (ج580/2)، ح1156، (ج326/2)، ح545، من طريق جرير.

وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (ج157/2)، ح2883، عن سفيان بن عيينة.

ثلاثتهم: (مالك، وجرير، وابن عيينة)، عن يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إبراهيم بن الحارث، عن عائشة.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عائشة.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن يحيى بن سعيد:

- **فَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ التَّنُوخِيُّ** الْحِمْصِيُّ وَقِيلَ: الدِّمَشْقِيُّ، سبق ترجمته في حديث(15)، وهو ضعيف، وحديثه عن يحيى بن سعيد منكر[1].

2- يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إبراهيم بن الحارث، عن عائشة.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن يحيى بن سعيد مجموعة من الحفاظ الأثبات منهم:

أ. **جرير بن عبد الحميد:** سبق ترجمته في حديث (16) وهو ثقة تغير قبل موته[2].

---

(1) انظر ترجمته (ص89).

(2) انظر ترجمته (ص79).

ب. **مَالِكُ بنُ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ المَدَنِيُّ**، هُوَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ، حُجَّةُ الأُمَّةِ، إِمَامُ دَارِ الهِجْرَةِ، سبق ترجمته في حديث (7)، وهو إمام الأئمة ورأس المتقنين[1].

ت. **سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ بنِ أَبِي عِمْرَانَ مَيْمُوْنٍ الهِلاَلِيُّ**: سبق ترجمته في حديث(7)، وهو ثقة ثبت لا يدلس إلا عن ثقة[2].

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

- **الوجه الأول:** رواه عن يحيى بن سعيد، فرج بن فضالة وهو ضعيف، وحديثه عن يحيى منكر كما نص على ذلك العلماء، حيث قال البخاري ومسلم: " فرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد: منكر الحديث"[3]، وقال أبو حاتم الرازي: "حديثه عن يحيى بن سعيد فيه إنكار"[4]، وقال ابن عدي: "حديث يحيى بن سعيد عن عمرة لا يرويه عن يحيى غير فرج، وله عن يحيى غيره مناكير"[5]، فهذا الوجه مرجوح.
- **الوجه الثاني:** رواه عن يحيى بن سعيد جمع من الرواة الأثبات، وهو الراجح.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده مرسل، ضعيف؛ لأن محمد بن إبراهيم لم يسمع من عائشة، كما أشار إلى ذلك الدارقطني، قال العلائي في جامع التحصيل: "محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي قال أبو حاتم: لم يسمع من جابر ولا من أبي سعيد ولا من عائشة"[6].

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين محمد بن إبراهيم (ت:120هـ)، وعائشة –رضي الله عنها–(ت: 57هـ أو58هـ)، حيث قال أبو حاتم: "محمد بن إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة"، وقال الذهبي: "أرسل عن عائشة"، وليس مستبعدًا فقد توفيت عائشة –رضي الله عنها– وله من العمر أحد عشر أو إثنا عشر عامًا، والله أعلم.

---

(1) انظر ترجمته (ص55).

(2) انظر ترجمته (ص56).

(3) التاريخ الكبير، البخاري (ج134/7)، والكُنى والأسماء، مسلم (ج685/2)، رقم2766.

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج85/7).

(5) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج141/7).

(6) جامع التحصيل، العلائي (ص261)، رقم664.

❖❖ مسند فريعة بنت مالك –رضي الله عنها– وفيه حديث واحد❖❖

حديث (38): سُئِلَ[1] عن حديث فريعة بنت مالك بن سنان[2] أخت أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيّ، عَنِ النَّبِيّ ﷺ، حين خرج زوجها في أعبد له أبَقوا[3]؛ فقتلوه؛ فجاءت إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، تسأله عن النقلة عن مسكنها، فقال: "لا، حتى يبلغ الكتاب أجله، أربعة أشهر وعشرًا".

فقال: يرويه سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة[4]، واختلف عنه:

فرواه مالك بن أنس، وحماد بن زيد وشعبة، ويحيى بن سعيد القطان والدراوردي، وعبد الله بن أبي بكر وعبيد الله بن عمر، عن سعد بن إسحاق، عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة[5]، وكانت تحت أبي سعيد الخدري عن فريعة.

وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فرواه ابن إدريس، عن يحيى، عن سعد، عن عمته زينب، مرسلًا.

وقال جرير، عن يحيى بن سعيد، عن سعد، عن عمته زينب مرسلًا أيضًا.

وقال سويد بن عبد العزيز، عن يحيى، عن سعد، عن فريعة، ولم يذكر زينبًا.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (ج412/15)، ح4103.

(2) فريعة بنت مالك بن سنان الخدرية، أخت أبي سعيد، كذا عند الأكثر، ووقع في سنن النّسائيّ في سياق حديثها الفارعة، وعند الطّحاويّ الفرعة، وأمّها حبيبة بنت عبد الله بن أبي، ومدار حديثها على سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة– أن الفريعة بنت مالك بن سنان، وهي أخت أبي سعيد الخدريّ– أخبرتها أنها جاءت إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خدرة، فإن زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا فقتل ... فذكر الحديث، الإصابة في تمييز الصحابة (ج280/8)، رقم 11628.

(3) أبَقوا: من مادة أَبَقَ، "أَبَقَ الْعَبْدُ يَأْبَقُ ويَأْبِقُ إِبَاقاً إِذَا هَرَبَ": أي هربوا. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (ج15/1).

(4) سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة البلوي المدني حليف الأنصار ثقة من الخامسة مات بعد الأربعين ومائة، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص223)، رقم 2229.

(5) زينب بنت كعب بن عجرة، صحابية، تزوجها أبو سعيد الخدريّ، ذكرها ابن فتحون وذكرها غيره في التابعين، وروايتها عن زوجها أبي سعيد، وأخته الفريعة في السنن الأربعة، ومسند أحمد، روى عنها ابنا أخويها سعد بن إسحاق، وسليمان بن محمد ابنا كعب بن عجرة، وذكرها ابن حبّان في الثقات. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (ج162/8)، رقم 11252، وقال ابن حجر في التقريب: مقبولة من الثانية ويقال: لها صحبة. تقريب التهذيب، ابن حجر (ص747)، رقم 8581.

وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: عَنْ يَحْيَى، عَنْ إسحاق بن سعد، وإنما أراد سعد بن إسحاق.

وروى هذا الحديث الزهري، واختلف عنه؛

فرواه الجراح بن المنهال، عن الزهري؛ أن سعد بن إسحاق أخبره، عن زينب، عن فريعة.

والزهري **لم يسمع** من سعد.

ورواه يونس، عن الزهري، قال: حدثني مالك بن أنس.

وَخَالَفَهُ ابْنُ وَهْبٍ فَرَوَاهُ عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزهري، قال: حدثني من سمع سعد بن إسحاق ولم يسمه.

وقال معمر: عن الزهري، بلغني عن سعد بن إسحاق.

والصحيح: قول من قال: عن سعد بن إسحاق، عن عمته زينب، عن الفريعة؛ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أولًا: تحديد أوجه الخلاف:

- **الوجه الأول:** الزهري عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة أخبره، عن عمته زينب، عن الفريعة بنت مالك.
- **الوجه الثاني:** الزهري عن مالك بن أنس، عن سعد بن إسحاق عن عمته زينب، عن الفريعة بنت مالك.
- **الوجه الثالث:** الزهري عمن سمع سعد بن إسحاق، عن عمته زينب، عن الفريعة بنت مالك.

ثانيًا: تخريج أوجه الخلاف:

1- الزهري أن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة أخبره، عن عمته زينب، عن الفريعة بنت مالك.

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (ج33/7)، ح12073، وإسحاق بن راهويه في مسنده (ج81/5)، ح2188، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (ج110/6)، ح3330، من طريق معمر.

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (ج38/5)، ح4611، وفي الكبير (ج440/24)، ح1075، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (ج3421/6)، ح7806، من طريق محمد بن عبد الله بن أبي العتيق، وموسى بن عقبة.

ثلاثتهم: (معمر، ومحمد، وموسى) عن الزهري عن سعد بن إسحاق عن عمته زينب عن الفريعة بنت مالك.

2- الزهري عن مالك بن أنس، عن سعد بن إسحاق عن عمته زينب، عن الفريعة بنت مالك.

أخرجه الخليلي في كتابه الإرشاد (ج221/1)، ح22، من طريق يونس بن يزيد عن الزهري عن مالك بن أنس، عن سعد بن إسحاق عن عمته زينب، عن الفريعة بنت مالك.

3- الزهري عمن سمع سعد بن إسحاق، عن عمته زينب، عن الفريعة بنت مالك.

أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (ج273/9)، ح3639، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ، عَنْ زَيْنَبَ ابْنَةِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ فُرَيْعَةَ بنت مَالِكٍ.

ثالثًا: دراسة أوجه الخلاف:

1- الزهري أن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة أخبره، عن عمته زينب، عن الفريعة بنت مالك.

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن الزهري الجراح بن المنهال ومحمد بن أبي العتيق، وموسى بن عقبة ومعمر بن راشد، وإنما وجدته من طريق معمر بن راشد:

أ. **الْجراح بْن الْمنْهَال الْجَزرِي** من أهل حران[1]، كنيته أَبُو العطوف، قال ابن معين: "ليس حديثه بشيء"[2]، وقال ابن المديني: "لا يكتب حديثه"[3]، وقال البخاري، حدثنا جراح بن منهال أبو العطوف، سمع الحكم بن عتيبة، والزهري، وروى عنه يزيد بن هارون، منكر الحديث[4]، وقال أبو حاتم: "هو متروك الحديث ذاهب الحديث، لا يكتب حديثه"[5]، وقال النسائي[6]، والدارقطني: متروك[7].

---

(1) حرَّان: مدينة عظيمة مشهورة من جزيرة أقور، وهي قصبة ديار مضر، بينها وبين الرّها يوم وبين الرّقّة يومان، وهي على طريق الموصل والشام والروم، قيل: سميت بهاران أخي إبراهيم، عليه السلام، لأنه أول من بناها فعرّبت فقيل حرّان. معجم البلدان، ياقوت الحموي (ج235/2).

(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج467/4)، رقم5333.

(3) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج406/2).

(4) المصدر السابق (ج406/2).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج523/2).

(6) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (ج406/2).

(7) الضعفاء والمتروكين، الدارقطني (ج262/1)، رقم148.

قلت: هو ضعيف وقِيل متروك الحديث.

ب. **مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ** مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصديق الْقُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ[1]، ذكره ابن حبان في الثقات[2]، ووثقه الذهبي[3]، وقال ابن حجر: "مقبول"[4].

قلت: هو كما قال ابن حجر: مقبول.

ت. **مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ الْمَدَنِيُّ**، مَوْلَى آلِ الزُّبَيْرِ بْنُ الْعَوَّامِ، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: موسى بن عقبة ثقة[5]، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن موسى بن عقبة فقال: ثقة وله أخوان إبراهيم ومحمد، وهو أوثق الإخوة[6]، وقال الذهبي: ثقة مفت[7]، وقال ابن حجر: ثقة فقيه، إمام في المغازي[8].

قلت: هو ثقة فقيه.

ث. **مَعْمَرُ بنُ رَاشِدٍ أَبُو عُرْوَةَ الأَزْدِيُّ** مَوْلاَهُم، الإِمَامُ، الحَافِظُ، سبق ترجمته في حديث (7)، وهو ثقة ثبت[9].

2- الزهري عن مالك بن أنس، عن سعد بن إسحاق عن عمته زينب، عن الفريعة بنت مالك.

روى هذا الوجه عن الزهري:

---

(1) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج729/3)، رقم261.

(2) الثقات، لابن حبان (ج364/7).

(3) تاريخ الإسلام، الذهبي (ج729/3)، رقم261.

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص490)، رقم6047.

(5) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (ج476/2)، رقم3125.

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج154/8).

(7) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج306/2)، رقم5717.

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص552)، رقم6992.

(9) انظر ترجمته (ص56).

3- **يونس بن يزيد بن أبي النِّجاد الأيليُّ[1] أَبُو يزيد**، مولى معاوية بْن أَبِي سفيان، الأمويُّ، قال عبد الرحمن بن مهدي: كان ابن المبارك يقول: "كتابه صحيح"، قال ابن مهدي: وأنا أقول: "كتابه صحيح"[2]، وقال يحيى بن معين: "معمر ويونس عالمان بحديث الزهري"، وقال أبو زرعة: "لا بأس به"[3]، وقال الذهبي: "أحد الأثبات"[4]، وقال ابن حجر: "ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلًا وفي غير الزهري خطأ"[5].

قلت: هو ثقة وفي روايته عن الزهري وهم قليل.

4- **الزهري عمن سمع سعد بن إسحاق، عن عمته زينب، عن الفريعة بنت مالك.**

قال الدارقطني: روى هذا الوجه عن الزهري:

أ. **يونس بن يزيد:** سبق ترجمته في الوجه السابق، وهو ثقة وفي روايته عن الزهري وهم قليل[6].

ووجدته من طريق موسى بن عقبة وهو ثقة ثبت[7]، ومحمد بن أبي عتيق، ولم أجد له ترجمة[8]، وقد سبق ترجمتهما في الوجه الأول.

ب. **صَالِحُ بنُ كَيْسَانَ المَدَنِيُّ المُؤَدِّبُ**، الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثِّقَةُ، أَبُو مُحَمَّدٍ وَيُقَالُ: أَبُو الحَارِثِ المَدَنِيُّ، المُؤَدِّبُ، مُؤَدِّبُ وَلَدِ عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيْزِ[9]، قال ابن معين: "صالح بن كيسان أكبر من الزهري، وقد سمع صالح من ابن عمر وروى عن ابن الزبير"[10]، وسُئِلَ أحمد بن

---

(1) الأيلي: بفتح الألف وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفي آخرها اللام، هذه بلدة على ساحل بحر القلزم مما يلي ديار مصر، خرج منها جماعة من العلماء والفضلاء في كل نوع، وقد مات ابو بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري امام أهل المدينة بنواحي أيلة، وممن روى عن الزهري بأيلة ابو يزيد يونس بن يزيد بن ابى النجاد الأيلي نسبوه في موالي بنى أمية، يروى عن الزهري وغيره، توفى بصعيد مصر سنة اثنتين وخمسين ومائة، (الأنساب للسمعاني، 410/1).

(2) تهذيب الكمال، المزي (32 / 551).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (9 / 247).

(4) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (404/2، رقم6480).

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (1 /614، رقم7919).

(6) انظر ترجمته (ص219).

(7) انظر ترجمته (ص182)

(8) انظر ترجمته (182).

(9) سير أعلام النبلاء، الذهبي (ج454/5)، رقم203.

(10) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (ج206/3)، رقم955.

حنبل عنه فقال: بخٍ، بخٍ[1]، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يُسأل عن صالح بن كيسان أحب إليك أو عقيل؟ قال: "صالح أحب إلي؛ لأنه حجازي، وهو أسن، قد رأى ابن عمر، وهو ثقة يعد في التابعين"[2]، وقال الذهبي: "ثقة، جامع للفقه والحديث والمروءة"[3]، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت فقيه"[4].

قلت: هو ثقة ثبت.

رابعًا: الترجيح بين الروايات:

الوجه الأول هو الراجح، وهو ما اتفق عليه مالك، وحماد بن زيد، وشعبة، ويحيى القطان، والدراوردي، وعبد الله بن أبي بكر، وعبيد الله بن عمر، عن سعد بن إسحاق، عن عمته زينب، عن الفريعة، وهو ما رجحه الدارقطني.

خامسًا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح، وزينب بنت كعب بن عجرة مختلف في صحبتها، قال ابن حجر: "مقبولة ويقال: لها صحبة"[5]، كما أن الزهري وإن لم يسمع من سعد كما أشار الدارقطني، فقد سمعه مجموعة من الثقات الأثبات.

الخلاصة: أعل الإمام الدارقطني هذا الحديث بعلة نفي السماع بين محمد بن شهاب الزهري (ت: 124هـ)، وسعد بن إسحاق (ت: 140هـ).

قلت: لم أقف على قول لأحدٍ من النقاد بنفي سماع الزهري من سعد بن إسحاق، غير أن الزهري لم يروِ عن سعد غير حديثنا هذا، وذكر المزي الإمام الزهري في شيوخ سعد، والراويان متعاصران، فربما أخذه عنه في الحج، ولعل مستند الدارقطني في ذلك كون الزهري نزيل الشام، وسعد بن إسحاق مدن

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج411/4).

(2) المصدر السابق (ج411/4).

(3) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي (ج1/ 498)، رقم2358.

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص273)، رقم2884.

(5) قال ابن حجر في التقريب: مقبولة من الثانية ويقال لها صحبة، تقريب التهذيب، ابن حجر (ص747)، رقم 8581.

الخاتمة

الحمد لله حمد الطيبين الشاكرين على نعمة التوفيق والسداد، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين:

بعد أن انتهيت من كتابة هذا البحث، فإنّي قد خرجت ببعض النتائج والتوصيات، وهي على النحو التالي:

أولًا: النتائج:

1- إنَّ علم العِلَل من أصعب علوم الحديث، وأغمضها، وأدقها؛ مما يلزم المشتغلين فيه –أخذ أقصى درجات الحيطة والحذر والدقة في الدراسة والترجيح والحكم، هذا بعد استفراغ الجهد في جمع كل ما يمكن الوصول إليه من طرق الحديث ودراستها، وأقوال العلماء المتعلقة به.

2- يُعدُّ الإمام الدارقطني من أعلم الناس في علم العلل، كما يعتبر كتابه من أجل الكتب التي أُلفت في هذا الفن، فهو موسوعة في علم العلل؛ لكثرة الأحاديث التي تناولها، وكثرة الطرق التي ذكرها لكل حديث، ولكثرة الفوائد التي ضمّنها أثناء بيانه للعلل، كما اشتمل كتاب العلل على طرق وروايات عدة لم أعثر عليها في كتب السنة، مما يجعل هذا الكتاب موسوعة حديثية منفردة بكثير من الفوائد التي لا توجد غي غيره.

3- يُعدُّ التصريح بالسماع من أقوى القرائن، الدالة على اتصال الإسناد ومِنْ ثَمَّ صحته، بين الرواة، وعلى نقيض ذلك، يُعدُّ نفي السماع، دليلًا قاطعًا على انقطاعِ الإسناد ومِنْ ثَمَّ ضعفه.

4- ذِكْرُ العلماء، وكذا الدارقطني روايةَ فلان عن فلان، لا يعني بالضرورة حصول السماع أو الاتصال بينهما، إنما يعني وجود روايةٍ لذلك الراوي عن ذاك الشيخ.

5- تنوعت عبارات نفي السماع عند الإمام الدارقطني، من خلال القرائن التي توفرت عنده، فإن انتفت المعاصرة واللُقيا قال: **لم يسمع**، وإن وجدت معاصرة قال: **لم يثبت له سماع**، وإن سمع الراوي بعض الأحاديث دون بعض قال: **لم يسمع هذا منه**.

6- لا يعني تصويب الدارقطني لوجه من الأوجه وترجيحه أنه صحيح، ولكن ترجيحه حسب تخريجه في مصنفات الحديث، والمقارنة بين وجوه الرواية.

7- يعتمد الإمام الدارقطني على مرجحات قد تبدو خفية عند البعض، لذا ينبغي لمن ترجح لديه بالقرائن مخالفة العلماء السابقين في أحكامهم زيادة البحث كالتنقيب عن أدلة وقرائن أخرى قبل إصدار الحكم.

8- من أهم قواعد الترجيح بين الروايات عند الاختلاف: الترجيح بالأقوى، فإن استوى الرواة في ذلك فبالأكثر، وإلا فبقرائن أخرى، كأن تكون الرواية في الصحيحين، أو بالأكثر ملازمة، أو بمراعاة بلد الراوي، ونحوها.

9- بلغ عدد أحاديث الدراسة ثمانية وثلاثين حديثًا، وافقت فيها الدارقطني في حكمه بنفي السماع، في ستة وثلاثين حديثًا، وخالفته في موضعين:

- **الأول:** حديث (3)، وفيه نفي سماع عبد الله بن نجي من علي بن أبي طالب ﷺ وقد رجحت سماعهما استنادًا إلي قول الإمام أحمد في ذلك[1].
- **الثاني:** حديث (10)، وهو موضع خلاف بين العلماء، في تحديد شيخ بشير بن سلمان، هل هو سيار أبو الحكم أم سيار أبي حمزة، وبعد الدراسة واستنفاذ الوسع في تقصي الأقوال خالفت الدارقطني ومن وافقه، ووافقت في ترجيحي الإمام البخاري ومن وافقه[2].

ثانيًا: التوصيات:

أوصي نفسي وطلبة العلم كافة بتقوى الله في جميع تفاصيل حياتهم، إذا أرادوا نيل العلم؛ لقوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ**﴾ [البقرة:282]، ثم أوصي بالأمور التالية:

1- أوصي الباحثين والمتخصصين في علوم السنة النبوية بالمزيد من العناية والدراسة بهذا الكتاب العظيم "العلل الواردة في الأحاديث النبوية".

2- الاهتمام بعلم العلل وكتبه ومظان وجوده وفي الأجزاء الحديثية والكتب المخطوطة.

3- العناية بموضوع تحقق السماع بين الرواة من عدمه بشكل عام، وبمنهج الدارقطني وصناعته في كتابه العلل من خلال الدراسة التطبيقية.

وفي الختام هذا ما تيسر إعداده، فما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من خطأ أو نسيان فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه براء، وصلى الله وسلم وبارك عليه وعلى أصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

والحمد لله رب العالمين

---

(1) انظر: صفحة (ص37).

(2) انظر: صفحة (ص76).

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الحسين بن إبراهيم أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الرياض، دار الصميعي، ط4، 2002م.

إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للحافظ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي، الرياض، دار الوطن للنشر، (د.ط)، 1999م.

الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم، تحقيق باسم فيصل أحمد الجوابرة، الرياض، دار الراية، ط1، 1991م.

الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، بيروت، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 2000م.

اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، (د.ت).

اختلاف الحديث، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1990م

الآداب، أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، تحقيق أبو عبد الله السعيد المندوه، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1988م.

الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحقيق د. محمّد سعيد إدريس، الرياف، مكتبة الرشيد، ط 1، 1989م.

الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق عبد الله مرحول السوالمة، الرياض، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، 1985 م.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، بيروت، دار الجيل، ط 1، 1992م.

الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوف، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1995م.

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قُلَيج بن عبد الله البكجري المصري، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط 1، 2001 م.

الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية، عبد الله الرحيلي، المدينة المنورة، دار الأندلس الخضراء، ط1، 1999 م.

أمالي ابن بشران، عبد الملك بن محمد بن بشْران البغدادي، (د.ت)، الرياض، دار الوطن، ط1، 1997م.

الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، (د.ط)، 1962 م.

الأموال لابن زنجويه، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة المعروف بابن زنجويه، تحقيق شاكر ذيب فياض، السعودية، مركز الملك فيصل للبحوث، ط1، 1986م.

بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ابن المِبْرَد الحنبلي يوسف بن حسن بن أحمد، تحقيق روحية عبد الرحمن السويفي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1992 م.

البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، سوريا، دار الفكر، (د.ط)، 1986 م.

بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، أبو محمد الحارث بن محمد المعروف بابن أبي أسامة، تحقيق حسين أحمد الباكري، المدينة المنورة، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، ط1، 1992م.

بغية الطلب في تاريخ حلب، كمال الدين بن العديم عمر بن أحمد بن هبة الله العقيلي، تحقيق د. سهيل زكار، سوريا، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).

بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان، تحقيق الحسين آيت سعيد، الرياض، دار طيبة، ط1، 1997م.

تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، سوريا، دار الهداية، (د.ط)، (د.ت).

تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي، تحقيق: بشار عوّاد معروف، مصر، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م.

تاريخ أسماء الثقات، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين، تحقيق صبحي السامرائي، الكويت، الدار السلفية، 1984م.
تاريخ أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، تحقيق سيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1990م.
التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوادعي، ط1، 1977م.
تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، تحقيق أحمد محمد نور سيف، مكة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط1، 1979.
تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، تحقيق أحمد محمد نور سيف، دمشق، دار المأمون للتراث، (د.ط)، (د.ت).
تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، تحقيق محمد كامل القصار، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط1، 1985م.
تاريخ ابن يونس المصري، أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421 هـ.
تاريخ أبي زُرْعة الدّمشقي، عبد الرحمن بن عمرو " أبي زُرْعة" الدمشقي الملقب بشيخ الشَّبَاب، تحقيق: شكر الله نعمة الله، القوجاني، دمشق، مجمع اللغة العربية، (د.ط)، (د.ت).
تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ط)، (د.ت).
تاريخ دمشق، ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، سورية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، 1995 م.
التاريخ الصغير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، لبنان، دار المعرفة، (د.ط)، (د.ت).
التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 2006م.
التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، الدكن، دائرة المعارف العثمانية، (د.ط)، (د.ت).
تحريم النرد والشطرنج والملاهي، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، ط1، 1982م.

تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم، تحقيق: عبد الله نوارة، الرياض، مكتبة الرشد، (د.ط)، (د.ت).

تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م.

تراجم رجال الدارقطني في سننه الذين لم يترجم لهم في التقريب ولا في رجال الحاكم، مُقْبلُ بنُ هَادِي بنِ مُقْبِلِ بنِ قَائِدَةَ الهَمْدَاني الوادعِيُّ، صنعاء، دار الآثار، ط1، 1999م.

تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق الشريف حاتم بن عارف العوني، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ط1، 1423هـ.

تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، بيروت، دار البشائر، ط1، 1996م.

التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب القرطبي الباجي الأندلسي، تحقيق: أبو لبابة حسين، الرياض، دار اللواء، ط1، 1986م.

تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوتي، عمان، مكتبة المنار، ط1، 1983.

تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، ط1، 1986م.

تهذيب الآثار، أبو جعفر الطبري محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، تحقيق: علي رضا، دمشق، دار المأمون للتراث، (د.ط)، 1416هـ.

تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط1، 1326هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج المزي يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1980م.

تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ط)، (ت.ط).

تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق محمد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م.

التواضع والخمول، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1989م.

التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، أبو عبد الله محمد بن إسحاق ابن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، تحقيق علي بن محمد ناصر الفقيهي، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، ط1، 2002م.

الثقات، أبو حاتم الدارمي البُستي محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1973م.

الثقات، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى، *تحقيق* عبد العليم عبد العظيم البستوي، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ط1، 1985م.

جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد خليل الدمشقي العلائي، حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت، عالم الكتب، ط2، 1986م.

الجامع، معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط2، 1403هـ.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق محمود الطحان، الرياض، دار المعارف، (د.ط)، (ت.ط).

الجرح والتعديل، الن أبي حاتم الرازي أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الهند، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1952 م.

جزء الألف دينار وهو الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان، أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان البغدادي المعروف بالقطيعي، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، الكويت، دار النفائس، ط1، 1993م.

جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير»، جلال الدين السيوطي، تحقيق: مختار إبراهيم الهائج وعبد الحميد محمد ندا وحسن عيسى عبد الظاهر، القاهرة، الأزهر الشريف، ط2، 2005 م.

حديث السراج، أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري المعروف بالسَّرَّاج، تحقيق حسين بن عكاشة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 2004م.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ط)، 1409هـ.

الدعاء، أبو عبد الرحمن محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي، تحقيق عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم البعيمي، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1999م.

الدعاء، أبو عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل بن محمد الضبي المحاملي، تحقيق عمرو عبد المنعم، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط1، 1414هـ.

الدعاء، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ.

ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري، مكة، مكتبة النهضة الحديثة، ط2، 1967م.

الزهد، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق مجموعة من الباحثين، حلوان، دار المشكاة للنشر والتوزيع، ط1، 1993م.

الزهد، محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي الرازي، تحقيق منذر سليم محمود الدومي، الرياض، دار أطلس، ط1، 2000م.

الزهد، أبو مسعود المعافى بن عمران بن نفيل بن جابر الأزدي الموصلي، الدكتور عامر حسن صبري، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1، 1999م.

الزهد والرقائق لابن المبارك، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ط)، (د.ت).

السنة، أبو بكر بن أبي عاصم محمد ناصر الدين الألباني، بيروت، المكتب الإسلام، ط1، 1400هـ.

سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء الكتب العربية، (د.ط)، (د.ت).

سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، المكتبة العصرية، (د.ط)، (د.ت).

سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1975 م.

سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني، تحقيق: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 2004 م.

سنن سعيد بن منصور، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الهند، الدار السلفية، ط1، 1982م.

السنن الصغرى للنسائي= المجتبى من السنن، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط2، 1986.

السنن الكبرى، أبو بكر البيهقي أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 2003 م.

السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م.

سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني، تحقيق مجدي السيد ابراهيم، مكتبة القرآن، (د.ط)، (ت.ط).

سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام البغدادي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ط1، 1988م.

سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 2010 م.

سؤالات أبي عبد الله بن بكير البغدادي للإمام أبي الحسن الدارقطني، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكير البغدادي، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1427 هـ.

سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق محمد علي قاسم العمري، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط1، 1983م.

سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي، يوسف بن محمد الدّخيل النجدي، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط1، 2003م.

سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البغدادي الدارقطني، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الرياض، دار المعارف، ط1، 1984م.

سؤالات السُّلمي للدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البغدادي الدارقطني، تحقيق فريق من الباحثين، ط1، 1427هـ.

سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، القاهرة، دار الحديث، ط1، 2006م.

سير السلف الصالحين، أبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني الملقب بقوام السنة، تحقيق د. كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، الرياض، دار الراية للنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.ت).

شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الزرقاء، مكتبة المنار، ط1، 1987م.

شرح معاني الآثار، الطحاوي أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة، تحقيق: محمد زهري النجار، محمد سيد جاد الحق، مصر، عالم الكتب، ط1، 1994 م.

الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي، تحقيق عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الرياض، دار الوطن، ط2، 1999م.

شعب الإيمان، أبو بكر البيهقي حمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، تحقيق مختار أحمد الندوي، الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط1، 2003 م

صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، أبو حاتم الدارمي محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1993م.

صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، (د.ط)، (د.ت).

صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير ابن ناصر الناصر، السعودية، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.

صحيح مسلم= المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د.ط)، (د.ت).

الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، لبنان، مكتبة الخانجي، ط2، 1955م.

الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، دار المكتبة العلمية، ط1، 1404هـ -1984م.

الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط1، 1396هـ.

الضعفاء والمتروكون، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1406هـ.

الضعفاء والمتروكون، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق عبد الرحيم محمد القشقري، المدينة المنورة، مجلة الجامعة الإسلامية، (د.ط)، (ت.ط).

الضعفاء، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم أبي العينين، مصر، مكتبة ابن عباس، ط1، 2005 م.

طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ.

الطبقات الكبرى، ابن سعد أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1990 م.

طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني، تحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1992م.

عبارات نفي السماع عند البخاري، دراسة نظرية تطبيقية في كتابه التاريخ الكبير، د. محمد بواعنة، الأردن، الجامعة الأردنية، (د.ط)، (د.ت).

العبر في خبر من غبر، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ط)، (د.ت).

العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م.

العلل الصغير، الترمذي محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د.ط)، (د.ت).

العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الرياض، دار طيبة، ط1، 1985 م.

العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مصر، مطابع الحميضي، ط1، 2006 م.

العلل، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط2، 1980م.

العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، رواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الرياض، دار الخاني، ط2، 2001 م.

العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، رواية المروزي وغيره، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الهند، الدار السلفية، ط1، 1988م.

عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، أحمد بن محمد بن إسحاق، الدِّيْنَوَرِيُّ، المعروف بابن السُّنِّي، تحقيق كوثر البرني، جدة، دار القبلة، (د.ط)، (ت.ط).

فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق مجموعة من الباحثين، المدينة النبوية، مكتبة الغرباء الأثرية، ط1، 1996م.

الفوائد "الغيلانيات"، أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدوَيْه البغدادي الشافعي البزَّاز، تحقيق حلمي كامل أسعد عبد الهادي، الرياض، دار ابن الجوزي، ط1، 1997م.

الفوائد، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي، حمدي عبد المجيد السلفي، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1412هـ.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط1، 1992 م.

الكامل في ضعفاء الرجال، الامام الحافظ أبي أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ط)، (د.ت).

كتاب المصاحف، أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، تحقيق: محمد بن عبده، مصر، الفاروق الحديثة، ط1، 2002م.

الكنى والأسماء، أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، بيروت، دار ابن حزم، ط1، 2000م.

الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط1، 1984م.

اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، عز الدين بن الأثير، (د.م)، بيروت، دار صادر، (ت.ط).

لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، بيروت، دار صادر، ط3، 1414 هـ.

لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط2، 1971م.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، الدارمي محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط1، 1396هـ.

محاسن الاصطلاح، عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، البلقيني المصري الشافعيّ، تحقيق عائشة عبد الرحمن، (د.ن)، دار المعارف، (د.ت).

المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م.

المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، (د.م) بيروت، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).

مختصر تاريخ دمشق، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، (د.م)، (د.ن)، ط1، (د.ت).

المختلطين، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1996م.

المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخَلِّص، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 2008 م.

مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قِزْأُوغلي بن عبد الله المعروف بسبط ابن الجوزي، تحقيق محمد بركات، وآخرون، دمشق، دار الرسالة العلمية، ط1، 2013م.

المراسيل، ابن أبي حاتم أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1397هـ.

المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1408هـ.

مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1998م.

المستدرك على الصحيحين، ابن البيع أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1990م.

مسند إسحاق بن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه، تحقيق عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، المدينة المنورة، مكتبة الإيمان، ط1، 1991م.

مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي، تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1999 م.

مسند ابن الجعد، علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي، تحقيق عامر أحمد حيدر، بيروت مؤسسة نادر، ط1، 1990م.

مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق، دار المأمون للتراث، ط1، 1984م.

مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000م.

مسند الإمام الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني، (د.م)، (د.ن)، ط1، 2015 م.

مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، البزار أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط1، 2009م.

مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي، تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، دمشق، دار السقا، ط1، 1996 م.

مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1986م.

المسند للشاشي، أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي البِنْكَثي، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط1، 1410هـ.

مسند عبد بن حميد، عبد بن حميد بن نصر، صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، القاهرة، مكتبة السنة، ط1، 1988م.

مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، الدارمي محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، تحقيق: مرزوق على ابراهيم، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1991م.

شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (د.ن)، مؤسسة الرسالة، ط1، 1415هـ.

المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، تحقيق كمال يوسف الحوت، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1409هـ.

المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (د.م)، السعودية، دار العاصمة، ط1، 1419هـ.

معجم *ابن الأعرابي*، أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري، تحقيق عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، السعودية، دار ابن الجوزي، ط1، 1997 م.

المعجم لابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ، تحقيق أبي عبد الحمن عادل بن سعد، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1998م.

المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة، دار الحرمين، (د.ط)، (د.ت).

معجم *البلدان*، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، بيروت، دار صادر، ط2، 1995م.

معجم *الشيوخ*، أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن جُمَيْع الغساني الصيداوي، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405هـ.

المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، (د.ن)، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1983م.

معجم *مقاييس اللغة*، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مصر، دار الفكر، (د.ط)، 1979م.

معجم الصحابة، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان البغوي، تحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني، الكويت، مكتبة دار البيان، ص1،2000م.

المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف، تحقيق أكرم ضياء العمري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1981م.

معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، السعودية، مكتبة الدار، ط1، 1985م.

معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، الرياض، دار الوطن للنشر، ط1، 1998 م.

معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، سوريا، دار الفكر، (د.ط)، 1986م.

معرفة علوم الحديث، ابن البيع أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري، تحقيق السيد معظم حسين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1977م.

المغرب في ترتيب المعرب، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِيّ، بيروت، دار الكتاب العربي، (د.ط)، (د.ت).

من حديث أبي الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله الذهلي، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ط1، 1406هـ.

المنتقى من السنن المسندة، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور، تحقيق عبد الله عمر البارودي، بيروت، مؤسسة الكتاب الثقافية، ط1، 1988م.

منهج الإمام البخاري في إثبات السماع ونفيه في التاريخ الكبير، صبحي حمودة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة.

مَنْهجُ الإمَامِ الدَّارَقطنِي في نقدِ الحديث في كِتَابِ العِلَّل، أبو عبد الرحمن، يوسف بن جودة، الداودي، (رسالة ماجستير)، (د.ن)، دار المحدثين، ط1، 2011م.

الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ط1، 1966م.

الموطأ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الإمارات، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، ط1، 2004 م.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: علي البجاوي، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط2، 1963م.

النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي، السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط1، 1984م.

النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، (د.ط)، 1979م.

هدي الساري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (د.م)، القاهرة، إدارة الطباعة الأميرية، 1347هـ.

الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد، سلطان سند العكايلة وآخرون، (د.م)، الأردن، دار الحامد، ط2، 2004م.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر، (د.ط)، (د.ت).

الفهارس العامة

أولًا: فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
1-	﴿أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾	المائدة	33	9
2-	﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾	هود	88	1
3-	﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ﴾	المجادلة	11	ج
4-	﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾	عبس	31	26

ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الرقم	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
1-	الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ	أنس بن مالك	150
2-	أُحِلَّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ لِلْإِنَاثِ مِنْ أُمَّتِي	أبو موسى الأشعري	122
3-	إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ	أبو هريرة	144
4-	اسْتَفْتَحْتُ الْبَابَ وَرَسُولُ اللَّهِ يُصَلِّي تَطَوُّعًا	عائشة	202
5-	أُعْطِيتُ خَوَاتِيمَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ	أبو ذر الغفاري	108
6-	أَفْضَلُ الْعِبَادَةِ التَّوَاضُعُ	عائشة	207
7-	اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ	عبد الله بن مسعود	78
8-	أَلا أُنْبِئُكُمْ بِمَا يَرْفَعُ الدَّرَجَاتِ	أنس بن مالك	69
9-	أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ أَنْ أَبِيعَ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ	علي بن أبي طالب	42
10-	امْكُثِي فِي بَيْتِكِ، حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ	فريعة بنت مالك	215
11-	أَنَا مَدِينَةُ الْحِكْمَةِ، وَعَلِيٌّ، بَابُهَا	علي بن أبي طالب	33
12-	أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ	جابر بن عبد الله	191
13-	إِنَّ اللَّهَ يَغَارُ لِلْمُسْلِمِ، فَلْيَغَرْ	عبد الله بن مسعود	85
14-	أَنَّ الْمَلاَئِكَةَ لاَ تَدْخُلُ بَيْتاً فِيهِ تَمَاثِيلُ	علي بن أبي طالب	37
15-	إِنَّمَا نَصْرُ اللهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِضَعِيفِهَا	سعد بن أبي وقاص	69
16-	أَنَّهُ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي خَطْفَةٍ	أبو الدرداء	98
17-	أيُّ الليلِ أسمعُ؟	الجارود بن عمرو	196
18-	حَبَّذَا الْمُتَخَلِّلُونَ مِنْ أُمَّتِي	أنس بن مالك	162
19-	سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَنِ الْإِمَارَةِ	أبو ذر الغفاري	102
20-	عُرِضَت عليَّ أُجورُ أمَّتي	أنس بن مالك	168
21-	عَشَرَةٌ فِي الْجَنَّةِ	سعيد بن زيد	74
22-	فِي بَيْضَةِ النَّعَامَةِ يُصِيبُهَا الْمُحْرِمُ صَوْمُ يَوْمٍ	أبو هريرة	139
23-	كُنَّا نُفَاضِلُ بَيْنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ	عبد الله بن عمر	183
24-	لَا تُلْحِفُوا بِالْمَسْأَلَةِ	عبدالله بن عمر	179
25-	لَسْتُ آخُذُ مِنْ أَوْقَاصِ الْبَقَرِ شَيْئًا	معاذ بن جبل	95

الرقم	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
26-	اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ	عائشة	212
27-	لَوْ كُنْتُ آمِرًا شَيْئًا أَنْ يَسْجُدَ لِشَيْءٍ دُونَ اللَّهِ	معاذ بن جبل	91
28-	لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ	أبو برزة الأسلمي	117
29-	الماءُ مِنَ الماءِ	عثمان بن عفان	29
30-	مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ	أبو هريرة	128
31-	مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ	أنس بن مالك	155
32-	مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا	أنس بن مالك	173
33-	من لائمكم مِنْ خَدَمِكُمْ، فَأَطْعِمُوهُمْ مَا تَأْكُلُونَ	أبو ذر الغفاري	112
34-	مَنْ وَقَاهُ اللَّهُ شَرَّ مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ	أبو هريرة	132
35-	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنِ الدُّبَّاءِ وَالْمُزَفَّتِ	عبد الله بن عمر	187
36-	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ	علي بن أبي طالب	64
37-	ولَّاني رسولُ الله خمُسَ الخُمس	علي بن أبي طالب	53
38-	يَتَعَجَّبُ الرَّبُّ أَوْ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ إِذَا قَالَ الْعَبْدُ	علي بن أبي طالب	57

ثالثًا: فهرس الرواة والأعلام المترجم لهم

الرقم	الاسم	الصفحة
1-	أبو بكر بن عياش	166
2-	أبو زُرعة بن عمرو بن جرير البجلي	39
3-	ابراهيم بن طهمان الهروي	198
4-	ابراهيم بن محمد العتيق	169
5-	ابراهيم بن ميسرة	96
6-	اسحاق بن أبي إسرائيل	170
7-	أسد بن موسى المرواني	176
8-	إسرائيل بن يونس الهمذاني	114
9-	إسماعيل بن مسلم المخزومي	192
10-	أيوب السختياني	124
11-	بقية بن الوليد	184
12-	جابر الجعفي	38
13-	الجراح بن المنهال	217
14-	جرير بن عبد الحميد الضبي	92
15-	حاتم بن وردان	204
16-	حاجب بن سليمان	171
17-	الحارث بن يزيد العكلي	39
18-	الحجاج بن أرطاة	14
19-	حرمي بن عمارة بن أبي حفصة	176
20-	الحسن بن دينار البصري	128
21-	حفص بن غياث	210
22-	حماد بن سلمة بن دينار	205
23-	خالد بن الحارث الهجيمي	133
24-	خالد بن طهمان	152
25-	خالد العبد	119

الرقم	الاسم	الصفحة
26-	خالد بن عبد الله الواسطي	45
27-	داود بن عيسى النخعي	198
28-	زبيد بن الحارث اليامي	71
29-	زياد بن خيثمة الكوفي	166
30-	سالم بن أبي الجعد	76
31-	سالم بن أبي حفصة	39
32-	سعيد بن أبي أيوب الخزاعي	134
33-	سعيد بن أبي عروبة	147
34-	سعيد بن الربيع –أبو زيد الهروي–	175
35-	سفيان بن حسين الواسطي	192
36-	سفيان بن سعيد الثوري	60
37-	سلَّام بن سليم –أبو الأحوص	105
38-	سليمان بن حيان –أبو خالد الأحمر–	134
39-	سليمان بن داود –أبو داود الطيالسي–	175
40-	السميدع بن صبيح الكتعي	156
41-	شريك بن عبد الله النخعي	34
42-	شعيب بن إسحاق القرشي	46
43-	شيبان بن عبد الرحمن	109
44-	صالح بن كيسان	219
45-	صدقة بن موسى الدقيقي	106
46-	صفوان بن سليم القرشي	100
47-	الضحاك بن مسلم الشيباني –أبو عاصم–	142
48-	عاصم بن سليمان الأحول	194
49-	عبد الأعلى بن عامر الثعلبي	86
50-	عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي	204
51-	عبد الأعلى بن أبي المساور	157
52-	عبد الرحمن بن حرملة	118

الرقم	الاسم	الصفحة
53-	عبد الرحمن بن سعاد	31
54-	عبد الغفار بن عبد القاسم –أبو مريم الأنصاري–	49
55-	عبد الكريم بن أبي المخارق	10
56-	عبد الله بن الأجلح	61
57-	عبد الله بن لهيعة	135
58-	عبد الله بن المبارك	209
59-	عبد الله بن نمير	93
60-	عبد الله بن يزيد البكري	99
61-	عبد الرحمن بن قيس –أبو صالح الحنفي–	152
62-	عبد الملك بن عبد العزيز –ابن جريج–	139
63-	عبد الوهاب بن عبد الحكيم البغدادي	170
64-	عبد الوهاب بن عطاء الخفاف	46
65-	عبيد الله بن عمر العدوي	181
66-	عبيد الله بن عمر القواريري	181
67-	عبيد الله بن عمرو	47
68-	عبيدة بن حميد الكوفي	113
69-	عبيد الله بن معتب الضبي	153
70-	عروة بن الزبير	30
71-	علي أبو الأسد	151
72-	علي بن أبي الجعد	158
73-	علي بن سليمان الدمشقي	61
74-	علي بن عاصم بن صهيب التيمي	205
75-	عمرو بن دينار	96
76-	عمرو بن قيس الملائي	59
77-	عوف بن أبي جميلة	147
78-	عيسى بن أبي عيسى –أبو جعفر الرازي–	55
79-	الفرات بن خالد الرازي	209

الرقم	الاسم	الصفحة
80-	فرج بن فضالة	104
81-	الفضل بن الجراح	185
82-	الفضل بن دكين	80
83-	الفضيل بن عياض	110
84-	قتادة بن دعامة السدوسي	145
85-	الليث بن سعد	183
86-	محمد بن بشر الفرافصة	80
87-	محمد بن أبي حفص العطار	163
88-	محمد بن جعفر –غُندر–	45
89-	محمد بن أبي حميد	119
90-	محمد بن عبد الله بن الزبير –أبو أحمد الزبيري–	81
91-	محمد بن طلحة بن مصرف	72
92-	محمد بن كثير بن أبي عطاء الصنعاني	159
93-	محمد بن مسلم بن تدرس –أبو الزبير–	188
94-	محمد بن يزيد الأدمي	169
95-	مرجئ بن رجاء اليشكري البصري	48
96-	مسعر بن كدام	71
97-	معمر بن راشد	218
98-	مفضل بن مهلهل السعدي	198
99-	موسى بن عقبة بن أبي عياش المدني	218
100-	موسى بن طارق الزبيدي –أبو قرة–	141
101-	منصور بن المعتمر	108
102-	نافع مولى ابن عمر	189
103-	النضر بن شميل	177
104-	هارون بن موسى النحوي	128
105-	هاشم بن جنيد	171
106-	هاشم بن القاسم –أبو النضر–	184

الرقم	الاسم	الصفحة
107-	هشام بن حسان القردوسي	193
108-	هشيم بن بشير	157
109-	ورقاء بن عمر اليشكري	114
110-	الوضاح بن عبد الله اليشكري –أبو عوانة–	199
111-	وكيع بن الجراح	80
112-	الوليد بن عباد الأزدي	106
113-	الوليد بن مسلم الدمشقي	140
114-	يحيى بن عباد –أبو عباد–	180
115-	يحيى بن سعيد القطان	103
116-	يزيد بن الحارث	76
117-	يزيد بن زريع	203
118-	يزيد بن هارون	105
119-	يعقوب الحضرمي	159
120-	يونس بن عبيد بن دينار	145